

مسالك

فتحي ليسير



تاريخ الزمن الراهن

عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر



جامعة صفاقس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

تاريخ الزّمن الرّاهن
عندما يطرق المؤرّخ باب الحاضر

الكلمات المفتاحية

التاريخ اليوم- اسطوغرافيا القرن العشرين- الصحفي والمؤرخ - الانظمة التاريخانية - المؤرخ
الخبير- التاريخ السياسي- التاريخ الشفوي- كتابة التاريخ - الحدث

Mots clés

*L'histoire aujourd'hui- L'historiographie du XX siècle- Le journaliste et
l'historien- Régimes d'historicité- L'historien -expert- L'histoire politique-
L'histoire orale- L'écriture de l'histoire- L'événement*

د. فتحي ليسير

تاريخ الزمن الراهن عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر



دار محمد علي للنشر

العنوان: تاريخ الزمن الراهن
عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر
تأليف: د. فتحي ليسيير
الطبعة: الأولى 2012

الناشر: دار محمد علي للنشر ©.
نهج محمد الشعيوني — عمارة زرقاء اليمامة
3027 صفاقس، تونس.
الهاتف: 00216/74407440
الفاكس: 00216/74407441
البريد الإلكتروني: edition.medali@tunet.tn
الموقع: www.edition-medali.com
رقم الناشر: 2012/38-462
التسجيل الدولي: 978-9973-33-362-9

© حقوق الطبع محفوظة

يمنع منعاً باتاً إعادة طبع هذا الكتاب أو نسخه جزئياً أو كلياً
بأية وسيلة كانت إلا بإذن كتابي من المالك. وكلّ من خالف ذلك يعرض
نفسه إلى العقوبات حسب القانون التونسي عدد 36 لسنة 1994 المتعلق
بالملكية الأدبية والفنية وتنقيحاته الواردة في قانون 2009/33 وغيره من
القوانين المحلية والعالمية في المجال.

« إذا كان الزّمن الرّاهن قريباً جداً كي يُشرع في كتابته، متى يبدأ الزّمن الماضي الذي يبلغ فيه المؤرّخ نوعاً من الحال الموضوعيّة الطّبيعيّة...»

مارك بلوك

« نصيحة نجيب محفوظ هي التي جعلتني لا أكتب حرفاً واحداً عن حرب أكتوبر. وهي التي جعلتني قليل الكتابة عموماً. وفيما أدركت أن الروائي العظيم عاش ومات ولم يكتب عن حرب أكتوبر، لكن ثورة 1919 ظلت تمرّ في كتاباته حتّى سمعنا صخبها في أحلامه. هكذا [...] احتاج الأمر ثلاثين عاماً لإدراك أن الكتابة عن الأحداث في حينها شيء مختلف، ليس له طعم الخمر المعتق، ولا أثرها العميق، فقط له طعم الطزاجة والدهشة وحرارة الشباب.

إحتاج الأمر ثلاثين عاماً لإدراك أن المسافة التي يحتاجها الكاتب ليكتب عن حدث كبير ليست مسافة زمنية، وإنما هي مسافة وجدانية أولاً وأخيراً..»

سيد الوكيل « ميدان الكتابة »

اخبار الأدب، 10 يوليو 2011، ص.14

مَقَالَةٌ

كانت الخطاطبة التّفصليّة لهذا الكتاب على وشك الإكتمال عندما اندلعت الثورة في تونس. ثورة ما عتَم أن فاضت جغرافيتها عن حدود القطر لتتّسع إلى أقطار عربية أخرى مدشنة بذلك ما سيسمّى بمرحلة «الرّبيع العربي»، والتي كان من أبرز سماتها دخول التّاريخ بقامته الفارعة وهامته الأسطورية بيوت النّاس، وغرف نومهم، عبر الفضائيات ووسائل الاتصال الحديثة. تاريخ تلا بنفسه وقائع الأحداث بالصّورة والصوت، فإذا بقواعد، تنخسف، وبقمم تتهاوى، وبأيقونات تتشظّى، في مشاهد مثيرة نابضة بالحياة .

وفجأة، وبدون أدنى مقدمات، لم يعد التّاريخ ذلك الماضي الذي يروى، بل أصبح هذا الحاضر الباذخ الذي يُتابعه النّاس، بعيون شاخصة، مباشرة، بكل تفاصيله وألوانه وأصواته وحتى روائحه. فعلا، لقد قام التلفزيون والوسائط الإعلامية الجديدة بإلغاء الزّمن أي المسافة الفاصلة بين الماضي والحاضر، وانتاب المشاهدين المتابعين إحساس بأنهم يشاهدون الرّاهن وهويته، أمام عيونهم، إلى تاريخ. هكذا حول سلطان الصّورة الثورة إلى فرجة، والحرب الأهلية إلى فرجة، والاحتجاجات الشّعبية السّلميّة إلى فرجة، كما سبق له فعل ذلك مع سقوط جدار برلين، واحتجاجات ساحة تيان آن مان، وحوادث 11 سبتمبر 2001، وحرب العراق...

وبقدر ما أخذت الثورات العربية المؤرّخين العرب على حين غرة، فإنها أربكتهم ليس فقط لأنهم لم يتوقعوا إندلاعها، بل أيضا بسبب الطلب الاجتماعي اللجوج على التّاريخ المتولّد عن التحولات الهادرة التي تفاعل معها سواد النّاس، إذ اشرابت الأعناق إلى المؤرّخ، أملا في الظّفر بإجابات حول ما يجري ومعاني ذلك، والتماسا لتنبؤات مطمئنة حول المسارات التي سيخّذها التّاريخ بعد أن تسارع إيقاعه على نحو مثير للدّوار.

كان هناك تطلّع وتشوّف إلى سماع خطاب آخر، مغاير، غير خطاب الصحفي الاستقصائي أو عالم السياسة. ولقد برهن هذا الاهتمام، بكل وضوح، على أن التّاريخ مازال من أكثر فروع المعرفة الإنسانية قربا إلى قلوب النّاس. ولكن المؤرّخين العرب - إلا فيما ندر، وهذا من الأمور التي لا تقبل جدلا أولجاجا- خيّبوا تلك الانتظارات، لسبب بسيط ألا وهوندره المتخصّصين في تاريخ الزّمن الرّاهن. ومردّ ذلك أن «صليبيّ» بعض المدارس العتيقة فرضوا حجرا فكريا على هذا العنوان الاسطوغرافي بحيث بدا الباحث فيه كالخارج عن السّرب الأكاديمي العام. وفات هؤلاء أن النماذج

التي مازالوا يتشبثون بها تشبثًا وثنيًا قد راجع سدنتها وحرّاس معابدها مواقفهم وآراءهم من مثل هذا النوع من الكتابة التاريخية منذ أزيد من ثلاث عشرات.

وهنا يخيم السؤال المزدوج الآتي: متى يقطع المؤرّخ العربي مع التناولات التي تبسّط القضايا وتبلّد حسّ السؤال؟ ومتى يقتنع أن الكتابة التاريخية لن تستطيع تحقيق القدرة على التجدّد إلا متى طوّرت آليات التقدم فيها، والتي ليس أقلّها النقد والمراجعة والتسلّح بحسّ المسألة والتصحيح. ولئن يكون هذا ميسورا إلا بالانفتاح الذكي على التيارات الرأهنة في كتابة التاريخ وآخر ما تنجلي عنه ورش البحث التاريخي في هذا الخصوص من مناهج وأدوات، « فمن مفارقات علم التاريخ أن درجة تقدّمه ونضجه إنّما تعبّر عن درجة نضج الحاضر أكثر ممّا تعبّر عن درجة عظيمة الماضي... »⁽¹⁾.

هل يمكن كتابة تاريخ الزّمن الرأهن؟

لقد كان الرأي، حتى وقت قريب، أنه يصعب جدّا التاريخ لما هو جار لأنّ الحوادث الساخنة ألصق بحياة المؤرّخ من أن تصلح موضوعا لبحث رصين متأن: فالمسافة الضرورية بين الباحث وموضوعه غائبة، والفاعلون في الأحداث والمستفيدون المباشرون منها مازالوا على قيد الحياة، والحدث لم يستكمل كل ملامحه ولم تتجمّع كل عناصره ويصعب جدا تبين كل جوانبه، وما قد نعتقد أنه نتائج لا يعدو كونه مقدمات لنتائج لم تتبلور بعد، هذا فضلا عن صعوبة الوصول إلى المصادر الأرشيفية، وحتى ما هو موجود منها لا يتوافر على القدر الكافي من الاختمار. كل هذه الإكراهات، يقول معارضو تاريخ الزّمن الرأهن، تجعل الكتابة عن الحدث إبّان وقوعه، وعن الواقع المتوتّر الفائر، أمرا شبه مستحيل. وعليه فقد بدت الكتابات في الزّمن اللّحظي وعنه - في مستهلّ أمرها - في نظر العارفين المومئ إليهم، ضربا من التدوين الخلاسيّ المتنافر المتأرجح بين الكتابة الصحفية والسياسية وأدب المذكرات. ولم يأل الرافضون له جهدا في دعم آرائهم بالأسانيد القوية والمراجع الجديّة.

مياه كثيرة جرت من تحت الجسور بين مطلع سبعينيات القرن العشرين، حين كانت الأفكار المارّ ذكرها قويّة متنفّذة لدى « قبيلة المؤرّخين » وحين كان التاريخ مستأنسا طيعا يمكن - إلى حدّ ما - حساب العوامل المتحكّمة في تحولاته واستشفاف مساراته المقبلة بقدر معقول من الدقّة، ومنتهى القرن المذكور، ومطلع القرن الحادي والعشرين، حين تدافعت الأحداث في العالم تدافعا مجنونا، حتى خيل إلينا أنها

تعدو عدوا، بحيث كنّا شهداء على تقلبات خرجت بحدة عن كل توقّع، وقفزت بعنف خارج كل إطار » وحلت المفاجآت محلّ التوقعات، وانعدمت الرؤية، حتى أمام من يملكون أعظم المعلومات وأدق الأدوات».⁽²⁾

وحيال هذه التحولات الخاطفة وتسارعها المدوّخ وما نجم عنها من تحوّل التاريخ إلى رهان سياسي كبير، وتعاضل حضوره في المجال العمومي، لم يكن أمام المؤرخين من مناص أوبد كي يعكفوا على التاريخ الجاري بالبحث والتدبر والمعالجة بعد أن سلّموا بواقع الحال، سيما وأن القيود التي كان متشدّدوا المناهج التاريخية الكلاسيكية يكبلونهم بها قد بدأت بالترخي، على ما سيأتي شرحه في متن هذا الكتاب.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، ذلك أن العودة القويّة إلى الماضي في السنوات الأخيرة، التي كانت تشي بأن الزّمن الحاضر » يشهد اختلالا في آليات التذكّر والنسيان »⁽³⁾، وهوما يعني أن هناك أزمة في عملية الإدراك الجماعي للمستقبل، قد وضعت على كاهل المؤرخ مسؤولية جديدة مؤداها تحديد ملامح ما هوأت. أي أن هذا الأخير بات مطالبا بالتّطلع إلى المستقبل ومحاولة استشراف ملامحه. ومن هنا بدأ الحديث عن التّاريخ الاستطلاعي Para History .

هكذا اضطرّ المؤرخون إلى تجديد مقارباتهم وأدواتهم قصد استيعاب المتغيّرات بيسر والتفاعل معها باقتدار، وأصبحت المساءلات الاستيمولوجيّة والأسطوخرافية عندهم مثقلة أكثر بالرهانات، فضلا عن كونها اغتدت أكثر طموحا، وبذلك استدمج المؤرخون في عملهم بعدا تأمليا une dimension réflexive، وباتوا يسائلون، أكثر فأكثر، الخطابات التي يباشرونها مستفيدين في تمشيّاتهم تلك من التأمّلات بعيدة الغور لنظر من المؤرخين الاستيمولوجيين.

وكان من نتيجة هذا كلّهُ » "ثورة تاريخية " ثورة صامتة حقّقت من التّقدم في مجال المعرفة التّاريخية في الربع الأخير من القرن العشرين ما لم يتحقّق طوال تاريخ التّاريخ بأسره منذ كان وليدا في حجر الأسطورة إلى أن صار علما له فلسفته وتاريخه ومناهجه..»⁽⁴⁾، ومن آيات ذلك، وفرة الإصدارات الجادة في هذا الخصوص في الغرب اليوم، وهي مراجع يطمئن إليها الباحثون ويحيل عليها المتطلّعون في هذه الصناعة.

لا تتوافر المكتبة التاريخية العربية اليوم - في حدود ما اطلعنا عليه - على مرجع حول تاريخ الزّمن الرّاهن. مرجع جامعيّ أو فوق جامعيّ جدير بالكلمة يستصفي مجمل خصوصيات هذا الحقل الأسطوغرافي ويتأني عند أبرز مساءلاته ورهاناته.

والحق أن الإهتمام بتاريخ الزّمن الرّاهن شبه مغيب عند المؤرّخين العرب⁽⁵⁾ في الجامعات ومراكز البحث⁽⁶⁾ حتى وإن زاوله البعض دون انتباه أو معرفة بما يفعل على غرار المسيو جوردان شخصية مؤلّير المعروفة.

إن تعلّق همّنا بتاريخ الزّمن الرّاهن يعزى إلى ما وقضنا عليه من غياب الاهتمام بجملّة القضايا المنهجية والابستمولوجية وحتى الدييونتولوجية التي يطرحها هذا القطاع الإسطوغرافي، لذلك حاولت دراستنا هذه أن تختطّ لنفسها هذه الغاية، وأن تخلص، في النهاية إلى أن كتابة تاريخ الزّمن الرّاهن ممكنة، بل هي ضرورية .

ومن نوافل القول أننا اصطدنا ببعض الصعوبات نذكر منها بالخصوص مسألة المصطلحات وما تطرحه ترجمتها وتحويلها من مظانها الأصلية ومجالاتها التداولية الأولى إلى سياقات إجرائية باللغة العربية. زد على ذلك أن مصطلح الزّمن الرّاهن نفسه حديث العهد بالاجترّاح. كما أن حدّه هلاميّ وحدود موضوعه غير دقيقة ومصادره من الوفرة والتعقّد ما يجعل استغلالها وتوظيفها في البحوث أمرا صعبا. فكيف السبيل إلى معالجة عنوان اسطوغرافي رائج ومبهم في ذات الآن ؟

لقد أقدمنا على انجاز هذا العمل، رغم تعقّد موضوعاته، متمثّلين بقولة ميخائيل نعيمة: «إن في اقتحام صعاب الأمور من الفضل ما يكاد يوازي فضل التغلب عليها».

لقد حاولنا أن يكون هذا العمل وافيا دون إطناب، فكان أن كرّسنا الباب الأول للمسيرة الصعبة لتاريخ الزّمن الرّاهن قبل أن يستوي قطاعا اسطوغرافيا موفور الشرعية. ويممّنا في الباب الثاني صوب الإحاطة بإشكاليات تاريخ الزّمن الرّاهن وخصوصياته. أما الباب الثالث والأخير فقد كان مدار الكلام فيه عن مصادر هذا النّوع من التّأليف التّاريخي والصعوبات العديدة النّاجمة عن التعاطي مع مثل تلك المصادر المخصوصة.

ولنا في خاتمة هذه المقدمة ملاحظتان:

- إن هذا العمل هو بالمحصلة نتاج لمعاشرة طويلة نسبياً لما كتب في التاريخ الرَّاهن وعنه منذ أكثر من عشرين من الزَّمن. وهو إلى حدٍّ ما وفاء للذات ولعدد من الزملاء والطلاب بوعد سبق أن قطعناه على أنفسنا.
- لقد أخذ علينا البعض من الذين قرأوا كتبنا السابقة ما اعتبروه تحذلقاً في اللغة وأسلوب الكتابة. لن نتبسّط هنا في الرد على من نعى علينا ذلك، وسنكتفي فقط بالإشارة إلى أن جماعة المنعطف اللغوي Linguistic Turn، وما أدراك ما المنعطف اللغوي، الذين ركّزوا على أهمية اللغة في كتابة التاريخ واعتبروا - في شطط ومغالاة برأينا - التاريخ نوعاً أدبياً، فقد نفوا صفة مؤرّخ عن كل باحث لا يهتم باللغة.
- وتبقى صفة الكتاب الأولى، ومطمحه الرئيس إضافة عمل رأينا له في المكتبة التاريخية العربية مكاناً شاغراً.

هوامش

1. سليمان ابراهيم العسكري « خطورة التاريخ » تقديم لكتاب قاسم عبده قاسم إعادة قراءة التاريخ، الكويت، 2009، ص 4
 2. فؤاد زكرياء. مقامة التاريخ الكبرى، كتاب الأهالي رقم 24، القاهرة 1990، ص 8-9
 3. C. Delacroix, F.Dosse, P.Garcia, N.Offenstadt,(dir.) *Historiographies*, Vol.1 *Concepts et débats*, Paris, Gallimard, 2010, p.5
 4. قاسم عبده قاسم إعادة قراءة التاريخ، مرجع سابق، ص 23
 5. الحق أن بعض المؤرخين عرضوا لتاريخ الزّمن الراهن ولكن عرضهم هذا لم يتجاوز على ما له من قيمة، للتعابرة والأشارات السريعة. وهذا ما يفسّر، ورودها في دراساتهم متفرقة لا ينتظمها باب.
 6. علينا أن نفرّ هنا بأن معرفتنا بما ينتج في جامعات المشرق العربي تظلّ محدودة بالرغم من الجهد الذي بذلناه في هذا الخصوص. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إستقصاءاتنا قد أسلمتنا إلى أن مجمل الرهانات الإستمولوجية والمنهجية لتاريخ الزّمن الراهن تكاد تكون غائبة في متون تلك الإنتاجات*. وبصفة عامة يمكننا ردّ الإزوار في التّأليف في التاريخ القريب، في مختلف الأقطار العربية (باستثناء الحالة المصرية) إلى حالة الانحباس السياسي التي رانت على هذه الأقطار لعشريات مديدة. على أنه من المهمّ الإشارة كذلك إلى أنّ بلدان المغرب العربي قد بدأت تشهد تغيّرات في هذا الخصوص منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وخاصة في المغرب الأقصى والجزائر: راجع Benjamin Stora: «Les enjeux et les difficultés d'écriture de l'histoire immédiate au Maghreb», *La Revue pour l'histoire* du CNRS, n°9, novembre 2003, <http://cnrs.revues.org/document>.
- ومن بوادر هذا الإهتمام كذلك إحداث ماجستير للتاريخ الراهن بقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في مطلع السنة الجامعية 2010 – 2011.
- أما في تونس فإن القلم التاريخي الإحترافي قد سبق له أن شقّ طريقه في هذا المضمار وإن بشكل خجول، في البداية، بفضل أعمال لفيف من المؤرخين، نذكر من بينهم: الهادي التيمومي، حسين رؤوف حمزة، عدنان منصر، عليّة العلاني، عميرة عليّة الصغير...
- وتبقى أعمال المؤرخ الهادي التيمومي إن على مستوى التنظير (مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة) أو على مستوى التطبيق (كتاب تونس 1956-1987) من أفضل ما قدم للمكتبة التاريخية العربية، برأينا، في مجال تاريخ الزمن الراهن. إذ استطاع هذا المؤرخ الذي انكب على البحث بهمة لا يعتبرها الكلال، أن يقدم قراءة رصينة للتلاثين سنة التي تلت حدث الاستقلال (1956) في تونس، مبرهنا بالمناسبة على أن كتابة التاريخ الأنّي الجارية أحداثه ليست فقط ممكنة بل هي ضرورية اليوم، وإننا نعتبر كتابه هذا مدخلا أساسيا لفهم مقدمات الثورة التونسية.

* وجيه كوثراني، الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل، دار الطليعة بيروت، 2000،

ص.215

الباب الأول

كلام جديد

في

قطاع اسطوغرافي قديم

لم ينقطع التأليف في التاريخ الساخن المباشر يوما من الأيام. فهو إذن ضرب من التدوين قديم قدم التاريخ نفسه.

وكان أول من تصدّى للكتابة عن حوادث التاريخ الجاري Current History وفاعليه الآباء المؤسسون للتاريخ وفي مقدمتهم المؤرخان اليونانيان هيرودوت (484 - 425 ق م) وتوسيديد (470 - 395 ق م) والمؤرخ الروماني بوليب (208 - 126 ق م) ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء كذلك مؤرخي روما خلال فترتي الجمهورية والإمبراطورية نحو سالت (35 - 87) وتيت ليف (17-64) وتاسيت (56-120) إلخ... ولقد تفاوتت مؤلفات الآباء المؤسسين من حيث القيمة والمنهجيات المتوخاة في هذا الخصوص، بما أنهم أخذوا مادتهم من أفواه الشهود والفاعلين المباشرين وكانوا بالتالي أول من باشر معالجة ما نسميه اليوم بالمصادر الشفوية وأول من حاول توخي التحييص والتثبت والتدقيق وأخذ الحيلة والأناة والحذر في التعاطي مع تلك المصادر، من ذلك مثلا أن هيرودوت ركّز على تجميع المادة اعتمادا على عمليات استطلاع وملاحظة كان موقع الشهود والرواة فيها مركزيا. أما توسيديد فقد كان أكثر عناية بتحقيق ما يرى وأكثر نقدا للمصادر وأكثر صرامة في تنخل الوقائع وتصنيفها وتبويبها بغية استجلاء قوانين عامة. وقد نسج بوليب على منواله بل إنه بزّه في هذا المضمار إذ « كان أكثر منه نزعة علمية بمعنى أنه كان أهدأ تفكيراً وأعدل حكماً وأشدّ عناية بتفسير الحاضر منه بتوجيه المستقبل ».

وقد تواصل اهتمام الباحثين بالكتابة عن «تاريخ الساعة» في عصورهم وأزمانهم، خلال الفترات التاريخية التالية وخاصة وهذه مفارقة على ما سيأتي شرحه بعد قليل خلال القرن التاسع عشر رغم أن غلاة المنهجيين (الوضعانيين) قد طردوا التاريخ « الآني المتوهجة وقائمه » من رحاب البحث التاريخي شرّ طردة.

وصفوة ما تقدّم، فإن معالجة التاريخ الساخن المتفاعلة حوادثه يعتبر ممارسة قديمة،* أي أبعد ما يكون عن الأمر المستجد، بيد أن طرح هذا الموضوع اليوم وتحديد

* هناك من المؤرخين من اعتبر أن القول بريادة هيرودوت وتوسيديد في مجال تاريخ الزّمن الرّاهن والتّشديد على ذلك، لا يعدّون نوعاً من الإدعاء الكاذب باعتبار أن السّياقات الإسطوغرافية غير قابلة للمقارنة. راجع Patrick Garcia, "Histoire du temps présent" in *Historiographies*, vol.1, Paris, Gallimard, 2010, p.283

منذ مدّة لا تتجاوز الثلاث عشرينات قد جاء في إطار مشاغل واهتمامات اسطوغرافية جديدة وهو ما جعل عملية ضبط كَيْفِيّة تناولات هذا التاريخ، وتحديد إشكالياته وحصر خصوصياته فضلاً عن التنبيه لما قد يُلَابِسُهُ من انحرافات، من الأهمية بمكان. كلّ هذا من أجل محاولة تأصيل هذا الحقل الاسطوغرافي الذي فرض نفسه اليوم على جمهور المؤرخين، واكتسب، على ترادف الأعوام، شرعية مستحقة، في مجال البحث، وحيّزاً مهماً في مقرّرات تدريس التاريخ في الجامعات.

سنعنى في هذا الباب وضمن مبحث أول بما لقيه تاريخ الزّمن الرّاهن من إقصاء ورفض طيلة أرواح من الزّمن قبل أن يعرف إعادة اعتبار متأخّرة نسبياً.

وسنقد المبحث الثاني لمسألة التعريفات والتسميات وما أثارته وتثيره من جدل ومماحكات. وسيكون مدار الكلام في المبحث الثالث حول من يكتب هذا التاريخ الإشكالي: الصّحفي الاستقصائي أم المؤرخ المحترف، سيما وأن ديمقراطية الكتابة في التاريخ خلال السنوات الأخيرة نتيجة لطلب اجتماعي متزايد، قد استهوت عديد الكتاب، من آفاق مختلفة بحيث أصبح للتاريخ الرّاهن حضور طاغ في مشهد النّشر اليوم، ناهيك عن المشهد الإعلامي وذلك على نحو غير مسبوق ...

المبحث الأول: مسيرة صعبة

من الرفض والتغيب إلى إعادة الاعتبار

I- من الإقصاء والرفض...

1 - زمن الإقصاء الطويل

عانى التاريخ القريب من الرفض والازدراء منذ نهاية القرن التاسع عشر أي منذ أن أصبح التاريخ "علما" له طرائقه ومتخصصوه. ولقد اشتركت كل المدارس تقريبا ولأمداد طويلة، في تبخيس هذا الضرب من الكتابة التاريخية. يقول فرنسوا سولي في هذا الصدد: «لقد ظل التاريخ الفوري، ولمدة طويلة تاريخا مخزيا خفيا منكرا منظورا إليه على أنه مجرد ملحق، الهدف منه استكمال كتاب وتمكين المدرسين من مادة لصقل الروح الوطنية لدى الناشئة..»⁽¹⁾ ويضيف بيتر لاغرو Pieter Lagrou في نفس المعنى: «لقد اعتبر تاريخ الزمن الراهن، لفترة طويلة جداً، تخصصا ثانويا لقي الاحتقار والإهمال وتعاطاه أصحابه على هامش المشهد الأكاديمي..»⁽²⁾

هذا بالنسبة لهذا الضرب من الكتابة التاريخية. أما فيما يتعلق بمن أزمع أمره على الخوض في التاريخ القريب وإشكالياته فإنه عدّ، ولمدة طويلة، أيضا «باحثا ساذجا هامشيا مهتزا عاجزا بالفطرة..»⁽³⁾

وبقدر ما كان المؤرخون في رفضهم لهذا الشكل من الكتابة التاريخية قساة تجاه الباحثين في حقل التاريخ الذين تجاسروا على الخوض في تاريخ الزمن الحاضر واصميين إنتاجهم بالهزال والتفاهة وبالتاريخ الصغير، فإنهم في المقابل، كانوا متفهمين أن يعالج المحضون الاستقصائيون وعلماء الاجتماع والسياسة التاريخ الساخن ويتناولوه بالدّرس والتحليل.

ولكن ماذا أخذ المؤرخون الصفيون بالضبط على التاريخ القريب؟

سنكتفي أدناه ببعض الأمثلة لأنّ دراستنا تقوم على الإجمال دون التفصيل، وعلى الإجتزاء بالواحد على الكثرة. لقد اعتبر ريمون آرون Raymond Aron أن التاريخ القريب ينتمي إلى ما سمّاه "التاريخ الأصلي" "l'histoire originelle" الذي هوفي رايه ضديد "التاريخ الرّصين" "l'histoire réfléchie" وأكّد ريمون أنّه يستحيل على المرء كتابة التاريخ حينما يكون في معمعان الأحداث ذلك إنّ التاريخ لا يكتب إلا بعد نهاية الأحداث بمدة طويلة⁽⁴⁾.

أما بيار غوبار فقد أبدى في مقدمة كتابه: تعليم تاريخ فرنسا الصادر عام 1984 تعجبه الشديد من إقدام البعض من زملائه على الاشتغال على التاريخ الراهن والتأليف فيه. وهاك ما قاله في هذا المعنى: «أما بالنسبة لهذا القسم الكبير من القرن العشرين الذي عشته فإنني أشعر به خاصة خلال ذكرياتي وتفاعلاتي الحية وتحليلاتي المؤلمة. أبدا لم يخطر على بالي لحظة واحدة أن أكتب هذا التاريخ حتى على نحو مبتسرٍ مقتضب. وأعترف بالمناسبة أنني ألقى صعوبة في فهم تجاسر البعض على كتابة هذا التاريخ اللهم إلا إذا كانوا قد قاموا بذلك بدافع من الاعتزاز بالنفس أو المصلحة أو إلتماسا للسهولة»⁽⁵⁾. وقد سبق لمارك بلوك أن استعرض في كتابه المعروف تقريظ التاريخ، في شيء من الدعابة، آراء البعض من زملائه بخصوص التاريخ القريب: «كان أحد أساتذتنا بالمعهد الثانوي لا يني عن التردد: بعد عام 1830 لا مجال للحديث عن التاريخ. إنه حقل السياسة إننا لا نقول اليوم منذ 1830 إنه مجال السياسة بل علم الاجتماع، وفي أسوأ الأحوال الصحافة. ويروق للكثيرين أن يردّوا، عن طيب خاطر: منذ 1914 أو 1940 لا يجوز الكلام عن التاريخ، دون أن يتفقوا حول دوافع هذا الإقصاء...»⁽⁶⁾.

أما زميله لوسيان فيفر فقد اختزل في تقديمه لكتاب حول الأفكار السياسية والاجتماعية للمقاومة (1940 - 1944) صدر عام 1954 أهم ما يؤخذ عن التاريخ الساخن. فقد كتب يقول: «من المستحيل في عام 1953، أي بعد انقضاء عشرة أعوام عن الأحداث (أحداث الحرب العالمية الثانية) أن يكتب تاريخ تلك السنوات الحارقة 1940 - 1944. إن أي محاولة للقيام بمثل هذا العمل مكتوب لها الفشل. أين هي الوثائق السرية؟ ثم أين هي الأذهان فائقة القدرة على النقد والتي بوسعها التحليق عاليا بحيث لا تسقط في فخ الحقائق المتشعبة؟ لننتظر! لننتظر أربعين سنة. حينذاك يكون فاعلو التراجيديا قد ماتوا أو هم في طور الاحتضار. آنذاك وآنذاك فقط يستطيع المؤرخون، حين يبرد الرماد، الشروع في سحب الكستناء المشوي - دون الخشية من الاحتراق - من الأسطورة الرسمية...»⁽⁷⁾.

هذا وذهب مؤرخ آخر بالهجوم إلى أقصى مداه حين نفى عن تاريخ الزمن الراهن أي صفة علمية. لنستمع إليه: «التاريخ الفوري عنوان جميل لمجموعة (Collection) وليس جنسا علميا ولا يمكن التعويل عليه البتة لتلافي نقائص الأسطوغرافيا المعاصرة. في الزمان كما في المكان فإن التاريخ الشامل يظل ضربا من الخيال...»⁽⁸⁾

وعلى الرغم من النجاح الذي حققه التاريخ القريب خلال ثمانيات القرن الماضي ما مكنه من اكتساب نوع من المشروعية في الحقلين الأكاديمي والبحثي فإن ذلك لم يمنع مؤرخا من قيمة فيليب جوتارد Philippe Joutard المتخصص في التاريخ الحديث من أن يشير إلى «الأثار الضارة لاستبداد المعاصر المتطرف» (كذا) ذكرا على سبيل التمثيل عدم القدرة على التمييز- بسبب غياب المسافة الضرورية - بين الفرع والأصل و« النزوع إلى كتابة تاريخ حدثي وسياسي ضيق » وخاصة إلى«التخلي عن مقاربات تاريخية حقيقية». ويضيف جوتارد :« يجب على الأقل توافر مسافة زمنية بعشرين سنة كي نبدأ بالانتقال من الحوادث Chroniques إلى التاريخ. وفي غياب هذه المسافة الأولى فإن ما يصنع هو صحافة..»⁽⁹⁾ والواقع أن مثل هذا الموقف يبرهن على أن شوكة المعارضين للتاريخ القريب ظلت قوية حتى مطلع تسعينات القرن الماضي.

على أنه من الحري بالذكر أن الاستنكاف عن الكتابة في مثل هذا الضرب من التأليف التاريخي لم يكن قاصرا على فرنسا بل إنه شمل كذلك عديد البلدان الأخرى. وعلى سبيل المثال فإن أقسام التاريخ في الجامعات البريطانية لم تهتم أبدا بدراسة التاريخ البريطاني لما بعد سنة 1945 - رغم الجهد الرائد لعدد من الباحثين في التاريخ المعاصر شأن شارل مواط Charles Mouat تاركة البحث في هذه الفترة للعلوم السياسية. وآية ذلك أنه لم يوجد عام 1988 سوى كرسيين لتاريخ الزمن الراهن Contemporary History. لقد جاء الدفع الحاسم في اتجاه التأليف في التاريخ القريب في نهاية ثمانيات القرن العشرين بعد إنشاء المعهد البريطاني لتاريخ الزمن الراهن، وكذلك مجلة الزمن الراهن، Contemporary Record اللذان كرّسا جهودهما لمعالجة الفترة المعاصرة جدا.

وإذا نحن انتقلنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإننا سنقع على نفس التحفظات بخصوص معالجة التاريخ القريب لدى المؤرخين الأمريكيين تشهد على ذلك المكانة المحدودة جدا للدراسات حول التاريخ الراهن في المؤلف الجماعي: ورش التاريخ الأمريكي Chantiers d'histoire américaine الصادر عام 1994⁽¹⁰⁾ والذي جاء على هيئة حصيلة اسطوغرافية. لقد تهيّب المؤرخون الأمريكيون الخوض في التاريخ الأمريكي لما بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما حربي كوريا وفيتنام فاسحين المجال للصحفيين وعلماء السياسة للكتابة في تاريخ تلك الفترات الفارقة والتركيز على أهم الفاعلين فيها⁽¹¹⁾ نحو ترومان، وايزنهاور، وجونسن، ونيكسن

وكيسنجر. على أنه من المهم لفت الانتباه هنا إلى أن هذا الإزوار من لدن المؤرخين المحترفين على التأليف في الرَّاهن قد بدأ بالتَّراخي في السنوات الأخيرة.

وإذا نحن حاولنا الخروج قليلا عن أسلوب اللَّلملة والتقميش، فيما يتعلّق بأراء المناوئين لتاريخ الزَّمن الرَّاهن، إلى نوع من التركيب، فإنه بإمكاننا، في هذا الصّد، التّأني عند موقف مدرستين تاريخيتين كبيرتين من مثل هذا الضرب من التدوين التاريخي وعيننا المدرسة المنهجية ومدرسة الحوليات.

2- المدرسة المنهجية وتاريخ الزَّمن الرَّاهن:

من المعروف أن روّاد " المدرسة المنهجية" (أوالوضاعانية) l'école positiviste وقد وفّقوا في التأسيس لمنهجية في البحث التاريخي تقوم على قواعد علمية بالغة الدّقة والضبط والصّرامة، إذ كان المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه (1886 – 1795) Léopold Von Ranke فاتح عصر جديد في تاريخ التّأريخ بحيث نقل هذا الاختصاص من مجال الأدب والتأمّلات إلى مجال مخصوص قائم بذاته بحيث جعل منه علما مستقل الشخصية له مناهجه ومواصفاته وغاياته .

وجاء المؤرخان الفرنسيان شارل فيكتور لنغلاو Charles-Victor Langlois وشارل سينيوبوس Charles Seignobos ليدعما هذا التوجه من خلال كتابهما الموسوم: مدخل إلى الدراسات التّاريخية، إذ رسم هذان الأخيران في هذا الكتاب المهمّ ما يمكن اعتباره دستور المؤرخ.

ولقد نبّه الأباء المؤسسون لهذه المدرسة إلى أن « الهدف الحقيقي من دراسة التاريخ هوالمعرفة الخالصة البسيطة للموضوع الذي يدرس» (لنغلاو – سينيوبوس) وعليه فإن على المؤرخ أن يجعل همّه «معرفة الأحداث والأحوال الماضية كما كانت بالضبط» (رانكه)، و«عرضها عرضا أميناً [وهو ما سيؤدي] إلى إعطائنا صورة أمينة عن الماضي» (لنغلاو – سينيوبوس).

ولقد شدّد المنتسبون إلى هذه المدرسة على أن مهمة المؤرخ تتمثل أولا وأخيرا في البحث في الماضي بالمعنى الحصري (le passé strict). فالمؤرخ يجب أن يعنى بدراسة الماضي المنصرم المنقضي بغاية إيضاح آليات التطور التاريخي. وهذا ما أكده غبريال مونود Gabriel Monod في العدد الأول من المجلة التاريخية، الصادرة عام 1876: «لا يمكن للمؤرخ أن يهتم بفترة إلا حين تصبح هذه الأخيرة ميتة بالكامل فمجال التاريخ هوالماضي، في حين يعود الحاضر إلى السياسة،

أما المستقبل فهو ملك لله وحده..»⁽¹²⁾ هكذا يقدّم التاريخ على أنه مجرد تدوين لأحداث تمت ووقائع مضت. ويلمح فرنسوا هارطوغ إلى هذه الفكرة المركزية عند الوضعانيين بأسلوبه الخاص: «إن طائر التاريخ لا يمكنه التحليق في الفضاء إلا حين يرخي الليل سدوله، حين يكون الحاضر قد مات فعلا..»⁽¹³⁾ أما بخصوص دراسة الحقب المعاصرة جداً أو القريبة جداً فإن المنهاجيين اعتبروها «الأقلّ علمية من بقية الفترات التاريخية، وفوق ذلك فإنها لا تؤسس لمشروعية المؤرخ ولا تؤمن مستقبله المهني صلب المؤسسة الجامعية..»⁽¹⁴⁾ لا مكان إذن للتاريخ القريب أو لتاريخ الزّمن الحاضر عند الوضعانيين ذلك أن اتخاذ مسافة زمنية من الحقبة المدروسة، بالنسبة للمؤرخين الجامعيين الذين انتسبوا إلى "الزّمن الجميل" La Belle époque، ضرورة ومن الأهمية بمكان. ولقد وصم المؤرخون الحاضر «بعاهة مبدئية» «Une infirmité de principe»⁽¹⁵⁾، وكانوا في تحليلاتهم وتمشيّاتهم مشدودين شداً لأستاذهم الكبير ليوبولد راكنه الذي كان يعلن عالياً بأن على المؤرخ الذي يروم «المسك بالماضي والقبض عليه» أن يكون معاصراً له - أي الماضي - ما وسعه ذلك وأن ينسى الحاضر ما وسعه ذلك أيضاً. ولقد كان الوضعانيون في هذا قريبين من فكرة بندتو كروتشه Benedetto Croce (1866 - 1952) التي تؤكد على ضرورة تشييع المؤرخ بروح العصر الذي يؤرخ له والنفاذ إلى لبابه وشخصيته وكل ما يصطبغ فيه من أفكار وتقاليده وما يتحكم في إيقاعه من قوانين ونظم. ومما قاله في هذا الصدد: «إنك لا تستطيع أن تؤرخ لرجل إلا إذا ألهمت بظروف عصره كلها وتمكنت من الاحاطة بظروفه الشخصية أيضاً [....] ومعنى ذلك كله أن التاريخ في الحقيقة عملية معاشية، معاشية العصر الذي تكتب عنه ومعاشية الرجل الذي تترجم له وإدراك روح الموضوع أياً كان إدراكاً تاماً..»⁽¹⁶⁾.

والحق أن أتباع المدرسة المنهجية كانوا يعلمون أنه يصعب جداً على المؤرخ ضرب صفح عن الحاضر بصفة كلية، وأن التجربة التي تحصل لهذا الأخير في الحاضر تندخل - إن قليلاً أو كثيراً - في تشكيل تمثله للماضي وأن أي تحليل تاريخي إنما هو بمعنى من المعاني «تحليل بالقياس»⁽¹⁷⁾، ولكن هؤلاء ظلّوا على «عنادهم» وما برحوا يعبرون عن «أسفهم»⁽¹⁸⁾ لهذا الانحراف المنهجي ويعتبرون هذا التمشي «أحد الأسباب الرئيسية للوقوع في الأخطاء»⁽¹⁹⁾ وأن عمل المؤرخ إنما يتمثل في «التعديل المتدرج لصورنا nos images»⁽²⁰⁾ من خلال التحليل النقدي للوثائق.

ومن المعروف أنّ الوضعانيين كانوا مسكونين بهاجس اختلاط الأزمنة (l'anachronisme) لذلك فإنهم ما انفكوا ينبهون قراءهم وطلّابهم إلى أنه يتعيّن

عليهم رؤية الماضي بعين أناس ذلك الماضي ولا ينبغي الحكم على معطيات عصر وظواهره بمعايير عصر آخر إذ أن لكل عصر قيمه ومثله وآلياته في شتى مناحي الحياة. و لتحقيق هذه الغاية فإنه: «لا ينبغي أن يظل أناس ذلك الماضي حاضرين أحياء حتى هذه اللحظة بذكرياتهم الذاتية بالضرورة والتي شوّها الزمن وتبدّقت في الحاضر»⁽²¹⁾ وقصارى القول أنه لا يمكن كتابة التاريخ كتابة صحيحة سليمة، مع ما يعنيه ذلك من دقة وضبط وابتعاد عن الهوى والانفعالات وما إليها في ظلّ ذاكرة حية. ومن هنا جاء رفض رواد المدرسة المنهجية للمصدر الشفوي. ولقد اعتبر كل من سينيوبوس ولنغلوا أن المصدر الشفوي لا يمكن من المعرفة العلمية للأشياء⁽²²⁾ وظلّ تلاميذهم يشدّدون على ضرورة تقليص التداخل بين الحاضر والماضي. ولنا أن نتساءل هنا: لماذا لم يلق الوضعانيون بالا إلى الرأي السديد والقوي، الذي سلّم به قطاع عريض من المؤرخين منذ بداية القرن العشرين، ومؤداه أن المؤرخ مهما فعل فإنه لا يرى الماضي إلا من خلال عصره « وإنه ليس في مقدوره أن ينتزع نفسه من المحيط الذي يعيش فيه وليس له الحق أن يحاول ذلك. إن قصده كمؤرخ هو بالدقة أن يصل إلى فهم محيطه وفهم نفسه»⁽²³⁾ وهوما يمكن اختصاره في المقولة الشهيرة للمؤرخ الإيطالي بندتو كروتشه: «إنّ التاريخ كلّه عبارة عن تاريخ معاصر».

ومهما يكن من شيء فإن مدرسة الحوليات، التي ستبسط سلطانها على البحوث والورش التاريخية لأكثر من أربع عشرات (1930-1974)، «ستتلافى» الأمر. ذلك أنها ستشدّد على ضرورة ربط الحاضر بالماضي وهوما أعتبر أهم تجديد أدخلته هذه المدرسة في مجال الدراسات التاريخية.

3 - مدرسة الحوليات وتاريخ الزمن الرّاهن

لقد تبنّت الحوليات منذ حُدُثان أمرها أهم الانتقادات التي وجهها فرنسوا سيميان François Simiand إلى مؤرخي المدرسة المنهجية والتي اختزلها فيما سماه أوثنان عشيرة المؤرخين الثلاثة وهي: الفرد والسياسة والكرونولوجيا، في إشارة واضحة إلى تركيز أصحاب المدرسة المذكورة على المواضيع السياسية والحديثة وما يرتبط بها من تاريخ عسكري وديبلوماسي والتبّير «على الأحداث المنفردة والمعزولة والمدة القصيرة وتوخي التفسير السيكلوجي البسيط لسلوك الأفراد والأبطال وذلك ضمن قالب روائي أدبي وسرد سطحي للأحداث والوقائع بعيدا عن التحليل»⁽²⁴⁾

ولعلّ الجديد الأصيل في مقاربات جماعة الحوليات كما أسلفنا، الاهتمام الكبير الذي تمّ إيلاؤه من لدنهم للحاضر ذلك أنّ منظّرَي هذا الاتجاه قد ربطوا ربطاً محكماً بين الحاضر والماضي باعتبار أن الغاية « من البحث التاريخي [...] جلاء الحاضر وتوضيحه [ذلك] أنّ جميع المواد التي يبحث فيها التاريخ هي في الواقع حاضرة موجودة. ولا يدخل في متناول بحثه شيء مضى وانقطع وجوده...»⁽²⁵⁾ وكما أنّ الماضي يفسّر الحاضر، فإنّ الحاضر يفسّر الماضي كذلك في علاقة جدلية تضع الحاضر والماضي في نفس المستوى من الأهمية. يقول بروديل في هذا الصدد: « إنّ الحاضر والماضي يضيئ كل منهما الآخر..»⁽²⁶⁾

وكان مارك بلوك أحد الآباء المؤسسين للحوليات انطلق من الحاضر في تفسيره للماضي متوخياً ما سماه « طريقة تراجعية متبصرة ». ⁽²⁷⁾ أما زميله لوسيان فيفر، فقد قال في نفس المعنى في درس افتتاحي ألقاه بالكوليج دي فرانس Collège de France عام 1933: «إنّ المؤرخ ينطلق من الحاضر، ومن خلال هذا الأخير- دائماً وأبداً - يتعرّف إلى الماضي ويؤوله..»⁽²⁸⁾

ولئن عبّر مؤسسوا الحوليات عن رفضهم « لكل تأليه للحاضر بواسطة الماضي. » (لوسيان فيفر). فإنهم أعلنوا عن استعدادهم كمؤرخين - ضمن افتتاحية العدد الأول لمجلتهم عام 1929 - لإقامة تعاون مع المستطلعين والمحققين les enquêteurs المنشغلين بالحاضر...»⁽²⁹⁾

لقد اختلفت نظرة كبار مؤرخي الحوليات إلى تاريخ الزّمن الرّاهن كما مرّ شرحه. ويطول بنا القول لومضينا نبين خلفيات هذا المؤرخ أوداك، أو هذه المجموعة أو تلك ضمن هذا التيار. لذا فإننا سنكتفي من الأمر بتوضيح موقف كل من مارك بلوك (رأس مذهب الحوليات) وفرنان بروديل (الذي وسم المرحلة 1946 - 1970 بميسمه) من المسألة. ويعود سبب هذا الاختيار إلى أنّ هذين المؤرخين الكبيرين غنّيا تأملات مهمّة حول ما سميّاه بالتاريخ « الساخن » وكيفية التعاطي مع جملة المحاذير الملازمة لمثل هذا التناول.

لقد وصفت فلورنس ديكامب Florence Descamps في سياق تأملاتها حول الأرشيفات الشفوية واستثماراتها التاريخية، مارك بلوك بأنّه «أول منظّر لتاريخ الزّمن الرّاهن ولطرائقه..»⁽³⁰⁾. فعلاً، لقد بادر مارك بلوك بالاشتغال على "التاريخ الجارية وقائعها" l'histoire en train de se faire من خلال إنجاز عمليتين حمل العمل الأول الذي نشره عام 1921، عنوان: تأملات مؤرخ حول الأخبار الكاذبة

للحرب⁽³¹⁾ وقد كرّسه لعلم النفس الفردي أو الجماعي ولعلم نفس الشهادة ولآليات إنتاج الأخبار الكاذبة أو الخرافات وتناقضاتها. ويقف القارئ على امتدادات تأملاته هذه، سيما فيما يهم المعتقد وسرعة التصديق في العصر الوسيط، في كتابه الصادر عام 1924 والذي مهّره: الملوك صانعو المعجزات.

أما العمل الثاني الذي عنوانه: الهزيمة الغربية *l'étrange défaite* فقد ألّفه في معمعان الحرب العالمية الثانية حول الهزيمة المخزية لفرنسا عام 1940 أمام ألمانيا، أي أنه حبره تحت وهج الحدث من موقعه ككتيب مسؤول عن توزيع المحروقات. ولقد شدّد مارك بلوك في كتابه على أنّه لا يعدوان يكون شاهداً "«عادي»" ولم يكن هدفه وصف «الحرب» بل «حربه هو» أي التوصيف الحصري «لما كان شاهداً عليه انطلاقاً من مركز المراقبة الصغير الذي كان يشرف عليه»⁽³²⁾. ولكن القراءة المتأنية لهذا الكتاب تفصح، وللهولة الأولى، عن أنّ المؤرخ الشاهد ليس كأَي شاهد عادي آخر، ذلك أنّ بلوك، على خلاف الشاهد "العادي" سرعان ما انتبه إلى حقيقة ما يدور حواليه بفضل ما أوتي له من متانة تكوين وسعة أفق ودقّة ملاحظة. وطفق يفكّ الآليات الأساسية لحدث جلل رغم إنه لم يعايشه إلا من موقع طرفي صغير، وهويشبه في ذلك عالم الإحاثة الذي يفلح في إعادة بناء الهيكل العظمي لحيوان منقرض انطلاقاً من عظم بسيط.⁽³³⁾

لقد كان تعليق مارك بلوك على الذين أخذوا على بعض المؤرخين مباشرة تاريخ قريب يفتقر إلى حدّ أدنى من البرود والاختمار، وليس لمن يقاربه مسافة زمنية معقولة ناهيك بغياب المصادر الأرشيفية وهو ما يجعله عرضة للتظنّن والاتهام، بأن هؤلاء «يريدون أن يجنبوا العنيفة كليو Clio»⁽³⁴⁾ احتكاكات حارقة للغاية..⁽³⁵⁾ وعاب عليهم كونهم يقبلون أن يقوم بتلك المهمة، أي كتابة التاريخ الساخن، متخصصون في علوم الإجتماع والسياسة والجيوستراتيجية إلخ... كما أنحى عليهم باللائمة لأن توزيع الأدوار هذا (للمؤرخين التاريخ البعيد، ولأصحاب بقية الاختصاصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية التاريخ القريب) يقوم على فكرة مؤداها أن الفترة الزمنية الأقلّ بعداً تحظى بامتياز «المعقولة الذاتية»⁽³⁶⁾، فإذا ما تمت مجارة هؤلاء فيما ذهبوا إليه، يوضّح مارك بلوك، فإن الزمن الذي يعيشونه يعتبر «منفصلاً عن الأزمنة التي سبقته بواسطة تباينات حادة جداً بحيث لا يتضمن بذاته تفسيره الخاص»⁽³⁷⁾

وينقد مارك بلوك بشدّة هذه الفكرة، ويعتبرها من الأخطاء الشنيعة وذلك على امتداد عدّة صفحات من كتابه: تقرّظ التاريخ مبيناً أن الحاضر والماضي ينبغي

أن يتداخلوا بعمق. استمع إليه يقول: « إن عدم فهم الحاضر متولّد حتماً عن جهل بالماضي ولكن لا يكون إجهاد أنفسنا بمعرفة الماضي مجدداً إذا نحن لا نعرف شيئاً عن الحاضر». وبعد أن رفض أي فصل مصطنع بين ماضٍ بعيد يُنَاط المؤرخون بدراسته، وماضٍ قريب يستبعد هؤلاء من البحث فيه ويُعهد به إلى الباحثين في اختصاصات أخرى، ختم مارك بلوك الفصل الذي عنوانه: التاريخ، النَّاس والزَّمن، بما يشبه «المرافعة» من أجل « وحدانية التَّاريخ » إذ كتب يقول:

« ليس هناك إلا علم واحد للبشر في الزَّمن وهو في حاجة باستمرار إلى توحيد دراسة الأموات ودراسة الأحياء. ماذا نسميه؟ لقد سبق أن ذكرت لماذا أعتبر التسمية القديمة « تاريخ » الأكثر مفهومية والأقلَّ حصرية وهي المشحونة أكثر كذلك بالذكريات المؤثرة لمجهود أكثر من قرني ومن ثم الأفضل.

وإننا إذ نقترح إذن أن نوسّع هذه التسمية خلافاً لبعض الأفكار المسبقة لتشمل حتى معرفة الحاضر، فإننا لا نتبع في ذلك أية مطلّبية نقابية ..»⁽³⁸⁾

إن ما نريد الخلوص إليه هنا هو أن عدم احتراز الأبناء المؤسسين للحوليات على معالجة التاريخ القريب قد انعكس بشكل جليّ على ما نشر على صفحات مجلة الحوليات التي أسسها كل من بلوك ولوفيفر عام 1929، إذ مثلت المقالات التي تناولت التاريخ الرَّاهن 21.7 % من مجموع الإنتاج المنشور على صفحات هذا المنبر ما بين 1929 و1945⁽³⁹⁾ كما قام مؤسسا الحوليات بتشريك طائفة من «محليّ الوقائع الراهنة» في هيئة المجلة نحو علماء الاجتماع والسياسة والجغرافيين إلخ ...

لقد كرّست الحوليات خلال ثلاثينيات القرن الماضي مقالات عديدة - تراوحت بين الثلث والنصف، حسب السنوات- للأحداث الرَّاهنة وقتذاك مثل تداعيات الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، وسياسة "النيوديل" New Deal في الولايات المتحدة الأمريكية، والنازية، وسياسة التخطيط في الاتحاد السوفياتي إلخ...

ولكن هذا الانفتاح على التَّاريخ الرَّاهن سيسجل تراجعاً جدياً ملحوظ مع الجيل الثاني للحوليات وتحديدًا مع فرنان بروديل، إذ انحطّ مجموع المقالات المتعلّقة بالتاريخ القريب بنسبة ثلاث مرّات ما بين 1957 و1976⁽⁴⁰⁾. والسؤال هنا: ماهي أسباب هذا التَّحول في الموقف من هذا الضَّرب من الكتابة التَّاريخية؟

نقع على عناصر إجابة عن هذا السؤال في استهلال العدد الخمسين للحوليات الصادر عام 1979 فقد جاء فيه بالخصوص: « إذا نحن عدنا إلى أعداد الحوليات خلال

السنوات الأولى التي تلت صدورها سنالاحظ أن « اختصاصات » مارك بلوك ولوسيان فيفر في الفترتين الوسيطة والحديثة غير طاغية بالمرّة. لقد احتل تاريخ الحاضر مكانة مرموقة، ولكن هذا التاريخ كاد يختفي من المجلة منذ تلك الفترة. إن الأسباب الثاوية وراء هذا الإمحاء التدريجي معقّدة. فمن ناحية هناك انحلال في الاتحادات- ولوجزئيا على الأقل - هكذا كان الحال مع الجغرافيا التي لم تعرف دوما في فرنسا نموا موازيا للتاريخ مع التحليل الاقتصادي على امتداد سنوات طويلة. ومن ناحية أخرى فإن روابط قد عقدت مع الأنثروبولوجيا على سبيل التمثيل [...] أما عند المؤرخين أنفسهم فإن اختيار المدّة الطويلة قد استبعد تحليل التاريخ المعاصر في حين كان بالإمكان إعادة صياغة مقاربات هذا التاريخ..»⁽⁴¹⁾

هكذا إذن فإن الاتجاهات الجديدة للحوليات خلال فترة الجيل الثاني قد كان بين نتائجها المباشرة إقصاء هذا التاريخ من مجال اهتمامها واصميين تاريخ الحاضر الآنّي بأنه « حدثي » محكوم عليه، حسب التعبير الاستعاري لفرنان بروديل بأن يصف «هيجان السطح » (في إشارة إلى البحر) في حين أن المطلوب من المؤرخ الغوص في الأعماق.

لقد كانت المدد الثلاث التي ميّزها فرنان بروديل في الزّمن التاريخي⁽⁴²⁾ وازنة في تبخيس البحث في التاريخ القريب على نحو ملحوظ. ذلك أن زعيم الجيل الثاني للحوليات قد ازدري المدّة القصيرة *la courte durée* التي هي زمن التاريخ الساخن، وبلور أطروحته حول المدد الثلاث في مقدّمة كتابه الشهير: البحر المتوسط والعالم المتوسطي زمن فيليب الثاني، المنشور عام 1949، وفي الدّرس الافتتاحي الذي ألقاه بالكوليج دي فرانس سنة 1950،⁽⁴³⁾ ثم عاد ليعمّق نفس الفكرة ويغنيها ضمن مقال مشهور نشر بالحوليات سنة 1958⁽⁴⁴⁾.

اعتبر بروديل أن المدّة القصيرة تتطابق مع «التاريخ التقليدي أوبالأحرى تاريخ ليس ببعيد الإنسان بل ببعيد الفرد... تاريخ وقائمي [...] هيجان السطح، عواصف وأمواج تثيرها التماوجات بفعل حركاتها القوية.. تاريخ بتذبذبات قصيرة سريعة وفجائية »⁽⁴⁵⁾ ولم يفته التحذير من هذا التاريخ قائلا: « احترسوا من هذا التاريخ الذي مازال حارقا كما أحسّ به معاصروه، ووصفوه وعاشوه على إيقاع حياتهم الشبيهة بحياتنا في قصرها. إن لهذا التاريخ أبعاد غضبات معاصريه وأحلامهم وأوهامهم...»⁽⁴⁶⁾

وزاد بروديل في الدرس الافتتاحي المار ذكره في التشهير بالحدث من خلال نعتة بشعاع ضوء زائل، وبأنه «يتنزل ضمن تاريخ سردي» «تطفئ عليه الحوادث الدراماتيكية عبر لعبة الأشخاص الأفذاذ الذين يتحركون على مسارحه»، لينتهي في مقاله الصادر بالحوليات عام 1958 بوصف الحدث «بالتفاهة» فهو لا يعدو أن يكون في نظره «سوى دخان خادع» أو مجرد «وهم» ثم إن هذا الزمن ذو «النفس القصير» لا يمكن إلا أن يناط بالإخباريين والصحفيين الذين هم غير قادرين على التمييز بين الحدث ذي المغزى والواقعة الغامضة⁽⁴⁷⁾ ويتمثل الخطر الكبير حسب بروديل خلال عملية مزاولة التاريخ في نطاق ضيق، في الانبهار بالأحداث الزائفة والافتتان بها، أو بتمثيل الجوجو (figures de proue) الزائلة للأحداث اليومية، وباختصار - كي لا يتوه القصد وراء السرد - قد يجد الباحث نفسه غير قادر على استخلاص النواتج الصلبة من شوائب الحوادث التي تمطرنا بها يوميا وسائل الإعلام .

إن الرفض والتجاهل اللذان قابل بهما الحوليون التاريخ الرأهن قد جعل مكانة هذا الأخير تتقلص ضمن إنتاج المجلة إلى 8.5 % ما بين 1957 و 1969 وإلى 5.7 % ما بين 1969 و 1976. ولم يقتصر التضيق على هذا الضرب من الكتابة التاريخية في فرنسا على مجلة الحوليات الشهيرة فقط بل إمتد إلى مجلات مشهورة أخرى إذ كان نصيب التاريخ الرأهن في المجلة التاريخية *La Revue historique* خلال نفس تلك الفترة 1.1 % و 1.2 %. أما مجلة التاريخ الحديث والمعاصر فإنها لم تنشر ولو مقالا واحدا عن التاريخ القريب خلال الفترة المتراوحة بين 1957 و 1976⁽⁴⁸⁾.

ولئن سارت جماعة التاريخ الجديد، التي شكلت الجيل الثالث للحوليات (ظهر هذا الاتجاه في غضون سبعينيات القرن العشرين) على نفس النهج الرافض للحاضر الآني⁽⁴⁹⁾ ملقية بهذا الأخير على «الأطراف» وفق عبارة روني ريمون René Rémond فإن الانتاجات - العلامات التي رقطت الفترة 1974 - 1982⁽⁵⁰⁾ قد تضمنت استثناءين جد مهمين في هذا الخصوص كانا عبارة عن تأملين لافتين حول تاريخ الزمن الحاضر وهما: عودة الحدث للمؤرخ بيارنوار⁽⁵¹⁾ والتاريخ الفوري للصحفي جان لاكوتير⁽⁵²⁾.

II- ... إلى إعادة اعتبار متأخرة نسبياً

1 - المقدمات...

يجوز القول أن منتهى سبعينيات القرن الماضي ومطلع الثمانينات منه قد شهدا رفع « الحصار » على تاريخ الزمن الراهن سواء في مستوى البحث الجامعي الأكاديمي أو في مستوى مقررات أقسام التاريخ بالجامعات. وتكمن وراء هذا التحول الذي سيفتح الباب أمام تجديدات اسطوغرافية لافته، كما سنتبين ذلك في حينه، عوامل عدة تأتي على رأسها المتغيرات الكبيرة التي طرأت على العالم في نهاية ثمانينات القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين مثل سقوط جدار برلين (1989)، وانحيار الاتحاد السوفياتي (1991) وتفكك المعسكر الاشتراكي واختفاء القطبية الثنائية، والاحباطات الكاسفة الناجمة عن «سقوط الأيديولوجيات الكبرى» وتهاوي نظام الأبرتايد في إفريقيا الجنوبية، وتعرض أقوى بلد في العالم إلى اعتداءات مدوية في عقر داره (11 سبتمبر 2001) وما ترتب على ذلك من حروب في أفغانستان (2001) والعراق (2003)، وبروز الصين كقوة اقتصادية عظمى بزت الغرب الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وعودة الكساد إلى الاقتصاد العالمي، واحتداد الوعي بالمسألة البيئية والمخاطر المتعاضمة التي باتت تهدد الكرة الأرضية إلخ...

وكان من الطبيعي أن تظهر، هنا وهناك، تفسيرات وتأويلات وتحليلات لهذه المتغيرات التي خرجت بحدة عن كل توقع وعصفت بالنظام العالمي لما قبل 1989 من حيث أنها وضعت أطر الحياة وآليات التفكير موضع شك وسؤال ومراجعة .

ولتوصيف الإيقاعات المجنونة لهذه التحولات التي شبهها الكاتب المصري المعروف فؤاد زكريا بالخيول البرية الجامحة في قفزاتها العشوائية وانطلاقاتها المفاجئة، شاع مصطلح « تسارع إيقاع التاريخ » العزيز على دانيال هاليفي Daniel Halévy بحيث أصبح التنبؤ بالمسار الذي سيتخذه التاريخ أصعب من أي وقت مضى. ومساوقة مع هذه التفسيرات وما نوع عليها قام « ملاحظون » آخرون بالتبشير على تراجع نفوذ الحكومات بالموازاة مع الصعود المتعاظم لدور المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية وتنفيذ هذه الأخيرة واشتداد عودها، واندلاع نزاعات ذات طابع اثني وديني. هذا فضلاً عن خطر الإرهاب، والعمليات الإرهابية، وهوما حدا بالبعض إلى الحديث عن « فوضى عارمة Chaos ونهاية الثورات » و« صدام الحضارات » وأخيراً وليس آخراً « نهاية التاريخ ».

لقد غدّدت تلك التقلّبات الهادرة، وما نجم عنها من تداعيات إقليمية علاوة على عجز علماء «المستقبلات» عن تقديم صور معقولة عن الأوضاع المستقبلية واستشفاق مسارات التاريخ المقبلة بشيء من الدقة، إحساسا عاما بعدم الاطمئنان، وبالخشية مما يخبئه المستقبل عند قطاعات عريضة من الرأى العام في مختلف البلدان. وهنا جاء الإلتفات اللافت إلى «المتخصصين» لاسيما المؤرخين - الذين ارتفعت أسهمهم بشكل مفاجئ، على حساب الصحفيين - كي يساعدوهم على فهم ما استغرق عليهم من حوادث ووقائع وتوضيح دلالاتها ومعانيها. وبالتدرّج نشأ طلب اجتماعي على التاريخ، وسجّل إقبال ملحوظ على استهلاك المادة (السلعة؟) التاريخية، وأصبح حضور المؤرخين في الإعلام السمعي البصري المخصص لمناقشة مستجدات الأحداث وخلال السهرات الانتخابية كثيفا على نحو غير مسبوق⁽⁵³⁾ وكان الجمهور المتابع لمختلف تلك الحصص يتطلّع إلى أن يحسم المؤرخون الحوارات والنقاشات حول أمّهات قضايا الساعة، وأن ينهضوا بدور « الحكّام » في خضمّ السجلات التي كانت تشغل الرأى العام وتقسّمه على نفسه، وأن يصدحوا، بالتالي « بالحقيقة ». هكذا طلب من مؤرخ الزّمن الرّاهن أن يصبح قاضيا أو على الأقل « خبيرا » يُحتكم إليه ويُستأنس برأيه خلال المحاكمات الكبرى الخاصة بالجرائم في حق الإنسانية⁽⁵⁴⁾ على سبيل التمثيل.

وقصارى القول فإن مصداقية مؤرخ التاريخ القريب قد تعزّزت وتدعمت بالتالي مشروعيته بعد أن اتضح للجمهور المتابع، رغم معرفته السطحية بالتاريخ، أن حضور المؤرخ المتخصص من شأنه أن يساعد على استخلاص « النواة الصلبة للحوادث من شوائب التقلّبات الطارئة»⁽⁵⁵⁾ ومن ثمّ تأصيل الوقائع الرّاهنة وموضعها في المدة الطويلة.

وبدا جلياً أن تاريخ الزّمن الرّاهن قد اكتسب خلال العشريّات الثلاث الأخيرة «اعترافا اجتماعيا» لم يكن يحلم به رواد هذا الحقل التخصصي المثير للجدل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الانفجار الإعلامي الذي يعيشه العالم اليوم قد خلق إلى جانب ديمقراطية الخبر، بليلة في أذهان عامة النّاس ذلك أن غزارة الأخبار وتنوّعها لا تعني بالضرورة فهما عميقا، من لدن هؤلاء الأخيرين، لما يجري من تحولات ومتغيرات. ولقد نشأ شعور عند عموم المتلقين، جرّاء التّطور الكبير للقنوات التلفزية والأنترنت، « أن التاريخ لم يعد ذلك الماضي الذي يروى، بل أصبح هو الحاضر الذي نشاهده مباشرة. وهذه المسألة تتصل بسلطة الصورة التي حوّلت السياسة إلى فرجة، والحرب إلى فرجة، والزّلزال إلى فرجة..»⁽⁵⁶⁾ ولنا بخصوص المنعطف

الابستمولوجي المتولد عن تداعيات التقلبات التي جُلجت بها السنوات الأخيرة ثلاث ملاحظات :

أولاً: لقد انعكس تهاوي الإيديولوجيات على « فلسفات التاريخ وعلى رأسها فلسفة التقدم التي هيمنت على المشهد الأسطوغرافي منذ قرن الأنوار. لقد ابتعدت الكتابات التاريخية عن الرؤية ذات الأحادية الخطية للماضي خاصة مع بداية تقلص «ثقل» الحتميات لصالح عدم لزوم الحوادث والحرية. هكذا تمّ القطع مع الغائيات والأخرويات التي كانت تضي معنى على التاريخ، ومن ثمّ على الحاضر في علاقته بالمستقبل وكانت الماركسية هي الضحية الرئيسية لهذا التحوّل بعد أن كانت فرضت سلطانها على الأسطوغرافيا حوالي أربعين سنة بحيث تمّ التخلي عن إطارها المفهومي الذي لم يعد مغرياً..»⁽⁵⁷⁾

ثانياً: لا مندوحة عن الإشارة إلى تأثيرات الثورة المعلوماتية على الكتابة التاريخية ذلك أن هيمنة الصحافة والوسائط الإعلامية الجديدة، وفي مقدمتها القنوات التلفزيونية والمعلوماتية والانترنت قد «أعطت الانطباع بتسجيل الحدث في صفائه وفي لحظة ووقوعه» هكذا قامت هذه التقنيات الحديثة بحذف الزمن، أي حذف المسافة بين الماضي والحاضر وتوليد الشعور لدى الناس بأنهم يشاهدون الحاضر وهويتحوّل أمام عيونهم إلى تاريخ⁽⁵⁸⁾.

وتجربنا هذه الملاحظة إلى الحديث، في إلماعات خاطفة، عمّا سمّاه فرانسوا هارطوغ François Hartog بالحاضرانية (le présentisme)⁽⁵⁹⁾. لقد أفاد هارطوغ من أعمال الباحث الألماني رينهاردت كوزيليك الذي اعتبر أن تجربة الزمن عند كل مجتمع تتحدّد في العلاقة والتمفصل اللذين يقامان داخل حاضر معين بين طريقة استحضار الماضي وطريقة استشراف المستقبل. وبعبارة أخرى بين ما سماه «حقل التجربة» و«أفق الانتظار» وذهب كوزيليك إلى أن اختلاف أشكال التوتّر بين هذين المستويين هو الذي ينتج تعددية أنظمة تاريخية régimes d'historicité وخلال دراسته لتاريخ ألمانيا وأوروبا اعتبر كوزيليك أن النظام التاريخي الذي ساد حتى نهاية القرن الثامن عشر هو نظام قديم قائم على صورة التكرارية وهيمنة النموذج الذي ينبغي الإقتداء به ويتم فيه تأويل الحاضر والمستقبل على ضوء الماضي.

وانجلت «الأزمنة الحديثة» عن تغيير جوهرى في البنية الزمنية أساسه بروز فكرة التقدم وانفتاح المستقبل وتسارع وتيرة التحول والانتقال من « تعدد التواريخ إلى وحدة التاريخ » والتاريخ هو الثورة والديمقراطية وبناء الدولة - الأمة.

هكذا حصل تفاوت كبير بين الماضي والمستقبل في مستوى الوعي بالزمن وظهرت معادلة جديدة كان من أبرز سماتها تساؤل حضور « فضاء التجربة » وتضخم حضور « أفق الانتظار ». وكان من نتائج كل ذلك سيادة قراءة الماضي وتأويله على ضوء المستقبل أي هيمنة منظور المستقبل في إدراك الماضي.

لقد استمرت هذه البنية ما بين الحدين الزمنيين الفارقين: الثورة الفرنسية (1789) وسقوط جدار برلين (1989). ومنذ هذا التاريخ الأخير الذي اعتبره البعض نهاية القرن العشرين، تم الانتقال إلى نظام زمني جديد سماه فرنسوا هارطوغ الحاضرانية (le présentisme) كما أسلفنا. لقد أصبحت هناك « بين حقل التجربة وأفق الانتظار مسافة قصوى تكاد تؤدي إلى وضعية القطيعة، وبذلك أصبحت، يضيف هارطوغ، أمام وضعية أشبه بتوقف توليد الزمن التاريخي. وربما كان ذلك بسبب وجود هذه التجربة المعاصرة التي تتميز بالحاضر أبدي، يستعصي على الإدراك ويكاد لا يعرف الحركة، ومع ذلك فهو يسعى إلى إنتاج زمنه التاريخي لفائدته وكأنه لم يعد هناك سوى الحاضر ». يقول هارطوغ في هذا الخصوص: « نحن ننظر إلى الأمام وإلى الخلف لكن دون مغادرة الحاضر الذي جعلنا منه أفقنا الوحيد... »⁽⁶⁰⁾.

ثالثا: إن الطلب الاجتماعي المشار إليه أعلاه، والانتظارات من لدن الجمهور العريض لمن شأنها أن تضع على كاهل مؤرخ الزمن الراهن مسؤولية جسيمة تتمثل في تشكيل وعي تاريخي لدى معاصريه لأن الطلب الاجتماعي المذكور الذي يضغط على هذا المؤرخ ويضيق عليه الأنفاس أحيانا، يطرح أكثر من أي وقت مضى الإجابة عن السؤال التالي: لم يصلح المؤرخون ؟

وبصدد هذه المسألة كان هناك دوما جدال وسجال بين تصورين. أما الأول فهو ممتدح ما يسمى بالعلم المتجرد أي نوعا « من التاريخ من أجل التاريخ »، على طريقة « الفن من أجل الفن » وهوما كانت تتدرج به المدرسة المنهجية التي مازالت آثارها في هذا الخصوص قوية إلى اليوم (بالنسبة للنغلا وسينيويوس فإن المعرفة ذات قيمة مطلقة وبذاتها وهي بدون منفعة اجتماعية. فالهدف من التاريخ ليس إثارة الإعجاب أو تقديم نوع من الوصفات وإنما المعرفة ولا شيء غيرها..).

أما التصوّر الثاني فإنه ينيط بالتاريخ وظيفه مرموقة في المجتمع ذلك أن أنصار هذا الاتجاه مقتنعون بأن التاريخ ليس فقط مفيداً، بل إنه ضروري للمجموعة. هكذا نما في السنوات الأخيرة تيار ينزع إلى خلع وظيفه الخبير على مؤرخ تاريخ الزّمن الرّاهن مثلما حصل في ألمانيا في ستينيات القرن الماضي خلال محاكمة القادة النّازيين، أوفي فرنسا في تسعينيات نفس القرن خلال محاكمات عناصر معروفّة من حكومة فيشي (1940-1944) إذ تمّ اللّجوء إلى المؤرخين كي يحضروا إلى المحاكم بوصفهم خبراء⁽⁶¹⁾. وستوافر لنا الفرصة أدناه، عند التطرّق لموضوع المؤرخ الخبير، كي نتبسّط أكثر في هذه المسألة.

2- عودة التّاريخ السّياسي وتجديده:

من بين المدارات التي يمكن تنزيل تاريخ الزّمن الرّاهن فيها ما انجلت عنه ورش البحث التاريخي منذ أكثر من عشرين من تجدييدات اسطوغرافية كان عنوانها الأبرز تيار العودات le courant des retours الذي جاء كنتيجة لأزمة التاريخ الجديد⁽⁶²⁾: عودة المحلي، عودة الفرد، عودة الحدث، عودة المدّة القصيرة، وخاصة العودة الكبيرة للتاريخ السياسي، جرى هذا طرداً مع انحسار ألق مدرسة الحوليات وتراجع تأثيرها .

لقد كشف السياق الجديد المارّ ذكره عن منعطف ابستمولوجي فعلي بلوره إدغار موران Edgar Morin في عدد من أعماله⁽⁶³⁾ إذ شدّد هذا الأخير خلال حديثه عن الباراديغم الهويي paradigm identitaire على عودة فلسفة الذات le sujet التي أصبحت بديلاً عن فلسفات الريبة soupçon ونظريات الفعل التي حلت محل حتمية علاقات الإنتاج. وقد ربط موران ربطاً وثيقاً بين إعادة الاعتبار لدور الفرد وإبراز قدراته على ردّ الفعل بطريقة «مستفيضة ومتعلّقة» وعودة السياسي le politique ضمن تصوّر يعتبره «المستوى الأكثر شمولية» لتنظيم المجتمع. وقد تزامنت إعادة الاعتبار للفرد مع ردّ الاعتبار كذلك للرواية le récit التي بادر بالإعلان عنها المؤرخ البريطاني لورنس ستون Lawrence Stone الذي عمّق النّظر في تأملات بول فاين Paul Veyne وبول ريكور Paul Ricœur حول استحالة كتابة التاريخ كتابة علمية على غرار العلوم الطبيعية، والتركيز على الطبيعة الاستدلالية والأدبية والسردية للتاريخ⁽⁶⁴⁾. وكان من بين النّتائج المترتبة على الاهتمام بالفرد تجددّ الجنس البيوغرافي في البحوث التاريخية وتطور البروسوبوغرافيا التي يتقاطع فيها الأفراد بالشهادات النوعية والتحليل التسلسلية.

وكذا ازدهار الميكروستوريا التي جذدت التاريخ الاجتماعي من خلال الاهتمام بالمجموعات المجهرية والممارسات الاجتماعية وتمثلاتها واللجوء إلى علم اجتماع الفعل والفاعلين، التي تمتح من التحليل الإستراتيجي لميشيل كروزيه Michel Crozier والفردانية المنهجية لريمون بودون Raymond Boudon⁽⁶⁵⁾. ولعل من النتائج الكبرى التي أفرزتها «العودة» إلى الفرد والتي تهمنا بوجه خاص في هذا المقام هي «عودة السياسي». ونبادر بلفت النظر هنا إلى أننا سنفرد عنصرين ضمن دراستنا هذه للبحث في معاني العودة اللافتة على السياسي والحدث في غضون الباب المعنون: خصوصيات تاريخ الزمن الراهن، وعليه فإننا سنقصر حديثنا هنا على الإشارة إلى أن التاريخ السياسي المتجدد الذي استأنف النظر وإن من زوايا مغايرة، في مجمل التيمات التقليدية المتمثلة في الحدث ودور الفاعلين السياسيين والدولة والمؤسسات، قد اتجه للبحث في التمثلات والآراء والظواهر الجيلية (phénomènes générationnels) والثقافات السياسية والاستراتيجيات والممارسات و«الأوساط» و«الشبكات» والحساسيات و«المتخيلات الاجتماعية» والذاكرة الجماعية إلى درجة أن هذا التاريخ السياسي في نسخته الجديدة، يكاد يختلط في بعض الأحيان بتاريخ التمثلات أو التاريخ الثقافي⁽⁶⁶⁾.

ولكن الأمر المهم والأصيل بالنسبة إلينا هو أن العودة إلى تاريخ السياسة وتاريخ السياسي قد لعبت دورا مركزيا من الناحيتين العلمية والفكرية في دعم تاريخ الزمن الراهن و«رفع الصامولة الاسطوغرافية» عنه⁽⁶⁷⁾ بعد عشرات مديدة من الغمط والتغيب والتجاهل.

3- «لقد كسبنا المعركة» (روني ريمون):

أعلن المؤرخ الفرنسي روني ريمون في كلمة له خلال إفتاح فعاليات المؤتمر الدولي لتاريخ الزمن الراهن المنعقد في مدينة تولوز الفرنسية في 5 أفريل 2006 والذي جمع طائفة من المتخصصين البارزين في هذا الحقل الأسطوغرافي جاؤوا من عديد البلدان أن «المعركة من أجل توسيع حقل التاريخ ليشمل الحاضر قد تم كسبها» ونجتزئ من هذه الكلمة الشهيرة وخاصة مقولته «لقد كسبنا المعركة» ما يلي: «إن تاريخ العالم المعاصر بالمعنى الحقيقي للكلمة هو ذلك التاريخ الذي يتأسس على حضور شهود أحياء، وبسبب هذا الأمر المهم فإن هناك حقيقة فرقا من طبيعته بين الحاضر الذي هو معاصر فعلي وبقية التواريخ السابقة. إن قناعتني الشخصية هي أن التاريخ المعاصر كما تم تعريفه ممكن. وهو ضروري أيضا خاصة أن

هناك طلبا اجتماعيا يتعيّن الاستجابة إليه [.....]. منذ أربعين سنة خلت لم تكن المهمة هيّنة. كان هناك عقبات ليس أقلّها مشكل الوصول إلى المصادر الأرشيفية وكذا الذهنية العلمية أوالوضعانية لعديد المؤرخين والتي جعلتهم يظنون أنه يكفي ترك الزّمن يفعل فعله قبل الشروع في مباشرة البحث التاريخي ولكن هؤلاء أسأؤوا تقدير وفرة مصادر أخرى، غير الأرشيفات وأفرطوا في تقدير قيمة هذه الأخيرة، ومن ناحية أخرى فإنّ، هؤلاء المؤرخين لم يكونوا على صواب حين عوّكوا على عاملي التّصفية والبرود الآلي للحوادث التاريخية وهي أشياء فنّدها تسارع التّاريخ.

لقد كسبنا المعركة ولكن هذا النّجاح خلق لدينا واجبات يأتي على رأسها عدم الرّكون إلى السهولة وضرورة مضاعفة الصرامة. حقا ليس التاريخ الرّاهن بمنأى عن الصعوبات والمخاطر⁽⁶⁸⁾.

إن الخطوة التي بات يتمتّع بها تاريخ الزّمن الرّاهن لتؤكد بكل وضوح وقوّة أن المسرح الأسطوغرافي قد تبدّل في مدّة لا تتجاوز بالكاد العشرين سنة، بعد حدوث ما يشبه الثورة الهائلة في مجال الكتابة التاريخية، خلال هذه الفترة الأخيرة انتقلت بالتاريخ القريب من حقل كان مطلوبا منه إثبات انتمائه التام والكامل إلى مجال البحوث التاريخية، إلى حقل أصبح يقدم نفسه على أنّه طريقة عملية مجدّدة يمكن لمؤرخي الفترات التاريخية الأخرى الاستلهاً منها والتأسي بها. هكذا ولّى عهد الزراية والامتهان إلى غير رجعة، وأضحى التاريخ الرّاهن بالنسبة لرواده ودعاته كناية عن مختبر لطريقة في كتابة التاريخ هي أكثر انتباها لتعقّده وتشعبه وسيولته. طريقة منخرطة انخرطا كليا في التجديدات الأسطوغرافية الكبرى التي أُمحنا إلى البعض منها قبل حين.

هكذا حاز هذا القطاع الإسطوغرافي - بالتّدرّج- « ألقاب الشرف الأكاديمية » ولم يعد « أحد من المؤرخين المحترفين في العالم تقريبا يماحك في شرعيته وعلميّه وخصوصيته...»⁽⁶⁹⁾؛ وبذلك يكون هذا « الشاطئ التاريخي » المسمّى « الزّمن الرّاهن » وفق عبارة فرنسوا بداريدا قد اكتسب اعترافا مستحقا. وكان على رواد هذا الحقل أن يتصدّوا لعديد الأفكار المسبقة وأن يتغلّبوا على الشّكوك التي تلفّ المشهد هنا وهناك، وأن يبرهنوا على أن الباحث في التاريخ الرّاهن لقادر على الجمع بين مستلزمات الصرامة العلمية وروح التجديد. صحيح أن التّاريخ المتناصر جدّا يشكو نوعا من العجز النّظري في مجاله [...] ومن حذر غريزي تجاه كلّ أشكال المفهمة والتصميم...»⁽⁷⁰⁾، ولكن المدافعين عنه نجحوا في بلورة تأملات منهجية جديرة بالإحترام والتّدبر ضمّنوا البعض منها الكتاب - البيان المعنون: كتابة تاريخ الزّمن

الرّاهن، الصّادر في باريس عام 1993⁽⁷¹⁾. وستوافر لنا الفرصة، عند التّعرض لرد «باعثي» التاريخ الرّاهن على المتحفّظين على حقّهم التّخصّصي للوقوف على مدى سداد آرائهم وقوّة قرائنهم.

لقد تعزّزت مكانة تاريخ الزّمن الرّاهن في العالم اليوم وتحديدًا في حقلي البحث العلمي ومقرّرات التعليم العالي والثانوي بالموازاة مع تعزّز الإقرار بشرعيته⁽⁷²⁾.

لقد سبقت الإشارة إلى تأسيس معهد تاريخ الزّمن الرّاهن بفرنسا منذ عام 1978. أما في بريطانيا وتحديدًا في مدينة لندن فقد تمّ بعث معهد مماثل سنة 1988 سمّي Institute of Contemporary History وكانت الغاية من إنشائه تطوير البحوث حول تاريخ بريطانيا لفترات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت ألمانيا سبّاقة في هذا المضمار إذ تأسّس فيها - وتحديدًا في المنطقة التي خضعت للمراقبة الأمريكية منذ عام 1952 - معهد لدراسة تاريخ الزّمن الحاضر Institut für Zeitgeschichte ولا تكاد تخلو جامعة ألمانية اليوم من كرسي لتاريخ الزّمن الرّاهن. ونفس الملاحظة يمكن أن نسوقها في شأن إيطاليا حيث تأسّس بها المعهد الوطني لتاريخ حركة التحرير: Istituto nazionale per la storia del movimento di liberazione الذي حاز على الاعتراف الرّسمي من الدولة الإيطالية عام 1967 (رغم أنّه تأسّس منذ عام 1949). كما ظهرت في إيطاليا في مطلع سبعينيات القرن الماضي مجلّتان أكاديميتان تخصّصتا في تاريخ إيطاليا الرّاهن، وهما *Rivista di storia Contemporanea* و *Contemporanea* أما إسبانيا والأرجنتين فقد شهدتا تأسيس معاهد جعلت على رأس مهامها كتابة تاريخ سنوات الرّصاص، أي سنوات الدكتاتورية التي عرفها هذان البلدان خلال القرن العشرين، والاعتناء بما استقرّ في الذاكرة حول ذلك الماضي «الرّضي» *passé traumatique*.

وصفوة ما تقدّم من كلّ هذا أن تاريخ الزّمن الرّاهن استوى قطاعًا اسطوغرافيا مستقلًا له طرائقه ومتخصّصوه تُعقد له المؤتمرات وتؤلّف له الكتب وتبعث المنابر وتؤسّس المجلات والجمعيات. قطاع ما انفك يستقطب طلبة الدراسات العليا في كبريات الجامعات العالمية ومصادق ذلك الأعداد اللافتة لطلبة الدكتوراه المتخصّصين فيه، جرى ذلك يدًا بيد مع تطور عدد المختبرات والدوريات⁽⁷³⁾ المهمة بالتاريخ القريب وكان من نتيجة كلّ هذا أن تضاعف الإنتاج الأكاديمي والعالم في هذا المجال. ولقد انتبه القيّمون على مجلة *الحواليات* الشهيرة منذ عام 1983 إلى

الاهتمام المتعاضم بالتاريخ المعاصر جداً فقاموا بإحداث باب جديد في المجلة عنوانه:
تاريخ راهن.

وبقدر ما أدى دمج التاريخ الراهن في الحقل التاريخي بصفة كلية إلى تجديدات مخصصة على المستوى الاستيمولوجي، فإن هناك خشية من أن يذهب هذا النجاح بصواب المتخصصين فيه، وأن يستسلموا لمغريات الهيمنة ناهيك وأن التاريخ القريب يحظى بنصيب الأسد اليوم على مستوى مقررات التعليم أو على مستوى ما يطبع من كتب. هذا علاوة على اهتمام وسائل الإعلام به، وكذا الحظوة التي اغتدى يتمتع بها لدى الجمهور العريض.

وفوق كل ذلك « فإن ثمة خوفاً من احتمال تبني رؤية اختزالية للتاريخ من سماتها التركيز على البحث في الأشياء في علاقتها بالمباشر، في حين أنه يوجد في الماضي القريب أو البعيد عديد من الثورات الافتراضية حتى وإن كان صدى هذه المعطيات ضعيفاً في عالم اليوم..»⁽⁷⁴⁾. مخاوف ومحاذير، بله وأخطار، سنتبسط في البعض من تفاصيلها في نهاية المبحث المعنون: الموانع والدوافع.

المبحث الثاني: معاهكات

حول التسمية والتعريف

1- من التاريخ الفوريّ إلى تاريخ الزّمن الراهن

تعدّدت التسميات وتنوعت للإشارة إلى الجزء الأخير للتاريخ المعاصر (أو تاريخ القرن العشرين واستتبعاته) لذا راجت تسمية الزّمن الراهن في فرنسا *Histoire du temps présent* وفي ألمانيا *Zeitgeschichte* وفي البرازيل *Historia do tempo presente* وفي اسبانيا والأرجنتين *Historia del pasado reciente* أو *presento* أما في الولايات المتحدة وبريطانيا فإن مرادف الزّمن الراهن هو *Contemporary History* كما أننا نجد نفس التسمية في إيطاليا *Storia Contemporanea* وهلمّ جراً .

وإذا نحن حاولنا تركيز الاهتمام على ما يجري داخل نفس البلد فإننا سنلاحظ حتماً فويرقات في التسميات والمصطلحات المتداولة للإشارة إلى ما درج على نعته بالتاريخ الساخن أو الفائر. وعلى سبيل التمثيل فقد شاعت في فرنسا تسميات من قبيل التاريخ الفوريّ *l'histoire immédiate* والتاريخ الأنّي *l'histoire instantanée* والتاريخ القريب *l'histoire proche* والتاريخ قريب العهد *l'histoire récente* إلخ. هذا طبعاً إلى جوار التسمية الأكثر تداولاً هذه الأيام وعيننا تاريخ الزّمن الراهن.

والحق أن مختلف هذه الألفاظ والمصطلحات التي عادة ما ينتقل ذهن الباحث بينها دون انتباه إلى ما بينها من فويرقات لا تحيل على نفس الكرونولوجيات رغم انتماء هذه الأزمنة التاريخية إلى حقل «المعاصر جداً» *le très contemporain* الذي يغطي الفترة الواقعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يوم الناس هذا. يقول المؤرخ هنري روسو: « في تقديري، نحن جميعاً نشغل على التاريخ المعاصر جداً بالمعنى الاشتقاقي للعبارة مع مقدمات قياس وحساسيات للزّمن مختلفة بعض الشيء، وهي تتعلّق في الغالب بالمواضيع التي نشغل عليها » (75) .

وإذا نحن انتقلنا إلى العربية فإن استخدام عبارة التاريخ المعاصر أمر حديث الشّيع، وقد جاءنا من الدراسات الأجنبية. ويعتبر عبد الله العروي من المؤرخين

العرب القلائل الذين استوقفهم تاريخ الزّمن الرّاهن - وإن جاء هذا على هيئة إشارات سريعة وإلماعات جدّ خاطفة - فعرّب l'histoire immédiate بالتاريخ الفوريّ حيناً⁽⁷⁶⁾ والتاريخ اللحظي حيناً آخر⁽⁷⁷⁾. وكان له موقف واضح في رفض هذا الضرب من التّأليف التاريخي الذي نعته بتاريخ الصحفيين .

وبالرغم من تعدّد التسميات - كما أسلفنا - فإن هناك تسميتين استأثرتا بالتقدمة ومن ثمّ «الحظوة» في أوساط المتخصصين، وكانتا الأكثر استخداماً وتواتراً في الدراسات وهما: التاريخ الفوريّ وتاريخ الزّمن الحاضر أو الرّاهن. فمادّا يخفي اختلاف التسمية هذا في كلمة ؟ ولماذا رجحت كفة تسمية تاريخ الزّمن الرّاهن بالنهاية ؟

عرّف جان فرنسوا سولي، وهورئيس مذهب التاريخ الفوريّ في فرنسا ومؤسس (عام 1989) ومدير (حتى عام 2004) مجموعة البحث في التاريخ الفوريّ (G.R.H.I) بجامعة تولوز لوميراي هذا الحقل التّخصصي كالآتي: «... وبالنهاية فإننا نعني بعبارة التاريخ الفوريّ كامل القسم النهائي للتاريخ المعاصر، وهو القسم الذي يشتمل في نفس الآن على الجزء المسمّى بالزّمن الرّاهن وعلى السنوات الثلاثين الأخيرة. وخصيصة هذا التاريخ الأساسية كون المؤرخ وأهم الشهود (على تلك الحقبة) قد عاشوه وعاشوه...»⁽⁷⁸⁾.

ولا يربط فرنسوا سولي الكتابة في هذا النّوع من التّأليف التاريخي بأجال فتح الأرشيفات ودور المحفوظات الرّسمية أمام جمهور الباحثين، بل إنه يعتبر أن عدم شرع تلك الأرشيفات في وجه المؤرخ وعموم الباحثين لا يشكّل عقبة في سبيل كتابة التاريخ الجارية وقائعه كتابة علمية وافية الشكل صحيحة الضبط .

ولسنا نرى من المفيد هنا أن نذكّر بما أثاره هذا الضرب من الكتابة التاريخية في الأوساط الأكاديمية والجامعية من ردود أفعال رافضة، بيد أن الأمر الذي يهمنا أن موجة التحفظات والإعتراضات تلك لم تثن فرنسوا سولي وفريقه على متابعة ما أزمعوا عليه أمرهم، بل إنهم نجحوا مع مرور الزّمن في كسب نوع من الصدقية لاسيما على اثر صدور كتاب جان فرنسوا سولي الممهور: « التاريخ الفوريّ» ضمن سلسلة ماذا أعرف ? Que sais-je الفرنسية إذ رأى البعض في ذلك مؤشراً على بداية الاعتراف بهذا التمشّي من ناحية، و« تكريسا لجنس في البحث»، من ناحية أخرى⁽⁷⁹⁾.

وفي الوقت الذي لم يدّخر فيه دعاة التاريخ الفوري⁽⁸⁰⁾ وسعا من أجل كسب المزيد من الاعترافات والشرعية لحقل اختصاصهم، اكتسح تعبير تاريخ الزّمن الرّاهن الفضاء الجامعي والإعلامي والثقافي بصفة عامة وذلك بفضل جهود لفيث من الباحثين تحلّقوا حول فرنسوا بيداريديا مؤسس معهد تاريخ الزّمن الرّاهن (عام 1978) وكان بعث هذا المعهد قد أضفى صفة مؤسساتية على هذا الحقل التّخصصي. وما عتّم أن لفتت منشورات المعهد وإصدارته الأنظار إليه بفضل دينامية رئيسه ومجموعة الباحثين التابعين له والذين أتوا في كثيرتهم الغالبة من جامعة باريس العاشرة وتألّفوا في معظمهم من طلبة روني ريمون رائد التاريخ السياسي الجديد في فرنسا.

لا بدع في أن " تستفزّ " تلك التسمية الجديدة⁽⁸¹⁾ فرنسوا سولي الذي أخذ على أصحابها الضمور في التّحديد. استمع إليه يقول: « لماذا لم نمل إلى عبارة تاريخ الزّمن الرّاهن التي اغتدت شعار معهد بحث يتبع المعهد الوطني للبحث العلمي (CNRS) مختص في دراسة فرنسا المعاصرة ؟

بادئ ذي بدء نقول إن هذه التسمية لا تبدولنا مرضية أكثر من تسمية التاريخ الفوريّ ذلك أنّ الحديث عن التاريخ الرّاهن عند استذكار الحرب العالمية الثانية أوحى حرب الجزائر ليس مقنعا بالمرّة. أضف إلى ذلك أنّنا نضع حدّا فاصلا بيننا وبين الباحثين الذين يقصرون الحقبة المسمّاة بالزّمن الرّاهن على التّاريخ المصدم date-butoir لفتح الأرشيفات العمومية. وأما أبعد من ذلك التاريخ فإنه بالنسبة إليهم مجال المغامرة، والملاحاة في الهواء، وباختصار هوميديان كلّ المخاطر. إنّنا لا نشاطر إطلاقا وجهة النّظر هذه ..»⁽⁸²⁾ وكان فرنسوا بيداريديا قد أخذ على مصطلح التاريخ الفوريّ ما يحف به من « عجز علمي » «un déficit de scientificité» وذلك رغم « الخطوة النّسبية التي لقيها عند الجامعيين..»⁽⁸³⁾

أما أنياس شوفو Agnès Chauveau وفليب تيتار Philippe Tétart فإنهما كانا أكثر حسما مع التّاريخ الفوريّ من خلال تأكيدهما على أنّه لا ينتمي إلى « البحث العلمي الحقيقي »⁽⁸⁴⁾ وذلك في خاتمة الموازنة التي عقداها بين التاريخ الفوريّ وتاريخ الزّمن الرّاهن:

« بالرغم من عيوبه [...] فإن للتاريخ الفوريّ وظيفة اجتماعية. إنه مكمل لتاريخ الزّمن الرّاهن إذ أن الاثنين يشكلان كلا واحدا. وهما موجهان لمقروئية الحاضر بالنسبة لجمهور عريض شديد الطلب على ذلك. فتاريخ الزّمن الرّاهن كما

التاريخ الفوريّ يستجيبان لطلب، بيد أن هذه المعايينة لا يجب أن تدعو إلى الالتباس، صحيح أنه ثمة وحدة كرونولوجية [للتاريخ الفوريّ] مع تاريخ الزّمن الرّاهن، وصحيح أيضا أن هناك طلبا متنوع الأشكال وأن هناك استجابات لهذا الطلب، ولكن ينبغي التّمييز نهائيا بين ما ينتمي إلى البحث التاريخي الحقيقي وبين ما لا يمتّ إلى هذا البحث بصلة. فالتّاريخ الذي يعنى بالفوريّ ينّسب إلى هذا الصّنف الثاني ..»⁽⁸⁵⁾.

لسنا واثقين تمام الوثوق من أن مقارعة التعريف بالتعريف ستعين على جلاء الصورة كلياً بخصوص فريدة كل من هذين « التاريخين » سيما وأن جلّ الباحثين ظلّوا يستخدمون تاريخ الزّمن الرّاهن مرادفاً للتاريخ الفوريّ أو العكس. وهنا يضغط السؤال ويلجّ: هل هناك فعلاً فروقاً بين هذين الضّربين من الكتابة التاريخية ؟ إننا لمجملون الإجابة عن هذا السؤال فيما يلي:

أولاً: قبل استعراض مكان الاختلاف بين " الفوريّ " و " الرّاهن " لا بأس من الإشارة إلى نقطتي إلتقاء هامتين بينهما. أما أولهما فتتمثل في أن الباحث في « هذا وذاك » من التاريخين يلتحم التحاماً بالمشهدية التّاريخية التي يدرس. فهو في الغالب الأعم ملاحظ مشارك Observateur participant وهو أحياناً شاهد وأحياناً أخرى فاعل .

وأما النقطة الثانية فمؤداها أن هذين « التاريخين » قد نتجا عن "نظام تاريخي" un régime d'historicité مخصوص يتطابق مع تقطيع تاريخي مختلف عن التاريخ المعاصر التقليدي ويقترح طرحاً إشكالياً جديداً لمعرفة الماضي كما ألمحنا إلى ذلك في نهاية العنصر الأول لهذا الباب.

ثانياً: إن «التاريخان» يحيلان على كرونولوجيتين مختلفتين. فتاريخ الزّمن الرّاهن يهتم « بالخمسين أو الستين سنة الأخيرة »⁽⁸⁶⁾ أما التّاريخ الفوريّ فيعنى بمدة زمنية أحتّ من ذلك فهي قد تشمل « جيلاً » أو أقل من ذلك⁽⁸⁷⁾.

ثالثاً: لا يربط دعاة التاريخ الفوريّ بين الكتابة التاريخية وتواريخ فتح الأرضيات ودور المحفوظات أمام المؤرخين ونحوهم من الباحثين (30 سنة على الأقل). بل إنهم يرون أن غياب المصادر الأرشيفية لا يشكّل عقبة في سبيل تدوين تاريخي علمي، إذ يكفي أن يكون الباحث وأبرز شهود تلك الفترة على استعداد للإدلاء بشهاداتهم حول ما شاهدوه وعينوه...

رابعاً: اذا نحن حاولنا تجاوز هذه الفروق التي قد تبدو شكلية للوهلة الأولى، إلى ما هو أبعد غوراً لأمكننا القول إنه خلافاً للتاريخ الفوري الذي هو تاريخ يدون لحظة وقوع الحوادث في فورانها وسيولتها وحراكها كما أبرز ذلك جان لاكوتير، فإن المقاربة التاريخية للزمن الراهن قد نمت من خلال توسيع مواضيعها إلى مستوى التفاعلات بين لحظة المعيش وصدى الماضي والإدراكات الحسية للمستقبل وجميعها يؤلف واحداً من أهم العناصر المهيكلية للمتحيل الاجتماعي .

إن ما يميز مواضيع تاريخ الزمن الراهن هو تلك العلاقة التي يعقدها الباحثون مع الماضي، أي دراسة رسوخ بنية الماضي في الحاضر (جدلية الماضي / حاضر) مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخانية مشاعر رهانات المستقبل.

فعلاً، إن ما جعل تعبير الراهن يفرض نفسه هو أن هذا الأخير يتيح تأكيد انتماء هذا التاريخ للمجال التاريخي العام من خلال تنزيله ضمن المدة. وهذا ما يسمح به مصطلح الفوري⁽⁸⁸⁾

هكذا نتبين أن جماعة الراهن قد جعلت وكدها معالجة التاريخ القريب معالجة «علمية» اعتماداً على العمق الزمني « فالزمن وهو المفهوم المركزي الذي يشغل عليه هؤلاء المؤرخون يشكل القماش الخلفية الأساسية التي تنبني عليها التحليلات وذلك ضمن جدلية الماضي والحاضر لأن الماضي هو قضية الراهن، والراهن هو واقع التاريخ...»⁽⁸⁹⁾.

لا مناص من الإشارة إلى أن الفوارق التي حاولنا تبيانها بين التاريخ الفوري وتاريخ الزمن الراهن في السياق الأسطوغرافي الواقع بين نهاية سبعينات القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين والذي تميز بتشظي التاريخ⁽⁹⁰⁾، قد اعتورها نوع من التفسخ والتلاشي. لنجمل الفكرة فنقول إن الفوارق التي حاولنا رصدها أعلاه قد بدأت ترق - منذ وقت قريب - ليعود التداخل من جديد وإن بشكل نسبي بين التاريخ الفوري وتاريخ الزمن الراهن. وسنكتفي هنا بإيراد ما دونه غي بارفويه Guy Pervillé أحد رواد التاريخ الفوري في فرنسا في مطلع أبريل 2006⁽⁹¹⁾ في هذا الخصوص:

« لقد كانت المفاجأة بالنسبة إلي كبيرة وأنا أعين خلال استماعي لرؤية روني ريمون وأنطوان برو Antoine Prost بالخصوص إلى أي مدى أصبح أفق تاريخ الزمن الراهن مختلطاً من الآن فصاعداً مع أفق التاريخ الفوري. والواقع أن بحثاً سريعاً على محرك غوغل Google بغية العثور على أمثلة وحافات لهاتين العبارتين

قد خَلَفَ لدي الإنطباع أن التَّسمية الأولى هي الأكثر شيوعاً واستعمالاً وأنَّ ترادف التسميتين ليس بالأمر البديهي، إذ يرى بعض الباحثين أن تاريخ الزَّمن الرَّاهن ليس التاريخ الفوريّ وعلى العكس من ذلك يجنح البعض الآخر إلى تعبير «التاريخ المدعوبالفوريّ أو بالزَّمن الرَّاهن». إن أهم درس يستخلص من ذبوتنا هذه هو أن وجهة النّظر الأخيرة هي وحدها المقبولة منذ اليوم لأن تاريخ الحرب العالمية الثّانية الذي شكّل المهمة الأولى لمعهد تاريخ الزَّمن الرَّاهن إبّان تأسيسه، في مطلع ثمانينات القرن الماضي لم يعد ضمن الزَّمن الرَّاهن منذ انهيار الشيوعية ونهاية الثنائية القطبية سنة 1989 وهي الثنائية الناجمة عن الحرب المذكورة .

إن تاريخ الزَّمن الرَّاهن هو إذن تاريخ العالم الذي نعيش فيه الآن لا العالم الذي ولدنا فيه. وعليه فإنه ينبغي أن نعلن الآن أن العبارتين مترادفتان، وهذه هي النّقطة الجوهرية في « حصيلة التاريخ الفوريّ »⁽⁹²⁾.

لنؤكد عطفاً على كلام برفيه أن الفوارق الدقيقة بين التاريخ الفوريّ وتاريخ الزَّمن الحاضر الواردة في التحديدات السابقة لعام 1989، وما ارتبط بها من الدلالات والمعاني قد بدأت بالإمحاء مع التبدلات الجارفة التي عصفت بالعالم في منتهى القرن العشرين إذ انخسفت قواعد وتهاوت قمم على ما سبق بيانه .

أجل، لقد أدى التلاحق المفرط السرعة وغير المنتظر للأحداث إلى تغيير عملية التحقيق وأثّر في عملية إدراك الوحدات الزمنية. وينعقد الإجماع اليوم على اعتبار سنة 1989 نقطة النهاية للفترة التي دعيت على مدى خمسين سنة بالزَّمن الرَّاهن وأصبح لزاماً على المؤرخين - وعموم النَّاس - منذ أزيد من عشرين سنة تقريباً التّدرّب والتكيّف مع مقتضيات وضعية جديدة، وضعية ما بعد سنة 1989. إنفلق القرن العشرون القصير The Short Twentieth Century حسب تعبير إريك هوبزباوم أوفرة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1991، وأصبح القرن المذكور جزءاً لا يتجزأ من الماضي أوجزاً مكملًا له. وانفتحت البشرية على زمن جديد...

آن الأوان بعد هذه الإلمامة " بالفوري " و " الرَّاهن " ، كي نمرّ إلى تعريف الزَّمن الرَّاهن .

2- في حدّ تاريخ الزّمن الرّاهن:

لعله من المفيد الإيماء، منذ البداية، إلى أن المناقشات حول حدّ مفهوم الزّمن الراهن وتدقيق ماهيته قد بدأت بصفة «جدية» في منتهى سبعينات القرن الماضي⁽⁹³⁾. فإذا نحن تركنا جانباً الرأي «المتطرّف» لبيار نورا Pierre Nora والذي مؤداه أن هذا التاريخ «هو بدون موضوع وبدون قواعد وبدون تعريف»⁽⁹⁴⁾، فإن هذا القطاع الإسطوغرافي قد وقع حدّه بتعريفات متلاحقة جاء كلّ واحد منها إنعكاساً لتطور الجدل الإسطوغرافي حول ماهية هذا الحقل التخصصي وسماته وآليات إنتاجه ومراسم تقبله. وفي عبارة مجملة هومجال تخصصي تعاقبت عليه أدوار مختلفة وتعاورته معان عديدة نسبياً بحيث إنه ما فتئ يتعدّل مع الزّمن ويشهد إعادات تعريف دائمة ما حدا ببيتر لاغرو Pieter Lagrou إلى الإقرار « أن الزّمن الرّاهن مصطلح تطوري évolutif »⁽⁹⁵⁾، والبيانات التالية توضح ذلك بصفة ملموسة:

1: كان أول تعريف لتاريخ الزّمن الرّاهن كما قدمه فرنسوا بيداريديا رئيس «مذهب التاريخ الرّاهن» كما هو معروف، قريباً جداً من التعريف الذي قدّمه الألمان لعبارة Zeitgeschichte⁽⁹⁶⁾ ذلك أنّه اعتبر الزّمن الرّاهن « زمن التجربة المعيشة (l'expérience vécue) وهو ما سمح له بالقول «إننا نحن معشر المؤرّخين عدنا إلى المعنى الحقيقي لعبارة التاريخ المعاصر» أي تجربة المعاصرة. والحق أن الأمر يتعلّق بحقل متحرّك مع تحقيقات مطاطة، إن قليلاً أو كثيراً، ومقاربات متنوعة وإنفكاكات متعاقبة. حقل يتميّز بوجود "شهود" وذاكرة حيّة، ومن هنا الدور الخصوصيّ للتاريخ الشفوي»⁽⁹⁷⁾.

وتاريخ الزّمن الحاضر - وفق ما ضبطته أدبيات باحثي معهد الزّمن الرّاهن: «يغطي مشهدية أو مقطعاً séquence تاريخياً يحده معلمان متحرّكان الأول في أعلى المقطع ويتناظر مع مدّة حياة بشرية (الشاهد) والثاني في الأسفل ويشكّل الحدّ الفاصل بين اللحظة الرّاهنة والبرهة المنصرمة أو الماضية..»⁽⁹⁸⁾.

وينفك لنا من هذا التعريف أن تاريخ الزّمن الرّاهن هو أولاً وقبل كلّ شيء تاريخ خاضع لمراقبة الشهود وهو ما يتيح للباحث فيه استخدام شهاداتهم وتوظيفها لملء بياضات الوثائق المكتوبة، وسدّ نقائصها، وفي ذات الآن تكوين أرشيفات أخرى قد تساهم في كتابة التاريخ بصفة مغايرة.

لقد قام فريق تاريخ الزّمن الرّاهن، كما مرّبنا، بالتركيز على تداعيات الحرب العالمية الثانية وكيف أن تلك الحرب شكلت الأذهان على نحو أصبح فيه مصطلح الشاهد يحتل مكانة مركزية ضمن معجم المؤرخ. هذا علاوة على التأمّلات حول التاريخ الشفوي.

ب: على إثر مغادرة الأب المؤسس فرانسوا بيداريديا للمعهد المذكور عام 1990 عمّد الباحثان روبرت فرانك Robert Frank وهنري روسو Henry Rousso، وهما من الركائز الأساسية التي قام عليها المعهد منذ تأسيسه عام 1978، إلى إدخال تعديل على تعريف الزّمن الرّاهن يمكن اختصار أهم سماته في :

- رفض ما سمّي بالتاريخ الشفوي (وهوتااريخ ظهر في الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن الماضي) والاستعاضة عنه بتعبير المصادر الشفوية وعدم حصر المادة المصدرية للباحثين في الرّاهن بالشهادات الشفوية في شتى أشكالها...

- استدماج العلاقات الدولية والتاريخ المقارن ضمن اهتمامات الباحثين فضلا عن الاتجاه نحو أوربة l'europanisation مصطلح تاريخ الزّمن الرّاهن.

ج: لما آل أمر إدارة معهد تاريخ الزّمن الرّاهن عام 2004 إلى كل من فابريس دالميدا Fabrice d'Almeida وكريسيان أنغروا Christian Ingrao اقترح هذان الأخيران في تقرير لهما عام 2005 تعريفا جديدا لتاريخ الزّمن الرّاهن تأسيسا على المعايينة الطريفة والمهمة لفرنسوا هارطوغ في كتابه الأنظمة التاريخانية، الحاضرائية وتجارب الزّمن، الأنف ذكره، والتي مؤداها أننا دخلنا اليوم نظاما تاريخانيا من خصائصه « تقلّص المسافة بين الماضي والحاضر وتولّد شعور بأننا نشاهد الحاضر وهويتحول أمامنا إلى تاريخ » وهي الظاهرة التي نعتها بالحاضرائية le présentisme. ولقد أفاد كل من ألياميدا وأنغروا كذلك من تأملات المؤرخ والكاتب البريطاني تيموتي كارتون آش Timoty Garton Ash في كتابه المعنون: تاريخ الرّاهن History of the Present وهو الكتاب الذي دون فيه ببراعة الكاتب التحرير التحوّلات الدراماتيكية التي جلّلت بها عشرة التسعينات من القرن العشرين في أوروبا راسما بانوراما متكاملة للأحوال السياسية والاستراتيجية والفكرية والثقافية، جمعت بين طلاوة الأسلوب ودقة الملاحظة ورشاقة التخريجات. لقد رأى كارتون آش أن الزّمن الراهن يتميز بما يتيح للمؤرخ من إمكانية مزاوله « الغطس » أو « الغطس الكلي » Full immersion في موضوعه، وأن يحتك، بوصفه فاعلا، مع مادته .

وفي حين اعتبر تيموتي آش أن تاريخ الرَّاهن يبدأ بانتهاء جدار برلين في 9 نوفمبر 1989 معتبرا ما سبق ذلك الحدث - المفصل في عداد الماضي، فإن أَلمايدا وأنغراووسعا من حقبة الزّمن الرَّاهن آخذين بعين الاعتبار جملة التجارب التي شكلت إدراك المؤرخ للحوادث الماضية والحاضرة وحتى القادم منها ...

لقد قادت تلك الرّغبة في أخذ الدّأكرة ذات الحافات الانفعالية القوية بعين الاعتبار، المؤرخين الفرنسيين إلى تقديم تعريف للزمن الرَّاهن انطلاقا من " العهد الجميل " la Belle époque، وحتى يوم النَّاس هذا وهو ما يعني اشتماله على التاريخ الفوري.

والحق أن تكاثر " تداخلات " الدّأكرة والتاريخ إلى حدّ التعالق بينهما أحيانا، وتشظّي الخطاب حول الماضي قد جعل المؤرخين في حيرة من أمرهم وربكة أمام الوضع الأبستمولوجي لبحوثهم وريية بإزاء عملهم.

واضح ممّا سبق أن قضية تعريف الزّمن الرَّاهن من التعقيد بحيث يصعب تقديم تحديد لغوي جامع مانع لهذا المصطلح الجديد. ومهما يكن من شيء فإننا سنكتفي من الأمر في محاولة حدّ هذا الحقل التّخصصي بما يلي :

إن تاريخ الزّمن الرَّاهن، في أهم تعريفاته وأبسطها هوذلك التاريخ الذي لايزال فاعلوه وشهوده (بما فيهم الباحث) على قيد الحياة. وإذن فهوتاريخ تحت المراقبة une histoire sous surveillance بمعنى أنه يكتب تحت مراقبة الفاعلين الاجتماعيين (99).

وإذا نحن حاولنا إختزال تعريف هذا التاريخ في صيغة أخرى لأمكننا القول إنّه «التّدبر التّاريخي» la gestion historique للاستعمالات الاجتماعية والسياسية للماضي.

بيّن هنا أن هذا التعريف غير الناجز وذا والصيغة التقنية الصرفة يثير من المشاكل أكثر ما يوفر من الإجابات، ومن ثمّ فإننا نرى من الضروري تسجيل الملاحظات التوضيحية التالية علّنا ننقل الغامض والمسكوت عنه في هذا التعريف إلى مدار الموضوع.

أولا: لا بد أن القارئ قد انتبه إلى عدم الجلاء النسبي بخصوص طبيعة الزّمن الرَّاهن التي ظلّت تراوح بين تعريفين أحدهما منهجي، وهو يربط الاشتغال على هذا

التاريخ بالأحياء وبإمكانية دعوة الشهود. أما التعريف الآخر فهو جوهري ويتمثل في إثبات الزّمن الرّاهن من خلال نموذج من الإدراك الاجتماعي للزّمن أو اعتباره جزءاً من التاريخ المعاصر يبدأ مع « حدث - قطيعة »، عادة ما يكون « الكارثة الأحدث عهداً » وفق عبارة المؤرخ الألماني هرمن هيمبل Herman Heimpel⁽¹⁰⁰⁾.

ثانياً: اختلفت تعريفات تاريخ الزّمن الرّاهن من كاتب إلى آخر⁽¹⁰¹⁾ كما يتّضح ذلك على نحو بيّن في الكتاب- البرنامج الصّادر عن معهد تاريخ الزّمن الرّاهن عام 1992. وحسبنا هنا أن روني ريمون وبول ريكور، على سبيل التمثيل اعتبراً أنّ الزّمن الرّاهن يحيل على تطورات جارية وهي تظلّ منقوصة وغير مكتملة، في حين يرى البعض الآخر من المساهمين في هذا التّأليف الجماعي أن الرّاهن يظلّ مرادفاً «للماضي القريب».

ثالثاً: مساوقة مع ما ذكر أعلاه فإن تاريخ الزّمن الرّاهن هو تاريخ لم تستكمل كل ملامحه أوسماته - أو أغلبها على الأقل - ولم تتجمع كل عناصره الأخذة في التّشكل - وهذا واحد من أوجه فرادته مقارنة ببقية التواريخ الأخرى - بمعنى أن الباحث فيه لا يعرف مآل الحادثة التي يؤرخ لها ومصيرها، ومن ثمّ فإن من بين عقابيل عمل الباحث في هذا التّخصص الإسطوغرافي الحيّز المهم الذي تحتله التنبؤات والاستباقات في عملية فهم التاريخ الجارية وقائعه أمام عينيه.

ولقد انتبه بول ريكور إلى هذا الجانب المهم فكان أن علّق بتاريخ الزّمن الرّاهن وظيفته الإرهاس والتنبؤ والاستباق⁽¹⁰²⁾ مسوغاً ذلك بقوله: « إنّنا لا يمكن أن نهبط معنى للأحداث الجارية إلا إذا أضفنا إليها جرعة من التنبؤ والاستباق. والرأي عندي أن تاريخ الزّمن الرّاهن أصبح خاضعاً أكثر للتنبؤ والاستباق على الأقل في المرحلة النهائية لصياغة الوحدات السردية الكبرى بما أنه - أي هذا التاريخ - أكثر مواجهة مع الحادثة - المفصلة événement - charnière مع الحادثة - المفصلة événement - clôture. ففي الحال الأولى تكون العقبة الكأداء أمام مؤرخ الزّمن الرّاهن رسم منحنيات بيانية لا يعرف منها إلا المنتصف أو البداية...»⁽¹⁰³⁾

وواضح هنا أن وظيفة الباحث في التاريخ الرّاهن لا تقتصر على محاولة جمع أطراف ما هو بصدد الحدوث أو الإحتمال من وقائع بل تتعدى ذلك إلى محاولة التّكهن بمصير الحوادث الجارية وبالمسار الذي سيتخذه التاريخ عن طريق التّخمين والتّقدير والتّبشير ببعض الظواهر والنتائج بواسطة الإيمان والإشارة، وباختصار شديد: مطلوب من هذا الباحث أن يطوي ضلوعه على رؤية نبؤية أو ما يشبه الرؤية النبؤية .

رابعاً: لو كانت هذه الملاحظات الجانبية تحمل عناوين لكنّا عنوناً هذه الملاحظة الرابعة والأخيرة بـ « عود على بدء ». سنردد مع باتريك غارسيا Patrick Garcia أن التردّد، بله عدم الثبات في ضبط مفهوم الزمن الرأهن، وتدقيق طبيعته إنما هو بالنهاية « سمة هذا التاريخ وطابعه المميز »⁽¹⁰⁴⁾. وإذا كان " تاريخنا " هذا من الأشياء التي تفيض عن الحدّ وتستعصي على التعريف، فهل نجازف بحشره في نطاق الأشياء التي: « تدرك بالمعرفة ولا تؤديها الصفة »؟

نأتي الآن إلى السؤال الذي تتطلّبه هذه المرحلة من المبحث والذي يمكن صياغته كالآتي: من ينتج هذا التاريخ ؟ وفي عبارة أخرى: من يكتب هذا التاريخ الإشكالي: " مؤرخ اللحظة أم صحفي الماضي "؟

المبحث الثالث: تاريخ الزّمن الرَّاهن بين الصحفي الاستقصائي

والمؤرخ المحترف أو من يكتب هذا التاريخ الإشكالي ؟

كادت كتابة تاريخ الزّمن الرَّاهن أو التاريخ المعاصر بصفة عامة، منذ أكثر من قرن من الزّمن، تكون وقفا على الصحافة الإستقصائية أو صحافة الاستطلاع قبل أن يظهر تاريخ الزّمن الرَّاهن ويستوي أمام المؤرخين، وسائر الباحثين مجالا أو حقلا اسطوغرافيا محدّد الخصائص ويصبح التأليف فيه، بالتالي، من اختصاص المؤرخين المحترفين رغم استمرار الصحفيين والأدباء والهواة في إنتاج تاريخ يقوم على المعرفة المتداولة والذاكرة.

كيف تعاطى الصحفيون مع تاريخ الزّمن الرَّاهن حينما كان المؤرخون المحترفون يشيخون بوجوههم عنه ؟ وكيف آلت الحال إلى نوع من التكامل بين عمل الصحفي وعمل المؤرخ المحترف في السنوات القليلة الأخيرة ؟

1 - « الصحفي مؤرّخ اللحظة » ؟

من المعروف أن نهاية القرن التاسع عشر - قرن العلوم بلا منازع - قد انجلت، من بين ما انجلت عنه، على مهنة كل من البحث التاريخي والفعل الصحفي. وبعبارة مختصرة أصبح المؤرخون محترفين وكذا الصحفيين. وتناظرت نهاية القرن المذكور مع تحوّل التاريخ إلى علم مستقل وقائم بذاته له حقله الخاص ومنهجيته الدقيقة. جرى ذلك يدا بيد مع بسط المدرسة المنهجية أو الوضعانية سلطانها على الكتابة التاريخية في العالم الغربي كما سبق ورأينا.

وبالرغم من وشائج القربى ومعاهد النّسب بين الصحافة والتاريخ كما سنعرض إلى ذلك بعد قليل، فإن هاتين المهنيتين تطورتا منعزلتين منذ أكثر من قرن وفي حال من التجاهل المتبادل.

والحق أن الإنتاج الصحفي ذا الصبغة أو المسحة التاريخية قد لاقى الغمط والاستخفاف من لدن المؤرخين المحترفين الذين لم يعيروهم أدنى التفات إلا في ما ندر، إذ ظل الرأي دائما أن التاريخ " بارد " والصحافة " حارة ". بيد أن هذا الموقف المتطرف للمؤرخين المحترفين لم يثن الصحفيين، لاسيما الألمعيين منهم، أي أولئك الذين درجت الكتابات على نعتهم بالكتاب الصحفيين عن مواصلة الخوض في

القضايا التاريخية الفائرة والتأليف في هذا المضممار. ومن الحق كذلك القول أن الكتاب الصحفيين بقدر ما لم تسكرهم بعض شهادات التقريظ مثل القولة المشهورة لـ ألبير كامي: "الصحفي مؤرخ اللحظة" (105) أو قولة الكاتب بول نيزان: "إن المحرر في الشأن الديبلوماسي هو مؤرخ الفوري" (106) فإنه لم تفت في عضدهم بعض الأقوال المثبطة للعزائم من خلال وصف الصحفي بـ « سيزيف ما هوزائل le Sisyphe de l'éphémère » (107). وأن هذا الأخير إنما " يكتب للنسيان " (108)، وأن مصير « أوراقه » مهما بلغت من الإتقان "سلة المهملات" (109).

ومما هو حري بالتسجيل أن الكتاب الصحفيين الذين أصدروا إنتاجا ذا بعد تاريخي أو تاريخي لم يدعوا أنهم مؤرخون، وأنهم يمكن أن يعوضوا المؤرخين، ولم ينسبوا لما أنتجوه وينتجونه الصفة التاريخية. هذه حقيقة يجب أن نعليها كل الإعلاء. يقول الكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل، الذي نفى عن نفسه قطعياً صفة المؤرخ، في هذا الصدد: « أبعد الأشياء عن نفسي أن أجعل هذا الكتاب - سنوات الغليان - محاولة "لكتابة التاريخ" والحقيقة أنه محاولة لقراءته وهذا ما كررته كثيراً لوصف ما أكتبه وما زلت متمسكا به. وليس من باب التواضع أن أقول إن كتابة التاريخ ليست صناعتي ولا أنا مدعيها، وليس من باب التفاخر أن أقول أن قراءة التاريخ حقي لأنها حق كل مهتم بالشؤون العامة. ولعلي لا أتزيد إذا قلت أن " قراءة التاريخ كانت أصعب بالنسبة لي لأنني عشت وقائعه. وكان علي لكي أقرأه بأمانة أن أضع الاختبار كثيراً مما كنت أتوهم أنني أفهمه... » (110).

وقال في نفس الكتاب الذي شكل الجزء الثاني من الرباعية الموسومة - حروب الثلاثين عاما - (111): "لأننا يجب أن نتذكر أن هذا الكتاب ليس رسالة دكتورا حتى أناقش فيه القضايا من خلال جزئية هنا وأخرى هناك، وإنما أنا أكتب كتابا هو عبارة عن قراءة صحافية للتاريخ من المفروض أن تصل إلى اكبر عدد من القراء..." (112).

ويذهب الكاتب الصحفي الكبير والبيوغرافي المشهور جان لاكوثير مذهب محمد حسنين هيكل ويؤكد أن الصحفي الذي يحترم نفسه لا يمكن أن يجروا على "التعدي" على اختصاص المؤرخ أو صلاحياته. بل إنه ذهب إلى أكثر من ذلك حين اعتبر أن أي خلط بين التاريخ والصحافة غالبا ما يعتبر شرفا لهذه الأخيرة وضربا من العار بالنسبة للتاريخ (113).

هكذا كان الكتاب الصحفيون أول من خاض في تاريخ الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وحروب التحرير الوطني، وموجات استقلال الشعوب المستعمرة،

وحرّبي كوريا وفيتنام، وأهم أطوار الصراع العربي الإسرائيلي وتأسيس حركة عدم الانحياز، وبرز العالم الثالث إلخ... كما لم يفتهم التأثير على عدد من الفاعلين الأفاضل نحو الجنرال ديغول وجمال عبد الناصر وغاندي ونهرو....

لقد بلغ الإنتاج التاريخي لعدد من الصحفيين البارزين ذروته في نهاية ستينيات القرن الماضي. ولقي هذا الإنتاج رواجاً واسعاً وتحازيم الطلب عليه ما شجع الصحفي جان لاكوتير عام 1963 على إصدار سلسلة عن دار "سوي Seuil" مكرّسة للتاريخ الفوري، فاق إنتاجها مائة عنوان.

إن ما نريد الخلوص إليه هنا هو أن النجاح الذي أحرزه الكتاب الصحفيون قد استفز المؤرخين المحترفين واضطّرهم إلى مراجعة مواقفهم - أو مواقف البعض منهم إذا نحن أردنا الدقة - من الفوري ويخلدون إلى الرأي أن التّعامي على ما تمرّ به المجتمعات المعاصرة من تحولات سريعة بقدر ما هي عميقة، وما يهتمل في العلاقات الدولية من تطورات خطيرة، وما تجلجل به من تداعيات، قد أثبتت عظمته، وإنه عليهم الإدلاء بدلائلهم في التاريخ المعاصر جداً، ناهيك بعد انتباههم المتأخّر إلى أن الطلب الاجتماعي على التاريخ المبسط قد أدى إلى ازدهار « سوق للتاريخ » un marché de l'histoire⁽¹¹⁴⁾. استثنى منها المؤرخون المحترفون، أو بعبارة أكثر دقة استثنى هؤلاء الأخيرين أنفسهم منها...

وبالتدرج ولج حقل الصحافة عدد مهم من المؤرخين المحترفين ذائعي الصيت. ومثلما ظهر مصطلح الصحفيين المؤرخين، خاصة في النصف الثاني من القرن الماضي لم يلبث أن برز مصطلح المؤرخين الصحفيين⁽¹¹⁵⁾. وانبرى مؤرخون مشهورون من أمثال روني ريمون، إلى محاولة تجسير الضجوة بين التاريخ والصحافة. ومن بين المؤرخين الذين صنّفوا في هذه الخانة، بامتياز، المؤرخ الفرنسي المعروف شارل أندريه جولييان. كما تعاطى الصحافة، ولمدة طويلة، عدد آخر من المؤرخين حتى اكتسبوا صفة الصحفيين نحو ريمون آرون، وفرنسوا فيري وجاك جولييار الذي انقلب صحفياً محترفاً بعد أن كان مؤرخاً محترفاً وكذا إيمانوال لوروا لاديري الذي صرّح لإحدى المجلات الفرنسية عام 2006 أنه " يعتبر نفسه، بمعنى من المعاني، كاتباً صحفياً ... " ⁽¹¹⁶⁾.

ليس هذا فحسب بل إن مؤرخاً في سمعة روني ريمون وحجمه قد رأس، ولفترة طويلة، لجنة الانتخاب لدخول مركز تكوين الصحفيين في فرنسا.

وجوهر الجوهر، أن سواد المؤرخين المحترفين اعترفوا بواقع الحال وقطعوا مع سلبيتهم المبالغ فيها إزاء «تاريخ الهواة» وغير المتخصصين بعامة، وتاريخ الصحفيين بخاصة، وانتهوا إلى الإقرار بأن هناك فئة من الصحفيين، وتحديدًا أولئك الذين وصفهم جان لاكوتير في آخر كتبه بالمتلهفين على التاريخ les impatientes de l'histoire⁽¹¹⁷⁾. يمكن أن ينهضوا بدور كشافِي التاريخ les éclaircisseurs de l'histoire أي إنارة درب المؤرخ من خلال تجميع البيانات وترتيبها بحيث يشكّلون خطاطة أولى للتاريخ، وبعبارة الصحفي المؤرخ المشهور تيموتي كارتون آش "مسودة التاريخ الأولى"، وهوما سنتناوله بشيء من التفصيل فيما يلي.

2. مجال التكامل بين الصحفي والمؤرخ: حينما تكون "الصحافة مسودة التاريخ الأولى"

أ - الصحافة والتاريخ: تقاطع لا اختلاط..

لعلّه من المفيد، قبل إقامة موازنة خاطفة بين عمل الصحفي الاستقصائي وعمل المؤرخ أن نشير إلى أن الفوارق بين هذين الحقلين المتخصصين ما انفكت ترق. هذا على الأقل ما يمكن استشفافه من تأملات بعض الذين عكفوا على دراسة العلاقة بين الزوج: صحافة / تاريخ.

يقول كزيسٲوف بوميان Krzysztof Pomian في هذا المعنى: «يستحيل علينا أن نقيم في الوقت الراهن جدارا سميكا بين نموذج "مؤرخ الزمن الراهن" وبين نموذج الصحفي الذي يدرس الوثائق العمومية والخصوصية، ويبحث بدقة في صحافة الفترة المدروسة، ويغوص في المذكرات والنشرات الإحصائية وغيرها من الإصدارات الرسمية، ويسجل الاستجابات مع الأشخاص الذين ساهموا في الأحداث. ففي الحالتين معا، يتم البحث بطرق مماثلة ولوكان هناك اختلاف في أسلوب تقديم النتائج، مع أن هذا الاختلاف ليس أمرا واردا في جميع الحالات»⁽¹¹⁸⁾.

واضح من كلام بوميان أن مجالات اللقيا بين الصحافة والتاريخ متعددة، وهوما يحرض على القول أنه بقدر ما يحتاج الصحفي للمؤرخ فإن هذا الأخير بحاجة إلى خدمات الصحفي⁽¹¹⁹⁾. فقيم تلتقي الصحافة والتاريخ، في كلمة، وفيم يختلفان، في جملة؟.

يقوم كل من الصحفي والمؤرخ بنفس العمل تقريبا بمعنى أنهما يتوخيان تمشّيات متشابهة. يقول عبد الله العروي في هذا المعنى: «كلاهما يعتمد على مخبر وكلاهما يؤول الخبر ليعطيه معنى»⁽¹²⁰⁾. وفي عبارة أخرى أكثر وضوحا يعتمد كل

من الصحفي والمؤرخ إلى تجميع "المادة" ثم يفحصانها ويفرغانها قبل الانتقال إلى مرحلة المساءلة والإخراج. وجدير بالإيماء إلى أن عمل كل من المؤرخ والصحفي، سواء ما يتم منه على المستوى الحقلّي أي ما يعرف بالعمل الميداني، أوفي مستوى الكتابة والصياغة، عادة ما يولد نفس الالتباسات الابدستيمولوجية ونفس التساؤلات حول أقنوم الموضوعية⁽¹²¹⁾. وهذا ما أكدّه عبد الله العروي بقوله: « وإشكالية الموضوعية وحدود إدراك - الواقع كما حدث - واحدة بالنسبة إليهما معا (المؤرخ والصحفي) »⁽¹²²⁾.

ويذهب المؤرخ الصحفي جاك جوليان، الذي غالبا ما عبّر عن معارضته "للحواجز المصطنعة" المقامة بين الاختصاصات والمهن» إلى أن هناك هويات منهجية *identités méthodologiques* بين مهنتي الصحافة والتاريخ، ذلك أن كل من الصحفي والمؤرخ يعمدان إلى التقسيم الاعتباطي لقطع يسميانها أنباء وينسبان إليها أحوالاً...⁽¹²³⁾. كما أنهما « يشتغلان على آثار الحدث التي يسميها المؤرخ أرشيفا ويدعوها الصحفي وثائق... »⁽¹²⁴⁾. والصحفي والمؤرخ، دائما حسب جوليار، ينتميان على الفئة الواسعة للحوليين...

والحق أن المقارنة بين عمل الصحفي وعمل المؤرخ أعمق مما ذكرنا، بيد أننا سوف لن نتطوّل أكثر في تفاصيلها ههنا لاعتبارات منهجية تفرضها حدود العنصر الذي نتحرك في إطاره. ولنمرّ الآن - وعلى هيئة إلماعات عابرة - إلى أوجه الاختلاف بين المهنتين، اختلافات يمكن إجمالها في نقطتين إذ تتعلق النقطة الأولى بالزمن، فقد ذكر عبد الله العروي في أثناء المقارنة القصيرة التي أقامها بين عمل المؤرخ وعمل الصحفي أن « الفرق بينهما هوفي المهلة المخولة لكل واحد منهما، إذا ضاقت تحول المؤرخ إلى صحفي، وإذا عاد الصحفي إلى الأخبار بعد مدة وتأمّلها تحوّل إلى مؤرخ... »⁽¹²⁵⁾.

أما المؤرخ الفرنسي هنري لورنس فقد قال في رده على سؤال أحد الصحفيين حول المؤرخ والصحفي وعالم السياسة: « الفرق هو الزمن، الصحفي والسياسي عليهما أن يعملّا على مادة اللحظة ولا وقت كافيا لديهما لتحليل الحدث والتأمّل فيه. أما المؤرخ فيتّحالف مع الوقت ويراهن عليه... »⁽¹²⁶⁾.

ويقرّ برونوفرابا Bruno Frappat رئيس تحرير اليومية الفرنسية "لاكروا" La Croix أن: «الصحفي يسبح في الفوري، هذا هو إيقاعه. وهذا الإيقاع يشكّل محدوديته وامتيازه في نفس الآن. ليس له وزن المؤرخ ووثائقه. إنه ليس

بالعالم، وليس في زمن الباحث، ولكن لديه خفة اللحظة، وبموجب علّة وجوده - لأن عليه أن يجيب عن السؤال: ما الجديد؟ - فإنه معرض دوماً للوقوع في الخطأ أوفي التقريبية...» (126 مكرر)

وكما هو بَيّن من كلام العروي ولورنس وفرابا فإن عمل الصحفي يتسم بالآنية والعجلة، ذلك أنه يتعاطى مع الحدث الطازج لحظة وقوعه وما يستتبع ذلك من إكراهات. وغالباً ما ينعكس ذلك على قيمة أوراقه ونوعيتها. ونرى من الضروري التنبيه إلى أمر مهم ومؤداه أن عدم قدرة الصحفي على اتخاذ مسافة من الحدث الذي يكتب عنه وفيه، ليس دائماً «شيئاً» سلبياً، إذ يذهب أيريك دوبان Eric Dupin إلى أن التفاعل الآني للصحفي مع الحدث وتأويله له إبان وقوعه يضفي نوعاً من الإثارة على عمله قل أن تتوافر لغيره من الذين يشتغلون بالبحث في بقية حقول العلوم الإنسانية (127). أما ثاني أوجه الاختلاف بين المؤرخ والصحفي فيتمثل في افتقار إنتاج هذا الأخير، لاسيما تحليله للأحداث الطازجة جداً أو الساخنة إلى السمك، أو الثخانة التاريخية l'épaisseur historique ذلك أن الصحفي غالباً ما يتهم أنه يعني فقط "برغوة الأحداث". وقد عاب جاك لوغوف على أغلب الذين عالجوا التاريخ، من غير المؤرخين المحترفين، من أمثال الصحفيين والمختصين في العلوم السياسية والاقتصادية ونحوهم، النقص الحاد في الثقافة التاريخية لديهم، ولكنه أشاد في المقابل بجهود بعض الصحفيين الممتازين الذين نجحوا في إضفاء نوع من السمك التاريخي على إنتاجاتهم. ولم يكتف لوغوف بهذه المعايير بل تعداها إلى تقديم تشكيلة من النصائح للصحفيين الجيدين الذين قال في شأنهم أنه بوسع البعض منهم، إذا ما اتقنوا عملهم على أكمل وجه «أن يتحولوا إلى مؤرخين حقيقيين للتاريخ الفوري...» (128)، وتتلخص نصائح لوغوف في:

- قراءة الحاضر والحدث قراءة ذات عمق تاريخي كاف وسديد.

- التعاطي مع مصادر الحاضر والحدث بالروح النقدية للمؤرخ المحترف ومناقشة الحصيلة المقمّشة بأدوات المؤرخ وأسلوبه.

- عدم الاكتصار على الوصف والسرّد بل ينبغي تجاوز ذلك إلى الشرح.

- العمل على ترتيب الحوادث والتمييز بين الهامشي والأمر المعبر والهام [....] وعلى تنزيل الحدث في المدة البعيدة وضمن إشكالية تتيح اللقاء بين مؤرخي الأمس واليوم، وكذا مؤرخي الأمس البعيد والآني...» (129)

ب - « الصحافة مسوِّدة التاريخ الأولى »:

إذا نحن سلّمنا - أو سالّمنا - بالقولة المعروفة لبول ريكور والتي مؤداها أن التاريخ كتابة مستمرة لكتابات سابقة، فإنه قد يمكننا القول هنا أن الصحفي هو الذي يجبر المسوِّدة الأولى للتاريخ (130).

أجل، لقد « شكل التاريخ دائماً أحد الآفاق المرجعية للنشاط الصحفي » (131) وخاصة خلال الفترة المعاصرة إذ يذهب إيف لافوان Yves Lavoine إلى اعتبار الصحفي « خادماً مؤرخ المستقبل » وبالتالي خادماً التاريخ من حيث أن لديه وعياً بأنه ينتج مادة سيستعملها المؤرخون في المستقبل (132)، وهو ما حدا بجان لاكوتير إلى القول خلال سعيه إلى تبيين دور الصحفي، الذي غالباً ما يتم التّعامي عنه « إن الصحافة [هي] الشكل الأولي والمتلثم للتاريخ الفوري » (133).

ويؤكد الصحفي العربي المعروف رياض نجيب الريس في فصل عنوانه الصحافي والتاريخ ضمن كتابه الموسوم: قبل أن تبته الألوآن، بعد أن بين « أن الصحافي الجاد لا يمكنه أن يتفادى كونه مؤرخاً... »، وأنه (أي الصحفي) « صانع التاريخ اليومي »، الفكرة السابقة حول أهمية دور الصحفي في تجميع مادة أولية للمؤرخ قبل تحويل « الأمور » بعد ذلك إلى هذا الأخير. كتب نجيب الريس في هذا المعنى: « ليس من الضروري أن يكون الصحافي هيرودوت، فمهما كان دوره صغيراً أو هامشياً فهو يقدم شيئاً للتاريخ. يقدم قطع الفسيفساء الصغيرة التي يصنع منها الزمان لوحته الكبيرة، لذلك مسموح للصحافي أن يخطئ في نقله واجتهاده لأن هناك المؤرخ الذي لا بد أن يأتي بعده ليصحح هذا الخطأ وهو ينقله إلى فسيفسائه الكبير... » (134)

ولنستمع في هذا الخصوص كذلك إلى المؤرخ - الصحفي جاك جوليار وهو يعرف الدور الذي يلعبه في مجلة النوفيل ابسرفاتور Le Nouvel Observateur بوصفه محرراً أسبوعياً: « (...) بعيداً عن اليومي الملزم، بعكس الحاضر الفوري في تنوعه الغريب، فإن على المحرر أن ينهض بعمليات الفرز الأولى، وأن يباشر تنظيمها أولاً للحوادث الحالية بما يتيح مقروئيتها من لدن معاصريها قبل أن يعتمد التاريخ بدوره إلى القيام باختياراته... » (135)

وتعتبر آراء الكاتب الصحفي البريطاني تيموتي كارتون آش حول الصحافة والتاريخ الراهن - بلا ريب - أهم ما كتب حول « الخدمة الجليلة التي يمكن أن

يسديها الصحفي للمؤرخ» وقد ضمّن ذلك كتابه المهم: تاريخ الحاضر... والتحوّلات السياسية الدرامية في أوروبا.

لقد أشار كارتون آش - الذي عرّف نفسه أنه صحفي يعشق التاريخ- في أثناء استهلال كتابه أن الصحافة تقدم المسوّدة الأولى للتاريخ وذلك من خلال رصدها للأحداث وتسجيلها لها ومحاولة تحليل مغزاها في إطار قراءة أولية لما هو فائز ومتوتر. وشدد كارتون آش على «صعوبة هذه المهمة» ووضّح في نفس الآن أن «مسوّدة شاهد العيان (المولع بالتاريخ) ضرورية لكتابة التاريخ من لدن مؤرخين محترفين»⁽¹³⁶⁾.

ولعلّ الأصيل حقا في أفكار كارتون آش هذه قوله «أن ما يمكن للمرء معرفته فور وقوع الحدث قد تزايد في الوقت الحاضر» بفضل ثورة الاتصالات التي يعيشها العالم منذ عشرينيتين. وفي المقابل هناك تضالّ لما يمكن معرفته بعد فترة أطول على انصرام زمن وقوع الحوادث.

ويذكر الكاتب الصحفي واقعة طريفة لتبيان المساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها الصحفي المسكون بالتاريخ في فهم ما يحدث في لحظات مفصلية من تواريخ الشعوب. وتتمثل هذه الواقعة في حضوره «مناقشات خطيرة بين زعماء الثورة المخملية السلمية في تشيكوسلوفاكيا، دارت في مبنى المصباح السحري في العاصمة براغ في نوفمبر 1989 وكان كارتون آش هو الشخص الوحيد - حسب زعمه- الذي دوّن ملاحظات عما دار خلال ذلك الاجتماع المهم». وقد علق الكاتب الصحفي عمّا جرى بقوله: «لولم أكن موجودا فإن أحدا لم يكن معنياً بتسجيل تلك الملاحظات، ولكانت وقائع تاريخية معاصرة تختفي وتندثر ولا يمكن لأحد إعادة اكتشافها...».

وتذكّرنا هذه الإشارات المهمة لـ كارتون آش بالإلماعات الكثيرة التي رُقط بها محمد حسنين هيكل مؤلفاته العديدة والتي فيها ما يفيد أنه كان "الشاهد الممتاز أو المحظوظ" على وقائع ومواقف ووضعيات كانت ستبقى طي الكتمان إلى الأبد لولا «حضوره في المكان والوقت المناسبين».

وصفوة ما تقدم أن آراء كارتون آش زاوجت بين الطرافة والإضافة وجاءت مستفزة في جراتها أحيانا، للباحثين في الراهن من حيث تأكيدها على أنه لا محيد عن جهد الصحفي وتأمّلاته. ولم يفت هذا الصحفي التأكيد على أن «الحدود بين الصحافة والتاريخ هي أطول الحدود وأقلها تحديدا، ومن ثمّ فهي الأكثر توترا ومثارا للنزاع...» ويضيف إنه «يعيش على جانبي هذه الحدود وفيما بينها...».

وواضح من خلال هذه الإشارات التي أنهى بها كارتون آش كلامه أنه بالرغم من مجالات اللقيا بين المهنتين فإن التاريخ يظل، في نهاية التحليل، تاريخاً، والصحافة تبقى صحافة وهو ما سيكون شغلنا في ما يتلو.

3- التماهي المستحيل: ويظل المؤرخ مؤرخاً والصحفي صحفياً:

إنه بالرغم من عناصر التكامل المومئ إليها بين التاريخ والصحافة وانفتاح التاريخ الجامعي على الحاضر فإن سواد المؤرخين الجامعيين مازالوا يرفضون منح صفة التاريخ لكل إنتاج يقع خارج مهنتهم واستمروا في إصرارهم المتمثل في إقامة تعارض بين تاريخ المؤرخين المحترفين وبين التاريخ غير الاحترافي الذي ينتجه الصحفيون والكتاب والهواة .وهم في ذلك لا يملون من تكرار لازمتهم التي قوامها: «أن الحدود الفاصلة بين كتابات الجامعيين وبين كتابات معظم الهواة لازالت حدوداً تطابق الخط الذي يفصل بين المعرفة العلمية وبين المعرفة المتداولة التي تستكمل معطياتها بواسطة الذاكرة...»⁽¹³⁷⁾

ولقد سبق لفرنسوا بيداريديا أن أكد أن لكل اختصاص مجاله المحدد المضبوط. ومما قاله في هذا الخصوص «والحقيقة أن لكل قطاع - من هذين القطاعين- نظامه وإقراراته الخاصة. إذ تعود للتاريخ الجامعي الكفاءة والعلمية والاحتكام إلى المجموعة المهنية العالمية. أما التاريخ المستقل [أقرأ: غير الاحترافي] فله الرواج الإعلامي والشهرة والكثرة...»⁽¹³⁸⁾. [أقرأ: الذبوع والشعبية]. وبدا المؤرخ هنري روسوا أكثر جدية خلال المقارنة التي عقدها بين عمل كل من الصحفي والمؤرخ من خلال تأكيدهم القوي على تفوق المؤرخين المحترفين "لأنهم يخضعون خلال أداء مهمتهم إلى إتيقا ومسؤولية في إشاعة المعارف وإلى قواعد ومبادئ يجهلها بتشامخ أولئك المتمترسون وراء علامة « صحافة الاستقصاء التاريخي» أو وراء أي تسمية أخرى من نفس القبيل...»⁽¹³⁹⁾.

ونسجت سنية كومب على منوال روسومن خلال إدانة الخلط بين تاريخ الزمن الراهن والصحافة وتهجمت في تأليف لها على المؤرخ الذي «لا يستطيع مغالبة إغراء زمنه مفضلاً إخلاء الحقول الملوغمة واعتماد الموقف الوسطي للصحفي، ذاك الصحفي الباحث. موقف تشجعه عليه طلبيات وسائل الإعلام». واتهمت كومب المؤرخ «بتكليف خطابه مع ما يعتقد أن المجتمع مستعد لسماعه [...] تلك الفكرة التي تصالح بين وجهات النظر التي يجاهر بها والتي تعني تخليه عن مهمته بوصفه باحثاً

وتفكير فكره [...] إن موجب الحال هو الخطر الأول لهذا الإيديولوجي الخصوصي المدعوب بالمؤرخ الصحفي»⁽¹⁴⁰⁾.

وقصارى القول: لقد ظلت قوى الرفض متنفذة رغم أن عريكة بعض المتشددین قد لانت من خلال القبول المشروط بتصدّي المؤرخ المحترف لمعالجة التاريخ الساخن. والحق أن جان لاکوتیر كان مفرطاً في تفاؤله حينما تنبأ في منتهى سبعينيات القرن الماضي «بتقارب مطرد بين المؤرخ والصحفي» تقارب كاد يستحيل إلى تمامه⁽¹⁴¹⁾.

ولعلّه من المهم هنا، تعميماً للفائدة، أن نشير إلى ردة فعل «الصحفيين المؤرخين» على ما تناهى إليهم من ازدياد المؤرخين المحترفين للإنتاج الصادر عن المدافعين عن «مصالح التاريخ الصغير»⁽¹⁴²⁾، كانت عنيفة بل شديدة في عنفها أحياناً. كتب ممثل منشورات بيران Perrin (وهي المنشورات التي تهيمن على 60% من إجمالي سوق الأدبيات التاريخية في فرنسا) في الرد على شائني تاريخ الصحفيين: «لا أرى مسوغاً لوصفنا بأننا لا نصلح لكتابة التاريخ بتعلّة أن لدينا أسلوباً أكثر تشويقاً وقابلية للفهم [وبالمحصلة] فإن اندريه كاستيلو، وآلان ديكووكتاب التاريخ الحي الآخرين هم ضحية مؤامرة من لدن الباحثين والجامعيين الغيورين الذين حنقوا عليهم لأنهم نجحوا في تثقيف الناس وتسليتهم في نفس الآن...»⁽¹⁴³⁾.

لنجل الكلام فنقول: يستحيل - برأينا - أن يتمهى التاريخ بالصحافة أو العكس. ونحن مقتنعون في نفس الآن أن كتابة تاريخ الزمن الراهن هي من مشمولات المؤرخ ومهامه ذلك أن العراقيين التي كانت تحد من نطاق البحث في الآني قد تداعت، بالتدرّج، حتى بات من شبه المسلم به اليوم ألا شيء يتعالى على نظر التاريخ وأن تضيق عنه رحابه وفق عبارة مشهورة للمؤرخ هرنشو.

وحده المؤرخ يمكن أن يضمن حداً أدنى من الكتابة التاريخية العلمية للراهنين ويخرجها إلى جمهور القراء حتى وإن لم يكن في سعة من الوقت ووفرة من المصادر بوصلته، في ذلك، مهنيته ودرايته العلمية وما يتوافر عليه من حسّ تاريخي، إذ «ليست الوقائع هي وحدها التي تحضر في البحث، بل كذلك التكوين المذهبي والخبرة المنهجية للأفراد الباحثين...»⁽¹⁴⁴⁾.

وحده المؤرخ - في الغالب - يقدر على موضعة الظواهر - حتى البسيط منها - ضمن منظور المدة الطويلة وكذا استجلاء الاتجاهات الثقيلة les tendances

lourdes، وذلك خلال سعيه الدؤوب إلى النبش في أعماق الظواهر حتى يصل إلى جذورها الدفينة.

وحده المؤرخ أخيرا يستطيع أن يضي على وقائع الراهن وحوادثه سمكا تاريخيا بفضل ثقافته التاريخية العميقة والمتنوعة، هذا فضلا عن حدة إحساسه بالحاضر وصحة هذا الإحساس وهوما يتيح له جلاء الرأهن وتوضيحه. ولله درّ المؤرخ الكبير هرثشوالقائل «...إن التاريخ هو وحده القادر على أن يضع ظواهر الحاضر في وضعها الصحيح، والتاريخ وحده القادر على أن يجلولعين الباحث ميدان الحياة كاملا غير منقوص، والتاريخ هو وحده القادر على أن يمكّن الظاعن الذي يقضي - يوم راحته - تحت خيمة الوجود الخفية من أن يطّلع على غرائب ما يحيط به من مظاهر الأبدية...»⁽¹⁴⁵⁾.

- (1) François Soulet , *L'histoire immédiate*, Paris , PUF 1994 , p .25
- (2) Pieter Lagrou , « Comment se constitue et se développe un champ disciplinaire », *La Revue pour l'histoire du CNRS* No , 9, novembre 2003, <http://histoire.cnrs.revues.org/document...> p.4
- (3) Jacques Le Goff, « Entre histoire et journalisme » in *Questions à l'histoire des temps présents*, Paris, Editions Complexes 1992,p .125.
- (4) Pierre Vayssière,« Nature et fonctions du document d'histoire immédiate » in *Pratiques de l'histoire immédiate*, No 29, 2006, p .55 .
- (5) cité par Patrick Garcia « Histoire du temps présent » in *historiographies*, voll, *concepts et débats*, Paris, Gallimard, 2010 p .285.
- (6) Marc Bloch, « *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien* », Paris, Armand Colin, 1993, p.91 .
- (7) cité par J.F Soulet, *L'histoire immédiate* , *op. cit*, pp. 25-26
- (8) Hervé Couteau-Bégarie « Le phénomène nouvelle histoire », *Stratégie et idéologie des nouveaux historiens*, *Economia*, 1989, pp. 169-170.
- (9) J.F Soulet , *L'histoire immédiate* , *op. cit*, p 121.
- (10) Jacques Portes, «L'histoire immédiate aux Etats Unis, problèmes et débats » in *Pratiques de l'histoire immédiate*, No 29, 2006, p .474 .
- (11) *Ibid*, pp 475-476.
- (12) cité par Robert Bonnaud , *Le système de l'histoire* , Paris, Fayard 1989 p .58 .
- (13) François Hartog , *Régimes d'historicité, présentisme et expériences du temps* , Paris, Seuil 2003, p. 135
- (14) Patrick Garcia, « Essor et enjeux de l'histoire du temps présent », *La revue pour l'histoire du CNRS*, No 9, novembre 2003, <http://histoire.cnrs.revues.org/document562>, p. 3
- (15) Pierre Nora, « Le retour de l'événement » in *Faire l'histoire, nouveaux problèmes*, Paris, Gallimard 1994, p. 227.
- (16) ذكره حسين مؤنس " التاريخ والمؤرخون " ط1 القاهرة، دار المعارف 1984، ص: 165
- (17) Charles Victor Langlois, Charles Seignobos, *Introduction aux études historiques*, rééd, Paris, Kimé 1992, p. 210, 236, 254.
- (18) Jean Leduc, *Les historiens et le temps*, Paris, Seuil, 1999, p. 59
- (19): *Ibid*
- (20) Charles Victor Langlois, Charles Seignobos, *op-cit*, p. 184.
- (21) Jean Leduc, *op-cit*, p .59
- (22) Florence Descamps, *L'historien, l'archiviste et le magnétophone*, Paris: 2005, p. 20.

(23) حسين مؤنس، **نفس المرجع** ص: 63

(24) محمد العيادي، " المدارس التاريخية الحديثة ومسألة الحدود بين العلوم الاجتماعية " ، مجلة: أمل العدد 15 ص38

(25) ج- هنشو، " علم التاريخ " ترجمة عبد الحميد العبادي، ط 1 1984 القاهرة، دار الحداثة 1988، ص 18

(26) Fernand Brandel, *Ecrits sur l'histoire*, éd. Flammarion 1969, p. 59

(27) Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*, Paris Armand Colin, 1993, p: 65

(28) Lucien Febvre, *Combats pour l'histoire*, Paris, Armand Colin, 1992, p.15

(29) Patrick Garcia, « Histoire du temps présent » in *historiographies I, concepts et débats*, Paris, Gallimard 2010, p. 283.

(30) Florence Des camps, *L'historien, l'archiviste et le magnétophone*, op.cit p.487.

(31) نشر هذا المقال في مجلة: **التركيب التاريخي** سنة 1991 ثم أعيد نشر نفس هذا العمل في كتاب "التاريخ والمؤرخون" *Histoire et historiens* (باريس أ. كولان 1995، ص147-166)

(32) François Soulet , *L'histoire immédiate* , Paris (que sais-je ?), 1994 p. 44

(33) *Ibid.*

(34) **كليو Clío** هي آلهة التاريخ

(35) Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*, Paris, Armand Colin, 1993, p. 59

(36) François Soulet, *L'histoire immédiate, historiographie, sources et méthodes*, Paris, A. Colin, 2009, p. 26

(37) Cité par François Soulet, *Ibid.*

(38) Marc Bloch, *Apologie*, op. cit, p. 97

(39) François Soulet , *L'histoire immédiate* , op. cit, p. 27

(40) *Ibid.*

(41) « Histoire d'une histoire: la naissance des annales » in *Annales ESC*, No. 6, 1979, p. 1345

(42) ميّز فرنان بروديل ثلاثة أصناف من المدد. وهي **المدة الطويلة** (الزّمن النبوي) ويهم الأمر هنا "الإنسان في علاقته بالوسط الطبيعي الذي يتحرك فيه". فهو تاريخ بطيء وشبه ساكن من حيث سيره وتحوله، وهو يتكون من عودات متواصلة، ومن دورات تتكرر باستمرار ... **والمدة المتوسطة** (الزّمن ذوالإيقاع البطيء) وهو تاريخ ذووتيرة بطيئة، تاريخ تركيبي وبلجاز تاريخ اجتماعي موضوعه الجماعات والتجمعات، وأخيرا **المدة القصيرة** وهو "تاريخ ليس ببعيد الإنسان بل ببعيد الفرد"، ذوذبذبات قصيرة، سريعة، فجائية.

(43) Fernand Braudel, *Ecrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion, 1989, p. 15-38

(44) *Ibid.*, p. 41-83

(45) *Ibid.*, p. 11

(46) *Ibid.*, p. 12

(47) Jean Leduc, *Les historiens et le temps*, op. cit, p. 25

(48) J.F Soulet, Sylviane Guinle – Lorinet, *Précis d'histoire immédiate*, Paris, A. Colin, 1989, p. 29

(49) وصف بيار نورا Pierre Nora الذي شكل أحد ركائز هذا الاتجاه تاريخ الزمن الراهن بأنه "تاريخ دون موضوع ودون وضعية ودون تعريف..."

(50) تمثلت في ثلاثة مؤلفات مهمة وهي:

- *Faire l'histoire* (dir. P. Nora, J. Le Goff) 3 volumes, Gallimard, 1974

- *La nouvelle histoire* (dir. J. Le Goff) Retz, 1978

- *L'atelier de l'histoire*, François Furet, 1982.

(51) P. Nora, « Le retour de l'événement » *Faire l'histoire. op.cit* ; vol1, pp: 285-307.

(52) J. Lacouture, « L'histoire immédiate », *La nouvelle histoire, op.cit*, pp. 229-254.

(53) Philippe Poirrier, *Aborder l'histoire*, Paris, Seuil 2000, p:74.

(54) انظر العنصر الفرعي المعنون: "المؤرخ الخبير": "دور جديد للمؤرخ"

(55) J.F. Soulet, « Avant propos » in *Pratiques de l'histoire immédiate* No.29,

2006, p. 15

(56) عبد الأحد السبتي "وظيفة المؤرخ ترسيخ الوعي بالزمن", جريدة الاتحاد الاشتراكي، الملحق الثقافي، العدد: 9347، الجمعة 11 دجنبر 2009.

(57) François Bédarida, « La dialectique passé / présent et la pratique historienne » in: *L'histoire et le métier d'historien en France 1945 – 1995*, Paris, éd: Maison des sciences de l'homme, 1998 p: 79

(58) ننقل هنا على نحو شبه حرفي ما جاء في المقال الممتاز لعبد الأحد السبتي المعنون: "الحاضر" وتجربة الزمن في المجتمعات المعاصرة " رباط الكتب

<http://www.ribat.al.koutoub./M/spip.php.date> de la visite 14/2/2011

(59) François Hartog, *Régimes d'historicité, présentisme et expériences du temps*, Paris, Seuil, 2003, p. 18

(60) *Ibid.*, p. 121.

(61) نتبعنا هنا على نحو حرفي تقريبا التوضيح الذي قدمه فرانسوا بيداريدي حول هذه الفكرة في مقاله الموسوم "جدلية الماضي والحاضر" المشار إليه أدناه , ص:84

(62) René Rémon, « Le retour du politique » in *Questions à l'histoire des temps présents*, Paris, éd. Complexe, p. 55.

(63) Florence Descamps, « *L'historien, l'archiviste et le magnétophone* », op.cit, p. 132.

(64) *Ibid.*

(65) *Ibid.*, p. 133

(66) Jean François Srinelli, « L'histoire politique et culturelle » in *L'histoire aujourd'hui*, éd, Sciences humaines, Paris 1999 , p. 158

(67) *Ibid* .

(68) René Rémond, « Regard sur un siècle revisité », *Cahier d'histoire immédiate*, No: 30- 31 (Actes du colloque: *Bilan et perspectives de l'histoire immédiate*), automne 2006 /printemps 2007, p. 17

(69) François Bédarida, « La dialectique passé/présent » *op.cit* p .75

(70) Denis Deschanski, Michael Pollak, Henry Rouso, « Histoire politique et sciences sociales » in *Cahiers de l'institut d'histoire du temps présent*, No.8 1991, p. 11

(71) *Ecrire l'histoire du temps présent*, (hommage à François Bédarida) Paris, CNRS éditions, 1993, 417p

(72) Patrick Garcia, « Histoire du temps présent » *op.cit* p. 288

(73) Pieter Lagrou, « Comment se constitue et se développe un nouveau champ disciplinaire » in *Revue pour l'histoire du CNRS*, No: 9, novembre 2003 p. 3-9

(74) F. Bédarida, « La dialectique passé/présent... » *op.cit* p: 83

(75) Cité par Guy Pervillé, « Bilan et perspectives de l'histoire immédiate: introduction et conclusion », *Les cahiers d'histoire immédiate* No.30/31, automne 2006 printemps 2007, p :9

(76) عبد الله العروي "مفهوم التاريخ" الجزء الأول, الألفاظ والمذاهب, ط1 1992 المركز الثقافي العربي, الدار البيضاء ص: 106
(77) نفس المرجع ص: 98

(78) J.F Soulet , *L'histoire immédiate* , Paris, PUF 1994 p. 4

(79) Frédéric Langue, « Quand la rue s'embrase sous le regard de l'université: l'histoire immédiate au Vénézuéla, méthodes et questionnements » in *Pratiques de l'histoire immédiate*, No: 29 , 2006 p: 443

(80) تنسب عبارة: التاريخ الفوري إلى الكاتب الصحفي المعروف: جان لاكوثير الذي أسس عام 1963 سلسلة في دار سوي **Seuil** للنشر حملت نفس العنوان ولقيت الرواج في الأوساط الثقافية الفرنسية. كما أنه أول من خاض في التاريخ القريب على نحو مذهب ودقيق في مقاله المعروف "التاريخ الفوري" الصادر عن التأليف الجماعي السابق ذكره (راجع إحالة عدد 52). ويعترض لاكوثير على من يقول إنه صاحب تعبير التاريخ الفوري ويوضح أن صاحب هذه التسمية الحقيقي هو بول فلانمان Paul Flamand ناشر دار سوي. ومعروف أنه صدر حوالي 100 عنوان ضمن هذه المجموعة.

(81) إن فرنان بروديل هو أول من أطلق تعبير تاريخ الزمن الراهن. كان ذلك في مقدمة كتاب مدرسي خاص بالأقسام النهائية حررها هو. وقد حمل هذا الكتاب الذي صدر عام 1963 عن دار بولان Belin، عنوان: العالم الحالي: تاريخ وحضارة .

- (82) J.F Soulet, *L'histoire immédiate. op.cit.*, p.3
- (83) François Bédarida, « L'histoire du temps présent » in *Sciences Humaines*, Hors-série, n° 18, p.31
- (84) Agnès Chauveau, Philippe Tétart, *Questions à l'histoire des temps présents*, Paris, Edi.Complexe, 1992, p.30
- (85) *Ibid.*
- (86) *Ibid.* p.31
- (87) J.F. Soulet, S. Guinle-Lorinet, *Précis d'histoire immédiate, op.cit.*, p.44.
- (88) Serge Wolikow, « L'histoire du temps présent en question », *op.cit.* p.14
- (89) محمد حبيدة « راهنية التاريخ » (تقرير) رباط الكتب مجلة إلكترونية متخصصة في الأدب وقضاياها. العدد 2. 2008.
- (90) François Dosse, *L'histoire en miettes. Des « Annales » à la nouvelle histoire*, Paris, La Découverte, 1987.
- (91) في ختام الندوة التي نظمها فريق البحث حول تاريخ الزمن الفوري والتي عنوانها: التاريخ الفوري: حصيلة وآفاق (5 - 6 أبريل 2006) والتي نشرت أعمالها في كراسات التاريخ الفوري العددان 31/30، خريف 2006 - ربيع 2007
- (92) Guy Pervillé, « Bilan et perspectives de l'histoire immédiate: introduction et conclusion », (2006), p.4
[http://guy.perille.free.fr/article.php.3? ib.article188./](http://guy.perille.free.fr/article.php.3?ib.article188/), date de la visite 14/6/2009
- (93) Serge Wolikow, *L'histoire du temps présent en question, op.cit.*, p.13
- (94) Pierre Nora, « Présent », in *La Nouvelle Histoire, op.cit.*, p.467.
- (95) Pieter Lagrou, « De l'actualité de l'histoire du temps présent. », *op.cit.* p.2. date de la visite 25/5/2003
- (96) Hartmut Kaelble, « *La Zeitgeschichte*: l'histoire allemande et l'histoire internationale du temps présent », in: *Ecrire l'histoire du temps présent* « *op.cit.*, pp.83-88
- (97) François Bédarida, « L'histoire du temps présent » in *Sciences Humaines, op.cit.*, p.5
- (98) D. Peschanski, M. Pollack, H. Rouso (dir), « Histoire politique et sciences sociales », *op.cit.*, p.10
- (99) Marc Ferro, *L'histoire sous surveillance, Science et conscience de l'histoire*, Paris, Calmann Lévy, 1985, p.11 ; Pierre Laborie, « L'historien sous haute surveillance », *Esprit*, janvier, 1994, pp 36-49
- (100) Patrick Garicia, « Histoire du temps présent », *op.cit.*, p.293
- (101) من الطريف أن معظم هؤلاء الباحثين ينتمون في أغلبهم إلى المختبر التابع للمركز الوطني للبحث بفرنسا (CNRS)

- (102) Paul Ricoeur, « Remarques d'un philosophe » in, *Ecrire l'histoire du temps présent*, op.cit, p.38
- (103) *Ibid*, p.39
- (104) Patrick Garcia, « Histoire du temps présent », *Historiographies...* op.cit, p.293
- (105) وردت هذه القولة لألبار كامبي عام 1945 في أحد أعداد جريدة "كفاح" *Combat*
- (106) Paul Nizan, *Chronique de septembre*, Gallimard, Paris, 1978, p.7
- (107) Jean-Pierre Rioux, « Entre histoire et journalisme » *Questions à l'histoire des temps présents*, op.cit, p.126
- (108) وردت هذه القولة لهنري بيرو Henri Béraud عام 1927 في أحد أعداد جريدة *Le Flâneur salarié*
- (109) Jean-Pierre Rioux, « Entre histoire et journalisme » *Questions à l'histoire des temps présents*, op.cit, p.126
- (110) محمد حسنين هيكل، *سنوات الغليان*، الجزء الأول، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988، ص 12-13.
- (111) اشتملت هذه الرباعية على: ملفات السويس، وسنوات الغليان، والانفجار 1967، وأكتوبر 1973، السلاح والسياسة.
- (112) مقابلة مع محمد حسنين هيكل، مجلة المستقبل العربي، العدد 128، ص13.
- (113) Jean Lacouture, « L'histoire immédiate » in *La nouvelle histoire*, op.cit, p.232
- (114) Michel Mathieu, « Introduction: une thématique de discussion nécessaire pour un avenir commun », in *La médiatisation de l'histoire, ses risques et ses espoirs*, Bruylant Bruxelles, 2005, p.19
- (115) Agnès Chauveau, Philippe Tétart, *Questions à l'histoire des temps présents*.. op.cit, p.26.
- (116) ايمانويل لوردا لاديري « أنا صحفي » مقابلة بمجلة *Médias* العدد 9، جوان 2006.
- (117) Jean Lacouture, *Les impatients de l'histoire. Grands journalistes français de Théophrase Renaudot à Jean Daniel*, Grasset, 2009, 428p.
- (118) الكتابة التاريخية بين " الإحتراف " و " الهواية " . تعريب عبد الأحد السبتي لمقال كرزيسيتوف بوميان الصادر بمجلة *Le Débat* (العدد 104 ص 171 - 178) بعنوان : *L'unité : intrinsèque de l'histoire*
- (119) « Le journaliste et l'historien ont chacun besoin l'un de l'autre », entretien avec le journaliste Robert Fisk, *Politis*, 10 novembre 2005.
- (120) عبدالله العروي، مفهوم التاريخ، الجزء الأول، ط 1 بيروت، 1992، ص 69.
- (121) Gina Stoicin, *Comment comprendre l'actualité ?* Presses de l'université du Québec, 2006, p.151.
- (122) عبد الله العروي، نفس المرجع والصفحة.
- (123) Jacques Julliard, *Chroniques du septième jour*, Le seuil, 1991, p.10.

(124) *Ibid*, p.13.

(125) عبد الله العروي، *نفس المرجع والصفحة*.

(126) صحيفة النهار اللبنانية، مقابلة مع هنري لورنس بتاريخ 21 كانون الثاني 2006.

(126) Cité par Jean-François Soulet, *op.cit*, p.110

(127) Eric Dupin, « Le journaliste » (table ronde), in *Ecrire l'histoire du temps présent*, *op.cit*, p.372

(128) Jacques le Goff, « La vision des autres: un médiévisite face au temps présent », in *Questions à l'histoire des temps présents*, *op.cit*, p.108

(129) *Ibid*

(130) Eric Dupin, « Le journaliste », *op.cit*, p.372

(131) Yves Lavoine, « Le journaliste, l'histoire et l'historien ». *Les avatars d'une identité professionnelle* (1935-1991), in, *Réseaux*, n°51, CNET, 1992, pp.41-43.

(132) *Ibid*, p.43.

(133) Jean Lacouture, « L'histoire immédiate », *op.cit*, p.244.

(134) رياض نجيب الريس، قبل أن تبهت الألوان، صحافة ثلاث قرن، رياض نجيب الريس للكتاب والنشر، 1991.

(135) Jacques Julliard, *Chroniques du septième jour...op.cit*, p.9

(136) أكد تيموتي كارتون أش أن هناك اهتماماً متزايداً من لدن المؤرخين الأمريكيين للتأليف في تاريخ الزمن الراهن وأن هؤلاء الآخرين يصفون ما يكتبونه « بالمسودات الأولية للتاريخ » وأن مادة هذا التاريخ تقع في مثلث الصحافة والتاريخ والأدب.

(137) كرزيستوف بوميان، *نفس المرجع*، ص4.

(138) François Bédarida, in René Remond (dir), *Etre historien*, ...*op.cit*, p.285

(139) Henry Rousso, E.Conan, *Vichy un passé qui ne passe pas*, Paris, Fayard, 1994, p.283.

(140) Sonia Combe, *Archives interdites. Les peurs françaises face à l'histoire contemporaine*, Paris, Albin Michel, 1994, pp.314-316.

(141) Jean Lacouture, *op.cit*, p.251

* كان من بين أشهر الإعلاميين الفرنسيين الذين بسطوا التاريخ للجمهور العريض خلال خمسينات وستينات القرن الماضي وخاصة من خلال برنامج إذاعي عنوانه: *منبر التاريخ* *La tribune de l'histoire*

(142) Gérard Noiriel, *Sur la « crise » de l'histoire*, Paris, Gallimard, 2005, p.58

(143) Cité par le journal *Le Monde*, 18 mars 1993.

(144) بناصر البعزاتي « التاريخ علماً » في *كتابة التواريخ*، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاشيد الجديدة - البيضاء، 1999، ص100.

(145) ج هرنشو، علم التاريخ، تعريب وتعليق عبد الحميد العبادي ط 1، دار الحداثة، بيروت 1988، ص142.

الباب الثاني

إشكاليات تاريخ الزَّمن الرَّاهن وخصوصياته

المبحث الأول: الإشكاليات أو الموانع والدوافع

إن معالجة تاريخ الزّمن الرّاهن قد أثارت اعتراضات واحترازات قويّة كما سبق بيانه. ولقد تواصلت موجة التشكيك والرّفص هذه حتّى بعد اقتحام المؤرّخين المحترفين هذا الحقل الإشكالي. والواقع أن الاعتراضات والتحفظات المذكورة فضلا عن التّنبيهات المتكرّرة إلى جملة المحاذير الملازمة لمثل هذه التناولات في التّأليف التاريخي لهي في الحقيقة على جانب من الوجاهة غير قليل كما سنبيّن ذلك بعد قليل. ويختزل المناوئون لهذا الحقل التّخصّصي اعتراضاتهم، التي يسمّونها، من باب التلطيف، عقبات أو عوائق، في أربع نقاط. وهي تدور على مسألة القرب أي عدم اتخاذ مسافة من الأحداث، وعدم معرفة بقية التّاريخ أو مآل الأوضاع ومصيرها، ومسألة تعدّد الإطلاع على المصادر الأرشيفية، وأخيرا مسألة موضوعية وما أدراك ما الموضوعية.

سنتناول أدناه كل نقطة من هذه النّقاط ببعض الشروح.

I - "البدونات" الأربعة :

عادة ما كان يروق للمؤرخين الذين كانت لديهم إحترازات شديدة على التاريخ «السّاخن» أن يعرفوه على نحو انتقاصي تهجينيّ من خلال صفّ سلسلة من «البدونات»⁽¹⁾ في أثناء حدّه. هكذا وصم بيار نورا، كما سبق أن رأينا هذا التّاريخ بأنّه « من دون موضوع، ومن دون قواعد، ومن دون تعريف.» وأضاف مؤرّخون آخرون « من دونات » أو « بدونات » أخرى من قبيل: من دون مصادر أرشيفية، من دون مسافة زمنيّة، من دون موضوعية، من دون اكتمال حلقات، أي أنّه تاريخ غير منته إلخ...

وقد كتّف روبر فرانك أهم ما يؤخذ على الباحثين في تاريخ الزّمن الرّاهن في الفقرة التالية: «إنهم [معارضو التاريخ القريب] ما برحوا يذكّرون بعقبات كأداء عديدة يمكن إجمالها في أربع وهي: القرب ونقص المسافة الزّمنية أو انعدامها والحيز الضروري للفرز والترتيب [...] وعدم معرفة بقية التاريخ [...] وغياب الأرشيفات [...] وغياب البعد النّقدي، فالمؤرّخ متورّط في زمنه متدبّق فيه...»⁽²⁾

لنستعرض أدناه " البدونات " الأكثر تكرّرا.

1 - قضية غياب المسافة الزمنية:

تأتي قضية انعدام المسافة الزمنية الضرورية (أو نقصها الكبير) بين الباحث وموضوع بحثه على رأس القرائن والتحفظات المنهجية التي يحشدّها معارضوتاريخ الزمن الرأهن للطعن في جدواه والخطأ من قيمة نتائج⁽³⁾، وتبخيص البحوث التي تباشر تاريخاً ساخناً متوتراً تفتقر موادّه ومصادره إلى الحد الأدنى من الاختمار. يقول هنري روسوفي هذا المعنى :

« إن مثل هذا التاريخ يفتقر إلى المسافة الضرورية، ومن ثمّ فهو يعاكس قاعدة أساسية مؤداها أن الأحداث المقفلة هي الأقرب إلى المعرفة التاريخية.. »⁽⁴⁾

فعلاً، لقد كان الرأي دائماً أن اتخاذ مسافة من الحقبة موضوع الدرس والمعالجة أكثر من ضروري بالنسبة للمؤرخ ذلك أن المقاربة الموضوعية لا تستقيم في غياب هذه المسافة فهي بمعنى من المعاني بمثابة المبدأ أو الشرط المقدس.

وعادة ما يستدلّ الطاعنون في جدوى البحث في التاريخ المتوتر، في تبدلاته المتلاحقة وتحولاته السريعة، بالمثل الفرنسي القائل: « لن ترى الصورة إلا إذا كنت خارج إطارها » ليبيّنوا أن القرب من مسرح الأحداث قد يتيح رؤية جزئية واضحة ولكنه يحرم بالبداية من الرؤية الشمولية لجميع الأبعاد والتعرجات للمرئي المنظور .

إن احترام الشرط المتعلّق بتوفّر المسافة الزمنية والاحتماء بهذه الأخيرة، من شأنه أن ينعأى بالباحث عن الأحكام المتهافّة، والإقرارات الفائرة، ويسمح بالتالي بتحرّي الحقيقة، وهو ما يضيف على نتائج البحث واستخلاصاته قدراً عالياً من الرصانة والمصادقية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّه بانقضاء فترة زمنية مهمة نسبياً يزداد احتمال العثور على مصادر جديدة تساهم في إغناء المعرفة بالفترة المدروسة. وثمة مزية أخرى ما انفك يشدّد عليها المدافعون عن « قدسية المسافة » وقوامها أنّه كلّما باشر المؤرخ الماضي « من أسفل » en aval كلّما كان قادراً على استكناهه - معنى - أو - معاني هذا الماضي⁽⁵⁾.

2 - مسألة التعاطي مع تاريخ غير منته أو غير مكتمل الحلقات:

إن لمسألة عدم المعرفة ببقية التاريخ la suite de l'histoire، أو الجهل بنتيجة الحدث ومآله، علاقة وطيدة بالقضية السابقة المتعلّقة بالمسافة الزمنية، ذلك

أن توافر المسافة أو الفسحة أو الحيز الزماني الكافي ينطوي ضمناً على معرفة ما تلا الحادثة أو مآل الأوضاع وتداعياتها المباشرة والبعيدة .

إن مؤدى هذه العقبة الثانية أن الباحث، في الوقائع الفائرة الساخنة لا يعرف نتيجة أو عاقبة ما يدرس أو ما يخبئه الغد. وهذا هو الفرق الكبير بينه وبين زملائه في بقية الاختصاصات التاريخية الأخرى إذ أن هؤلاء الآخرين يعرفون مسبقاً مآل الأوضاع ومصيرها بعد وقوع الحوادث التي يؤرخون لها لأنهم ببساطة يعالجون أحداثاً ماضية منتهية، وهوما يسهل عليهم القيام بعمليات الفرز والتنضيد والبناء والتحليل والنقد والتأويل واستخلاص النتائج...

فعلاً، إن مؤرخي القديم والوسيط والحديث يتعاملون مع تاريخ استكمل ملامحه تقريباً، تاريخ تشكلت مفرداته وأخذت قالبها النهائي. أما مؤرخ الزمن الراهن فإنه يقارب تاريخاً لم تستجمع حلقاته ولم تتوافر جميع عناصره، ذلك أن تفسير ما هو متفاعل ليس بالأمر الهين.

ويعترف فرنسوا بيداريديا أن المشكل الرئيس الذي يواجه الباحث في التاريخ القريب يتلخص في كون هذا الأخير مطالب « بتحليل سيرورة وتأويلها وهولاً يعلم نتيجتها ونهايتها. وبعبارة موجزة » فإن عليه البحث في سيرورات غير منتهية. »⁽⁶⁾. وقد استشهد بيداريديا بما أسر به المؤرخ هنري بيرين Henri Pirenne في استهلال تأليفه الضخم المعنون: تاريخ بلجيكية، بأن الجزء الذي أرهقه هو الجزء الأخير الذي كرّسه للعقبة المعاصرة. يقول بيرين: « كان عليّ أن أحتفظ بالوقائع الهامة أي تلك الوقائع التي انجلت عن نتائج خطيرة. ولكن كيف بإمكانني أن أحدّد الوقائع المذكورة ؟ من أين لي أن أقدر تأثير الحدث إذا كنت أجهل النتيجة أو العاقبة »⁽⁷⁾.

ومن بين الذين ناصرُوا الرأي القائل باستحالة كتابة تاريخ الزمن الراهن من شدّد بقوة على هذه العقبة الثانية منكر آية خاصية تاريخية على ما اعتبره مجرد وقائع راهنة. استمع إليه يصرّح، دون موارد: « إن خلع الصفة التاريخية على حوادث لم تنته بعد، يعتبر أكذوبة.. »⁽⁸⁾.

وجوهر الجوهر إن تاريخ الزمن القريب هو زمن مبتور من مستقبله. وبما أن بقية هذا التاريخ مجهولة فإن عملية الفرز والترتيب المنهجي تصبح جدّ صعبة ماحداً بالبعض إلى القول إن الباحث في تاريخ الزمن الراهن لا يمكن أن يتمتع بصفة مؤرخ بل هو أقرب إلى صحفي متنور ومن درجة ثانية.

وجدير بالذكر، في خاتمة هذه الإلمامة الخاصة بعدم معرفة نتيجة الحدث أوبقية التاريخ أن بول ريكور ميّز بين الزّمن المغلق le temps clos والزّمن المنقوص أوغير المكتمل le temps inachevé وهوزمن الباحث في التاريخ القريب.

3- مسألة تعدّر الإطلاع على المصادر الأرشيفية:

«تاريخ الزّمن الرّاهن، تاريخ بدون مصادر أرشيفية»⁽⁹⁾. هذه واحدة من أهم الحجج التي يرفعها المشكّكون في « علميّة » هذا الحقل التّخصصي المثير للجدل.

والحق أن عدم تمكين الباحثين في التاريخ القريب من الإطلاع على المصادر الأرشيفية لهومن أهم المشاكل التي يصطدم بها كلّ من يريد اقتحام هذا الضرب من الكتابة التاريخية.

وترتفع الأصوات اليوم - لاسيما في الغرب - منادية بتقليص الآجال القانونية المتعلّقة بفتح دور المحفوظات الرّسمية أمام جمهور الباحثين. بل هناك من طالب بمراجعة قوانين الإطلاع على فحوى الأرشيفات وتحيينها في اتجاه يسهّل مهمّة مرتادي تلك الأرشيفات⁽¹⁰⁾. ولم ينضك الباحثون من مؤرخين وصحافيين وبيوغرافيين وعلماء سياسة واجتماع ، وغيرهم، يصمون القوانين الجاري بها العمل «بالبالية» بما أن الباحث لا يُمْكِن من الوثائق إلا بعد أن يشوبها الإصفرار وكأن أمّاطة الغبار عنها بات شرطا من شروط الحياد العلمي .

ويرفض الباحثون الرّأي القائل بأن المصادر الشفوية يمكن (في غياب الوثائق المكتوبة) أن تعوّض المصادر الأرشيفية إذ يعتبرون هذه الأخيرة أعلى قيمة بما أنها قد « تركت عن غير قصد »، في حين أن المصادر الشفوية لا تعدوأن تكون مصادر مثارة sources provoquées.

وصفوة ما تقدّم أن مصادر « التاريخ الفوريّ غير فوريّة » على حدّ قول جاك لوغوف⁽¹¹⁾ الأمر الذي حدا « بأعداد مهمة من الباحثين إلى العدول عن الاهتمام بتاريخ زمنهم»⁽¹²⁾. لأنهم اعتبروا « الكرع من معين الأرشيف» شرطا لا بد منه لإنجاز بحوث جادة خليقة بالصفة العلمية .

لعلّ من أعقد القضايا التي يطرحها مناوؤو والتاريخ الرأهن هي تلك المتعلقة بشكوكهم حول... « موضوعية » الباحث في هذا العنوان الاسطوغرافي باعتبار أن هذا الأخير يبحث في المعيش واليومي والمتفاعل فهو منغمس في لحظته وفي زمانه لا فكاك له من تأثيراته وضغوطه المتعددة وتجاذباته الكثيرة وتناقضاته التي لا عد لها ولا حصر.

أنّى لهذا الباحث، والحالة هذه، أن يكون بمنأى عن المناخ العام المشبع، في الأعم الأغلب بالانفعالات وأن يضع كل هذه « الأشياء » على مبعده منه وأن يفكر في موضوعه بما يكفي من الهدوء والتجرد والأناة والحذر والتثبت الرّصين، بحيث يمكن له أن يصف الميول دون ميل، ويصور الأهواء دون هوى، ويستعرض الرؤى والطروحات دون خلفية فكرية أو إيديولوجية فاضحة.

إن أهم ما شدد عليه البعض ممن نسبوا لأنفسهم صفة الدّفاع عن هوية البحث التاريخي ما يحفّ بالاشتغال على الرأهن من مزالق ومحاذير ليس أقلها العواطف والانفعالات والميولات الإيديولوجية. بل ذهب الأمر ببعض من « المتشددين » إلى اعتبار البحث في التاريخ القريب « انحرافاً منهجياً ».

تتعلّق المسألة إذن بعقبة ذات بعدين: البعد الأول منهجيّ وهو ما لا يحتاج لمزيد شرح برأينا، أمّا الثاني فيهم جانب آداب مهنة المؤرّخ وأخلاقياتها أي الجانب الدييونطولوجي .

لا مندوحة عن التذكير هنا أن قضية الموضوعية في التّاريخ قد احتلت دائماً المركز في اهتمامات المؤرّخين وذلك لعلاقتها الوطيدة بمسألة الحقيقة التاريخية. وظلّت أشنع تهمة يمكن أن تلصق بالمؤرّخ وأقاسها الابتعاد عن الموضوعية. ولقد استمر هذا لأمد طويلة قبل أن تتغير « المعايير » بعض الشيء تحت تأثير مؤرخين - ابستمولوجيين من أمثال بول فاين وميشيل دي سارتوكما سنلّمح إلى ذلك أدناه .

كانت تلك - على وجه الإجمال - أهم الاعتراضات ذات الطابع الابستمولوجي والمنهجي على التّاريخ القريب. وكما يبدو للوهلة الأولى فإن التّحفظات المذكورة على جانب من السداد غير قليل كما ذكرنا، وواضح كذلك أن هذا الموضوع واسع الأرجاء متشابك المسالك. إذ أن كلّ اعتراض من الاعتراضات المذكورة يمكن أن

يشكل موضوع بحث خاص. أما في إطار دراستنا العامة هذه فيهمنا تكثيف أبرز الردود على تحفظات الناعمين على تاريخ الزّمن الرّاهن فيما يلي :

II- اعتراضات وتحفظات لا تحول دون الاشتغال على تاريخ الزّمن الرّاهن.

دافع مؤرخوالتاريخ القريب عن حقل تخصصهم، وحشدوا العديد من البراهين للردّ على اعتراضات المشككين في القيمة العلمية لإنتاجهم، ودعوا بالمناسبة، إلى تجاوز ما اعتبروه من قبيل المساجلات والمماحكات العقيمة باعتبار أن التحديات التي تواجه الباحث في تاريخ الزّمن الرّاهن ليست كلّها أصلية ومخصوصة بهذا العنوان من الكتابة التاريخية. وإننا لمجملون لردود هؤلاء فيما يلي :

1 - بصد المسافة الزّمنية:

كان ردّ أنصار تاريخ الزّمن الرّاهن حول القضية المنهجية المتعلقة بانعدام المسافة الزّمنية وما أثارته من تحفظات قوية، أن وجود القاصلي الزّمني بين الباحث وموضوعه لا يضمن بالضرورة الموضوعية المنشودة. وراكموا لتزكية رأيهم هذا أمثلة عديدة، تصيدوها هنا وهناك، عن تحيز باحثين، خلال فترات زمنية بعيدة.

يقول فرنسوا بيداريدا في هذا الخصوص:

«لقد دلّت عديد الأمثلة أنّه ليس من الضروري توافر مسافة زمنية كي تستطيع قيس الظواهر وتحديد معانيها..»⁽¹³⁾.

ويجمل جان بيار ريوآراء داحضي فكرة استحالة كتابة التاريخ الرّاهن كتابة علمية في غياب المسافة الزّمنية المارّ ذكرها في الفقرة التالية: «إن فكرة غياب المسافة الزّمنية لا تستقيم [كما يقولون] لأن المؤرخ نفسه حينما يفرغ محفظة أدواته⁽¹⁴⁾ ويجرب فرضيات عمله، يخلق دائما، في كلّ الأمكنة، وفي كلّ الأزمنة » المسافة « الشهيرة..»⁽¹⁵⁾.

ومن الآراء الكثيرة التواتر، في هذا الخصوص، « أن قضية المسافة تبقى نسبية في نهاية المطاف»، ذلك أن كتابات تاريخية عديدة تعدّ اليوم من المصادر الأساسية في كتابة التاريخ العام للإنسانية جاءت بأقلام مؤرخين في الرّاهن وحوله، دون أن تفصل بينهم وبين موضوعاتهم مسافة زمنية. ويأتي في مقدمة هؤلاء هيروودوت، وتوسيديد⁽¹⁶⁾، وابن خلدون، وميشليه وغيرهم .

وفي مقابل ذلك فإن توافر المسافة بالنسبة للأزمنة البعيدة عن الباحث لا يؤمن بالضرورة ما يكفي من « الموضوعية » لمقاربة تلك الحقب إذ أن بعض الحوادث التي تنتمي إلى التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث، لدى عديد الشعوب لم تسلم من ذاتية الحاضر ورهاناته، بمعنى أن الخوض فيها مازال ماثرا للغط والمساجلات الساخنة. وهو فوق ذلك، موسوم - أحيانا - بالانفعالات والعواطف المتوقدة والتكليف الإيديولوجي والسياسي. ويمكن أن نستدل على سبيل التمثيل ببعض اللحظات الفارقة في التاريخ الإسلامي وتحديدًا فجر الإسلام، أو ما أثاره الاحتفال بالمئوية الثانية للثورة الفرنسية عام 1998 من ردود أفعال متشنجة حول تأويلات ما حدث عام 1789 أو عام 1893⁽¹⁷⁾، الأمر الذي دفع بأحد الباحثين إلى القول: « إن العواطف المشبوبة التي تثيرها احتفاليات إحياء ذكرى الثورة الفرنسية ستتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل وإلى ما لا نهاية.. »⁽¹⁸⁾. وقد اختزل روني ريمون كل هذا في الفقرة القصيرة التالية: « لقد برهنت التجربة على أن البعد *l'éloignement* لا يضمن الموضوعية والدليل الساطع على هذا، الانفعالات التي أثارها الثورة الفرنسية والتي لم تخمد بعد .. »⁽¹⁹⁾.

وبالجملة فإنه يبدو واضحا من خلال المثال الأنف الذكر أنه ولئن توافر الباحث في بعض الأحيان على مسافة زمنية مهمة فإن « المسافة الذهنية » تكون محدودة اعتبارا إلى أهمية الرهانات والإكراهات المسلطة عليه وعلى زملائه.

لم يقف مؤرخو الزمن الراهن مكتوفي الأيدي أمام انتقادات خصومهم من المهنيين بل إنهم اجتهدوا في اجترار أدوات منهجية جديدة لمعالجة الراهن وابتكار مسافة من نوع آخر بينهم وبين الحوادث التي يؤرخون لها أي مسافة منهجية أكثر منها مسافة زمنية⁽²⁰⁾ يشغل فيها الحس الموضوعي الذي اعتاد عليه المؤرخ من الوجهة النظرية حيزا كبيرا حتى يبعد عن ذاته الظواهر والأحداث المعروضة للنقاش.

ليس هذا فحسب، بل إن هؤلاء قد ذهبوا إلى أكثر من ذلك حين اعتبروا « المسافة الزمنية » عائقا بين الباحث وموضوعه. استمع إلى ما قاله روني ريمون في هذا المعنى: « إن المسافة الزمنية تحرم المؤرخ من شهادات لا تعوض، وتعد مهمته المتمثلة في الولوج إلى ذهنيات وسلوكيات زمن مغاير.. »⁽²¹⁾.

إن ما عناه ريمون أنه بإمكان المؤرخ تحويل غياب المسافة الزمنية من عقبة أوعيب إلى حسنة أو فائدة. ويحضرنا هنا المثال الكثير التواتر لمارك بلوك صاحب كتاب الهزيمة الغريبة الذي ألفه خلال الحرب العالمية الثانية كما أسلفنا القول

والذي ردّ على الذين انحوا عليه باللائمة لمقاربته للتاريخ الآنّي بقوله: « إذا كان الزّمن الرّاهن قريباً جداً كي يشرع في كتابته. متى يبدأ الزّمن الماضي الذي يبلغ فيه المؤرّخ نوعاً من الحال الموضوعية الطبيعية؟ »⁽²²⁾.

إن المعيش يتيح للمؤرّخ امتيازاً كبيراً يتمثّل في «تمتّعه»، من التّوهلة الأولى بفكرة دقيقة عن مناخ « اللحظة » والحالة المعنوية العامة للموضوع قيد المعالجة.

ولقد خلص لوسيان فيفر، بعد طول تفكير وتأمل حول إسهام المعيش في البحث التاريخي، إلى أن هذا الأخير - وحده - يمكن من فهم التّعقد باعتباره مقدّة رئيسية للواقع البشري. وطالب لوفيفر بمغالبة الزّمن الذي يفقد الوقائع مذاقها ويشوّهها. والسبيل الوحيد أمام المؤرّخ لكسب هذه المعركة، بالنسبة إليه، هي الإسراع، دون أدنى تأخير، بمعالجة حوادث الزّمن الذي نعيشه. ويضيف لوفيفر: « كل شيء معقد على نحورهيّب. ولكن هل من الحكمة، كرد فعل على هذا التّعقد، وهذه الحيوية الدافقة انتهاج أسلوب الانتظار؟ وبطبيعة الحال فإن الزّمن يبسط، وكذلك الشّأن بالنسبة للموت. إن الهيكل العظمي [...] الذي يتم إخراجه تابوتاً متعضّناً لهوأكثر » بساطة « من » الحي « الذي أودع القبر مفعماً بالقوّة وأحياناً بالحيوية. إن الحيّ هو الذي يعيننا. الحياة في تعقّدها - الحياة العضوية كما الحياة النفسانية... »⁽²³⁾

سنردّد إجمالاً للقول، حول هذه القضية، مع جرار نواريل أنه « لا المسافة الزّمنية، ولا الحياد المفترض للمؤرّخ سيجعلان الموضوعية تتقدّم، ولكن نوعية الإشكاليات التي نطرحها على المصادر بغية فهم الماضي بله شرحه عوض الحكم عليه كما يفعل الخبير أو النّائب العام.. »⁽²⁴⁾.

2 - بصدّق الاشتغال على تاريخ غير منته

«إن عدم استكمال الموضوع كل ملامحه وسماته لا يمكن أن يشكّل عقبة [أمام الباحث] البتّة كما برهنت على ذلك النّجاحات العديدة والمدوّية لمؤلّفات كرّسها أصحابها للفترة المعاصرة جدّاً»⁽²⁵⁾. هذا ما صدح به فرنسوا بدريدا، بكلّ وضوح وقوّة، في معرض ردّه على من اعتبر « عدم معرفة مآل الأوضاع ومصيرها بالنسبة لحدث معيّن عائقاً ابستمولوجياً، ومن ثمّ ثغرة منهجية كبيرة. ويضيف بداريديا في نفس المعنى: «فوق ذلك أعتقد أنه لا يوجد مؤرّخ واحد اليوم يجهل الحقيقة البديهية التي قوامها أن البناءات التاريخية، مهما بلغت من الاتقان والكمال، توثيقاً وصياغة، فإنها تظلّ بالنهاية بنايات وقتية.. »⁽²⁶⁾.

وفي مقابل ذلك فإن توافر المسافة بالنسبة للأزمنة البعيدة عن الباحث لا يؤمن بالضرورة ما يكفي من « الموضوعية » لمقاربة تلك الحقب إذ أن بعض الحوادث التي تنتمي إلى التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث، لدى عديد الشعوب لم تسلم من ذاتية الحاضر ورهاناته، بمعنى أن الخوض فيها مازال مثارا للغلط والمساجلات الساخنة. وهوفوق ذلك، موسوم - أحيانا - بالانفعالات والعواطف المتوقدة والتكليف الإيديولوجي والسياسي. ويمكن أن نستدل على سبيل التمثيل ببعض اللحظات الفارقة في التاريخ الإسلامي وتحديدًا فجر الاسلام، أو ما أثاره الاحتفال بالمئوية الثانية للثورة الفرنسية عام 1998 من ردود أفعال متشنجة حول تأويلات ما حدث عام 1789 أو عام 1893⁽¹⁷⁾، الأمر الذي دفع بأحد الباحثين إلى القول: « إن العواطف المشبوبة التي تثيرها احتفاليات إحياء ذكرى الثورة الفرنسية ستتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل وإلى ما لا نهاية.. »⁽¹⁸⁾. وقد اختزل روني ريمون كل هذا في الفقرة القصيرة التالية: « لقد برهنت التجربة على أن البعد l'éloignement لا يضمن الموضوعية والدليل الساطع على هذا، الانفعالات التي أثارها الثورة الفرنسية والتي لم تخمد بعد .. »⁽¹⁹⁾.

وبالجملة فإنه يبدو واضحا من خلال المثال الأنف الذكر أنه ولئن توافر الباحث في بعض الأحيان على مسافة زمنية مهمة فإن « المسافة الذهنية » تكون محدودة اعتبارا إلى أهمية الرهانات والإكراهات المسلطة عليه وعلى زملائه.

لم يقف مؤرخو الزمن الراهن مكتوفي الأيدي أمام انتقادات خصومهم من المهنيين بل إنهم اجتهدوا في اجترار أدوات منهجية جديدة لمعالجة الراهن وابتكار مسافة من نوع آخر بينهم وبين الحوادث التي يؤرخون لها أي مسافة منهجية أكثر منها مسافة زمنية⁽²⁰⁾ يشغل فيها الحس الموضوعي الذي اعتاد عليه المؤرخ من الوجهة النظرية حيزا كبيرا حتى يبعد عن ذاته الظواهر والأحداث المعروضة للنقاش.

ليس هذا فحسب، بل إن هؤلاء قد ذهبوا إلى أكثر من ذلك حين اعتبروا « المسافة الزمنية » عائقا بين الباحث وموضوعه. استمع إلى ما قاله روني ريمون في هذا المعنى: « إن المسافة الزمنية تحرم المؤرخ من شهادات لا تعوض، وتعد مهمته المتمثلة في التلوج إلى ذهنيات وسلوكيات زمن مغاير.. »⁽²¹⁾.

إن ما عناه ريمون أنه بإمكان المؤرخ تحويل غياب المسافة الزمنية من عقبة أوعيب إلى حسنة أو فائدة. ويحضرنا هنا المثال الكثير التواتر لمارك بلوك صاحب كتاب الهزيمة الغربية الذي ألفه خلال الحرب العالمية الثانية كما أسلفنا القول

والذي ردّ على الذين انحوا عليه باللائمة لمقاربته للتاريخ الآتي بقوله: « إذا كان الزّمن الرّاهن قريباً جداً كي يشرع في كتابته. متى يبدأ الزّمن الماضي الذي يبلغ فيه المؤرّخ نوعاً من الحال الموضوعية الطبيعية؟ »⁽²²⁾.

إن المعيش يتيح للمؤرّخ امتيازاً كبيراً يتمثّل في «تمتّعه»، من الوهلة الأولى بفكرة دقيقة عن مناخ « اللحظة » والحالة المعنوية العامة للموضوع قيد المعالجة.

ولقد خلص لوسيان فيفر، بعد طول تفكير وتأمل حول إسهام المعيش في البحث التاريخي، إلى أن هذا الأخير - وحده - يمكن من فهم التّعقّد باعتباره مقدّة رئيسية للواقع البشري. وطالب لوفيفر بمغالبة الزّمن الذي يفقد الوقائع مذاقها ويشوّهها. والسبيل الوحيد أمام المؤرّخ لكسب هذه المعركة، بالنسبة إليه، هي الإسراع، دون أدنى تأخير، بمعالجة حوادث الزّمن الذي نعيشه. ويضيف لوفيفر: « كل شيء معقّد على نحو رهيب. ولكن هل من الحكمة، كرد فعل على هذا التّعقّد، وهذه الحيوية الدافقة انتهاز أسلوب الانتظار؟ وبطبيعة الحال فإن الزّمن يبسط، وكذلك الشأن بالنسبة للموت. إن الهيكل العظمي [...] الذي يتم إخراجه تابوتاً متعفنًا لهو أكثر » بساطة « من » الحي « الذي أودع القبر مفعماً بالقوّة وأحياناً بالحيوية. إن الحيّ هو الذي يعنينا. الحياة في تعقّدها - الحياة العضوية كما الحياة النفسانية... »⁽²³⁾

سنردّد إجمالاً للقول، حول هذه القضية، مع جرار نواريل أنه « لا المسافة الزّمنية، ولا الحياد المفترض للمؤرّخ سيجعلان الموضوعية تتقدّم، ولكن نوعية الإشكاليات التي نطرحها على المصادر بغية فهم الماضي بله شرحه عوض الحكم عليه كما يفعل الخبير أو النّائب العام... »⁽²⁴⁾.

2 - بصدّق الاشتغال على تاريخ غير منته

« إن عدم استكمال الموضوع كل ملامحه وسماته لا يمكن أن يشكّل عقبة [أمام الباحث] البتّة كما برهنت على ذلك النّجاحات العديدة والمدوّية لمؤلفات كرّسها أصحابها للفترة المعاصرة جدّاً »⁽²⁵⁾. هذا ما صدح به فرنسوا بدريدا، بكلّ وضوح وقوّة، في معرض ردّه على من اعتبر « عدم معرفة مآل الأوضاع ومصيرها بالنسبة لحدث معيّن عائقاً ابستمولوجياً، ومن ثمّ ثغرة منهجية كبيرة. ويضيف بداريديا في نفس المعنى: «فوق ذلك أعتقد أنه لا يوجد مؤرّخ واحد اليوم يجهل الحقيقة البديهية التي قوامها أن البناءات التاريخية، مهما بلغت من الاتقان والكمال، توثيقاً وصياغة، فإنها تظلّ بالنهاية بنااءات وقتية... »⁽²⁶⁾.

ويذهب المدافعون عن تاريخ الزّمن الرّاهن، في سعيهم إلى التّأصيل المنهجي والنّظري لهذا الأخير، إلى اعتبار العائق المذكور «عنصراً إيجابياً أوفضيلة من الفضائل» لا عقبة. تماماً كما كان شأنهم مع قضية انعدام البعد الزّمني الكافي بين المؤرّخ وموضوعه.

ما هي مزايا عدم معرفة مآل الأوضاع ومصيرها بعد وقوع الحادثة التي يؤرّخ لها المؤرّخ ؟

إن هذا الزّمن الرّاهن «المبتور من مستقبله» يتيح حسب جاك لوغوف، من بين ما يتيح، لمؤرّخي كل الأحقاب التاريخية فهماً أفضل لدور الصدفة وللحرية المراقبة، لكن الحقيقية للبشر، وللاختيارات، وللتنوّع المحدود، ولكن الموجود، للاحتمالات...»⁽²⁷⁾.

ويذهب فرانسوا سولي إلى أن «مسألة جهل المؤرّخ بنهاية الأحداث التي يتناولها بالمعالجة لا تنطوي فقط على عيوب بل إنها تتوافر على جملة من المزايا. من ذلك أنّ «الجهل» المذكور يحضّ الباحث على التفكير في جميع الفرضيات وتقليب النّظر في كل الاحتمالات وهو ما يتطلّب منه تحليلاً شاملاً لجميع العوامل المرهونة بالتقدير...»⁽²⁸⁾.

ولقد سبق لجان لأكوتير أن ناقش هذه الفكرة - كما أشرنا إلى ذلك - ومن بين ما قاله في هذا الخصوص: «إن معرفة نتيجة معركة قد تدفع إلى سوء تقدير صلابة المهزوم وديناميته. إن التاريخ بما هو بحث في المتغيّرات وقياس لها سيكون ربما أفضل، حينما نمعن النّظر في مجراه، بصرف النّظر عن النتيجة. ولعلّ الطريقة المثلى لعزل هذا المجرى عن نهايته وتخصيصه وتسهيل «انفتاحه» هي أن نكون نحن متفتحين على كل الفرضيات»⁽²⁹⁾.

ومن الخلاصات المفصلية حول هذه القضية، ما وقفنا عليه من شبه اتفاق حول اعتبار عدم اكتمال حلقات الموضوع «فرصة مباركة» (فرانسوا بيداريدي) لنزع الحتمية عن التاريخ، وهو ما أشار إليه جان ليدوك، في عبارات أكثر وضوحاً: «إن شرط المسافة الزّمنية الذي يتضمّن معرفة «ما جرى تالياً»، ليس فقط عديم الفائدة بل إنّه مضرّ لأنه يؤدي إلى الغائية...»⁽³⁰⁾.

أمّا روبر فرانك فقد نافح بدوره عن نفس الفكرة في ألفاظ أكثر قوّة «إن عملية الاستقصاء حول غير المكتمل أوغير التّام إنما تساهم في نزع الحتمية عن

التاريخ وتنسب السلاسل السببية التي تكون شبكات « الملابس الجاهزة -le prêt-à-porter للمؤرخ. ويعتبر تاريخ الزمن الراهن في هذا الخصوص مختبراً جيداً لتدمير الحتمية السببية..»⁽³¹⁾.

وسنختم هذه الشواهد التي اغترفناها حول هذه القضية بما طرحته أزلت فارج Arlette Farge، في كثير من الثقة: «إن معرفة ما يجري لاحقاً، بالنسبة لي هو عبارة عن عرقلة وهو كذلك شبح مكار ولجوج. مثلما هو الحال أحياناً بالنسبة للبحث عن القطائع الموسومة بشدة. إن الزمن لينطوي على كثير من الخدع بالنسبة للمؤرخ..»⁽³²⁾.

كما توقفت فارج عند نفس الفكرة في نص آخر لاحق: « هناك لحظات ينبغي فيها لكلمات المؤرخ أن تقطع مع الحجة القائلة بأن ما يحصل بغتة أو عرضاً إنما كانت دلائله معلنة منذ مدة بعيدة. ثمة لحظات يتعين فيها على المؤرخ الكشف عن الجدة الخارقة للأحداث الجارية [..] كذلك يجب التعلق برواية ترفض أي شكل من أشكال الإقفال ومحاولة تحاشي أي شكل سلطاني للمعارف المكتسبة..»⁽³³⁾.

وعلى حد قول بول ريكور: « إن استخدام المستقبل السابق le futur antérieur في التاريخ يعدُّ من الأخطاء المنهجية ..»⁽³⁴⁾.

لنجل الملاحظة فنقول: إن عدم معرفة مآل الأوضاع ومصيرها بعد وقوع الحادثة أو الواقعة التي يؤرخ لها الباحث سيمكنه من اجتناب الحتمية والغائية أي ما سماه جان لاكوتير العقلنة البعيدة la rationalisation a posteriori .

3- بصد غياب المصادر الأرشيفية

سنعرض بالتفصيل في غضون الباب الثالث الذي كرسناه لمصادر التاريخ الراهن إلى جملة المعايينات والنتائج التي أسلمتنا إليها عملية التبثير على خصوصية مصادر هذا الضرب من الكتابة التاريخية.

وسنقصر همناً، في إطار هذا العنصر الفرعي الصغير، على قضية «حرمان» مؤرخ التاريخ القريب من الوصول إلى المصادر الأرشيفية «الطازجة» وتداعيات ذلك على طبيعة عمله وانتاجه. ولنا هنا ست ملاحظات.

وتتمثل أولى هذه الملاحظات في تصحيح خطأ بسيط شائع، إذ غالباً ما يتردد أن تاريخ الزمن الراهن هو تاريخ من دون مصادر. والصحيح أنه تاريخ من دون أرشيف

إذ أن للتاريخ القريب مصادره وهي مكتوبة، وشفاهية، ومصورة، ومسموعة إلخ..، كما سنعرض إلى ذلك في حينه .

وتدور الملاحظة الثانية حول القدسية التي تمّ إضافؤها في وقت من الأوقات، على الأرشيفات دون أن تعلق أصوات كثيرة للتنبيه إلى هنات المحفوظات الأرشيفية وثغراتها، وحتى « تلاعبات » القائمين والقيّمين عليها. إن أغلب تلك المحفوظات متقطعة ومنقوصة ومنقاة. وقد دُست فيها أحيانا وثائق « مختلقة » أو مشبوهة. ماذا يعرف الباحثون عن ظروف فرز الوثائق وانتخابها وإعدام البعض منها والإبقاء على البعض الآخر، سواء في مكاتب إدارتها الأصلية، في مرحلة أولى، أو على أيدي الأرشيفيين في مرحلة ثانية أي أنّها تعرّضت للغرلة، والغرلة الدقيقة جداً أحيانا. وينجم عن هذه الأسئلة أسئلة أخرى: فيم تمثلت الأفعال الشخصية للأرشيفيين الذين تعاقبوا على المؤسسة الأرشيفية؟ ماذا كانت معايير الانتقاء لديهم؟ ماذا كان مفهومهم، أو مفاهيمهم، « للمصلحة التاريخية » ؟ إلخ⁽³⁵⁾. إن ما نريد الخلوص إليه هو أن المغالاة في تقدير قيمة الأرشيف وحصر الحقائق في وثائق المحفوظات المكتوبة لم يعد بالأمر المقبول اليوم.

أما الملاحظة الثالثة فقوامها أن عدم تمكين الباحث من الاطلاع على الأرصدة الوثائقية المحددة بزمان وفق القوانين والتراتب المحددة لتلك العملية، وبالتالي عدم توظيفه لمصادر أصلية وأصول مصدرية في بحوثه لا يمكن أن يشكّل عائقاً دون كتابة تاريخ الزّمن الرّاهن كتابة « علمية ». وهنا لا بد من تنسيب هذه « القضية » إذ لوحظ في السنوات الأخيرة أن عدداً لا بأس به من المؤرّخين - وهو عدد ما انفك في ازدياد - نجحوا في تخطّي الصعوبة المذكورة من خلال حصولهم على تراخيص استثنائية من لدن القيّمين على أمور دور المحفوظات، بل إنّ لوحظ أيضاً نوع من السهولة النسبية في الحصول على مثل هذه التراخيص. يقول فيليب بواربيه في كتابه المعنون: مباشرة التاريخ، « لقد أصبحت هذه التراخيص الاستثنائية تسند بسخاء ممّا أتاح للمؤرخين الوصول إلى الأصول المكتوبة قبل الأجل القانونية.. ». هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّه بإمكان مؤرخ الزّمن الرّاهن أن يمتح من أصول مصدرية وأرشيفات نحو الأرشيفات الخاصة (وهي في تكاثر)، وأرشيفات الأحزاب والمنظمات، وكذا الصحافة، إذ تشكّل الجرائد الرسمية، على سبيل المثال، مصادر من يد أولى، وهي فوق ذلك سهلة المنال.

وتتمثل الملاحظة الرابعة في كون مؤرخ الزّمن الرّاهن محظوظ من حيث أن بوسعه الاشتغال على المصادر الشفوية وكذلك على ما يرد في المذكرات والسير

الذاتية أي ما يسمّى بالمصادر المستثارة، من بيانات ومعطيات. إن أهم ما يميّز مؤرخ التاريخ القريب عن بقية زملائه في الاختصاصات الأخرى أن بإمكانه إقامة حوار مع مصدره ممثلاً في الشاهد أو الفاعل بحيث تمت إعادة الاعتبار "للتاريخ بدون نصوص" l'histoire sans textes على ما سنتناوله بالتفصيل في باب تال.

أمّا الملاحظة الخامسة فمؤداها أن المصادر الأرشيفية قد لا تكشف النقاب في المستقبل عن الجديد الطريف والخطير ما يثور معرفتنا بالحوادث بشكل عميق وملحوظ. وسنكتفي هنا بما ذكره جان جاك بيبكر في هذا الخصوص، في خاتمة أحد كتبه الذي خصّصه لتاريخ فرنسا المعاصر جداً: «ليس من المؤكّد أن تنجلي الأرشيفات بعد فتحها أمام العموم، بعد عديد السنوات عن الكثير من الجديد بما أن الفاعلين أصبحوا يعتقدون أنه من الأكيد بالنسبة إليهم عرض ذكرياتهم، ووثائقهم للجمهور العريض. وبما أن الجرائد، بواسطة التقنية الاستقصائية، قد توفّقت في فكّ ألغاز عديد من الحوادث وإلقاء الأضواء على سلوكيات فاعليها.

إن ما يمكن أن نجعله هوفي الغالب ثانوي بالنسبة للسيرورة التاريخية»⁽³⁶⁾ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن على المؤرّخين المحترفين الإقرار بأن ما في وسعهم معرفته فور وقوع الحدث قد تزايد اليوم على نحو غير مسبوق كما أشار إلى ذلك الصحفي تيموتي كارتون آش في كتابه: تاريخ الحاضر.. والتحوّلات السياسية الدرامية في أوروبا (الجزء الأول). لقد لفت هذا الأخير نظر المؤرّخين إلى مسألة بالغة الأهمية بخصوص الوثائق مفادها أن ما يتمّ صياغته في الأوساط السياسية والديبلوماسية على الورق» قد تقلّص إلى حدّ كبير، ولذلك فإن على الباحثين والمؤرّخين أن يعنوا بتسجيلات الهاتف وأن يقرأوا البريد الإلكتروني إلخ..» فعلاً، لقد أدخلت وسائل الاتصال الحديثة «ثورة» في مجال تحصيل المعلومة واستقصائها بالنسبة للمؤرخ. ولقد جاءت تسريبات ويكيليكس الأخيرة لتزيد في تأكيد هذه الفكرة^(36مكرر).

أمّا الملاحظة الأخيرة فقوامها أن التاريخ لم يعد يعتمد على الوثيقة المكتوبة فحسب وذلك منذ القفزة الاستيمولوجية التي حقّقتها مدرسة الحوليات في مضمار تحصيل المصادر التاريخية ومعالجتها من خلال إعادتها النّظر في مفهوم الوثيقة نفسه. إنّ الجديد الأصيل الذي أضافته هذه المدرسة العتيدة، في هذا المضمار هو أن المؤرّخ أصبح يضفي صفة الوثيقة على هذا المصدر أوذاك وفق فرضياته ومساءلاته في إطار منهجية جعلت الإشكالية محور البحث ومرتكزه (التاريخ - المشكل) وهذا ما عناه المؤرّخ هنري - إيرينييه بقولته الشهيرة: «إن الوثيقة غير موجودة في حدّ ذاتها

بشكل مسبق عن تدخل المؤرخ». هكذا لم يعد التاريخ يعتمد فقط على الوثيقة المكتوبة بل كذلك على الجمعية الباحث وبراعته من ناحية وعلى ذخيرة التمثلات والتمثيل والعادات والتراث وما إليه، من ناحية أخرى.

4 - بصد الموضوعية:

لا شك أن القارئ قد انتبه إلى أن قضايا المسافة الزمنية وعدم اكتمال حلقات الموضوع أو معرفة ما سيجري لاحقاً، فضلاً عن الموضوعية هي متضافرة متواشجة تتضمن الواحدة منها الأخرى وتحيل عليها.

ولقد تأتينا قليلاً عند ردّ دعاة تاريخ الزمان الرأهن بخصوص مسألة القرب *proximité* لاسيما حجّتهم القائلة بأن وجود مسافة زمنية بين الباحث وموضوع البحث لا يضمن بالبدهة "الموضوعية" التي يصبوا إليها كل مؤرخ مما لا حاجة بنا إلى العودة إليه.

والحق أن «الموضوعية» في التاريخ هي من القضايا التي يتشعب فيها القول ويطول كما هو معروف، ومن ثمّ فإنه ليس في نيّتنا - لأسباب منهجية تملّحها حدود الموضوع الذي نتحرّك في إطاره - أن نخوض في هذه المسألة الكبيرة ولو بشكل مقتضب. وأقصى ما نودّ لفت النظر إليه أن آخر التأملات، حول هذه المسألة المركزية في البحث التاريخي، قد أثبتت أنه «لا توجد موضوعية، وإنما توجد تأويلات، ولا توجد وقائع إنما توجد تصوّرات..»⁽³⁷⁾. ويحضرنا في هذا الصدد ردّ المؤرخ الأمريكي أوجين فيبر Eugen Weber على سؤال وجّه إليه: "هل هناك موضوعية في التاريخ؟" إذ قال: «ليس هناك موضوعية. لا وجود إلا للمهنية..»⁽³⁸⁾.

وكان البنيويون أول من أنكر وجود كل معرفة موضوعية وعارضوا التفسيرات التي تتحدّث «عن العلم الواقعي الموضوعي» واعتبروا [أن المعرفة التاريخية تقع تحت تأثير الجوالايدولوجي والشعور القومي السائد..]⁽³⁹⁾.

وجدير بالذكر أن البحوث التاريخية قد عاشت على طموح الموضوعية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، لكنها لم تلبث أن خضعت لوطأة النسبية، بعد نهاية ستينيات القرن الماضي⁽⁴⁰⁾.

ولقد عاين هنري إيرينييه مارو، بمرارة، في استهلال كتابه المعروف: في المعرفة التاريخية، خلال طبعته الثانية كيف أن كلمتي «حقيقة» و«موضوعية»

باتتا مشبوهتين عند عشيرة المؤرخين بعد عام 1968 تحت التأثير القوي لعدد من المؤرخين الابستيمولوجيين نحوبول فاين وميشيل دي سرتو.

هكذا» أصبح المؤرخون يضعون الكلمتين المذكورتين بين علامتي تنصيص خشية من أن يوصموا بالسذاجة⁽⁴¹⁾. ولقد انصقل هذا التوجه على ترادف الأيام.

المبحث الثاني: خصوصيات تاريخ الزّمن الرَّاهن

بين الجديد منها والمتجدّد

تطرح خصوصيات تاريخ الزّمن الرَّاهن جملة من القضايا يأخذ بعضها برقاب بعض، بحيث تبدو في تواشج معقد بقدر ما هو طريف، بدءا بتعاصر الملاحظ (بكسر الحاء) والملاحظ (بفتح الحاء) مع ما يعنيه ذلك من مواجهة بين ذاكرة الأحياء (بما فيها ذاكرة المؤرّخ نفسه) والخطاب العالم le discours savant وفي كلمة الذاكرة والشّاهد والتّاريخ، ومرورا بمكانة الحدث والسياسي وتمثلاتهما وانتهاء بالطلب الاجتماعي على التاريخ وهو ما يطرح دورا جديدا على المؤرّخ اليوم. كل ذلك وسط لخبطة عامة عارمة ميّزت، بداية الألفية الثالثة وتحديدًا مطلع القرن الحادي والعشرين منها.

I- الذاكرة وما أدراك ما الذاكرة:

تعتبر الذاكرة (بالفرنسية *mémoire* وبالإنجليزية *memory*) أحد المكونات الأساسية لتاريخ الزّمن الرَّاهن وكذا إحدى خاصّياته المميّزة. يقول جان جاك بيبكير: «الذاكرة موضوع للتاريخ وعلى الأخصّ تاريخ الزّمن الرَّاهن والسبب في ذلك، بالنهاية، أنها هي التي تقود في الغالب التاريخ الجارية وقائعها...»⁽⁴²⁾

والذاكرة في تعريفها العام هي القدرة على التمثّل (الاستحضار) الإنتقائي للمعلومات (حوادث، مواقف إلخ..) والاحتفاظ بتلك المعلومات بطريقة منظّمة وإعادة انتاج البعض منها، أوكلها في زمن معيّن وتحت شروط محدّدة. بمعنى إعادة قراءتها لأنه من التعقيد إعادة تمثّل تلك المعلومات بسبب عامل النسيان الطبيعي أو المقصود.

إن الطّابع الاستظهارّي للذاكرة لا يجب أن يحجب عنّا كونها لا تشكّل استرجاعا مباشرا وشاملا للتجارب الماضية المعيشة بل هي على الأصح إعادة بناء وإعادة هيكلة لذلك الماضي. ليس مطلوبا منّا هنا التدقيق في حدّ الذاكرة، ولكن المهمّ منهجيا، برأينا التأكيد على أمرين اثنين:

أولا: إن الاشتغال على الذاكرة وعملها وآليات التّدكر من الأمور بالغة التعقيد، إذ تشير الدراسات المتخصصة إلى وجود أنماط أو نظم للذاكرة متعدّدة، ذلك

أن استدعاء المعلومات بعد مدة قصيرة جداً يختلف عنه اختلافاً بيناً من حيث الكم والكيف عن استعادة المعلومات بعد فترة أطول. وعليه فقد ميّز الباحثون المختصون بين الذاكرة القصيرة المدى، والذاكرة الطويلة المدى. ومن المعروف أن الذاكرة هي موضوع استفسارات فلسفية وإبستمولوجية هامة. وهو ما لا يسمح به مثل هذا المقام المحدد الهدف.

ثانياً: إن الذاكرة التي نقصد هي أوسع معنى وأغنى دلالة من تلك الوظيفة المعروفة المتمثلة في تحصيل معلومة أو تسجيلها، وحفظها أو تخزينها واستحضارها أو استدعائها لدى شخص ما في وقت ما. إنها تراث ذهني، وطائفة من الذكريات تغذي التصورات وتؤمن تلاحم الأفراد ضمن مجموعة معينة، أوفي نطاق مجتمع محدد. وتُلمّ بالتالي مختلف أعمالهم ومجمل أنشطتهم الحاضرة⁽⁴³⁾.

إن استخدام الذاكرة بالمعنى الأخير قد تعمّم منذ حوالي ثلاث عشرات وغالباً ما اقترن بفكرة واجب الذاكرة *le devoir de mémoire*، ولقد كان تعميم هذا الاستخدام من الاتساع والشمول، في نهاية القرن الماضي الأمر الذي دفع بيار نورا Pierre Nora إلى القول أن نهاية القرن العشرين لتبدو وكأنها لحظة - ذاكرة *un moment-mémoire*.

إن مؤرخ الزمن الرّاهن- وقد يبدو في هذا شيء من التكرار- هو الذي يتعاطى، أكثر من مؤرخي الاختصاصات الأخرى، مع الذاكرة. وتطبع هذه الأخيرة المؤرخ على نحو عميق خلال مباشرته لاستجواب الشهود أو تعريف مواضيع دراسته. والذاكرة، كما سبقت الإشارة، منتجة لتمثلات الماضي، فردية وجماعية، ما فتئت تغذيها عديد الأنشطة والاحتفاليات التذكارية التي تنظمها مختلف المجموعات الاجتماعية والتي اتخذت شكل حمى تذكارية.

إن التاريخ والذاكرة قد داوما على تعهد علاقة مزدوجة، إذ أن علاقة كل منهما بالماضي ليست نفس العلاقة. فإذا كان هدف التاريخ، بوصفه معرفة بالغة الدقة ونقدية وعلمية هي معرفة الماضي، فإن الذاكرة تعيد تشكيل الماضي وتعيد بناءه كوسيلة للهوية الفردية والجماعية. كما أنه «لمصالح» كل من التاريخ والذاكرة أن تتوافق وتتطابق، ولكن العلاقة بينهما التي عادة ما توصف بالعلاقة الخطرة *une liaison dangereuse* غالباً ما تكون متسمة بالتوتر⁽⁴⁴⁾.

لقد لخص بيار نورا جانباً مهماً من العلاقة الشائكة بين الذاكرة والتاريخ وأهم أوجه الاختلاف بين هذين الأخيرين في مقال له ضمن التأليف الجماعي الذي

رتّب له وأشرف عليه، والموسوم بـ«الذاكرة» les lieux de mémoire (1984-1992) والذي نجتزئ ^(في هذه) أي المقال، الفقرة التالية لتوضيح الفروق الموما إليها:

«الذاكرة والتاريخ أبعد من أن يكونا مترادفين، إننا ندرك (عن وعي) بأن كل شيء يجعل منهما متعارضين. إن الذاكرة هي الحياة [...] وهي في تطور مستمر إذ هي مفتوحة على جدلية التذكّر وفقدان الذاكرة، غير واعية بتشوّهاتها المتلاحقة قابلة للانجرّاح خلال استخداماتها واستعمالاتها شديدة الحساسية لفترات الكمون الطويلة كما لعمليات الإحياء المفاجئة.

أمّا التاريخ فهو إعادة بناء على الدوام، اشكالية وغير مكتملة لما لهم يدّ له وجود، الذاكرة هي ظاهرة راهنة على الدوام، ارتباط معيش بالحاضر الأبدي، في حين أن التاريخ هو تمثيل للماضي، ولأنّها انفعالية وسحرية، فإن الذاكرة لا ترتضي إلا بالجزئيات التي تعزّزها، وهي تتغذى بذكريات غائمة متداخلة اجمالية أو عائلية، خصوصية أو رمزية، حساسة لكل التحويّلات والحوازر والرّقابة أو الإسقاطات. أمّا التاريخ فلأنه عملية ذهنية وعلمانية فهو يستدعي تحليلا وخطابا نقديا.

وفي حين تقوم الذاكرة بتنزيل الذكرى في المقدس، فإن التاريخ يطردها منه، فهو، أي التاريخ، يتفّ على الدوام.

[...] إن الذاكرة بطبيعتها متعدّدة [...] جماعية وتفردية، وعلى العكس من ذلك فإن التاريخ ملك للجميع وللا أحد وهو ما ينزع به إلى الكونية.

إن الذاكرة تتجذّر في المحسوس، وفي الفضاء، وفي الحركة، وفي الصورة والموضوع. أمّا التاريخ فإنه لا يرتبط إلا بالاستمراريات الزمنية وبالتطورات والعلاقات بين الأشياء. إن الذاكرة مطلق، أمّا التاريخ فإنه لا يعرف إلا النسبي...⁽⁴⁵⁾.

وإذا طلب منا اختزال الفروق بين التاريخ والذاكرة في كلمة لقلنا إن الفرق بين التاريخ والذاكرة هو الفرق بين الفهم والحكم. وقد سبق لمارك بلوك أن شدّد على الفرق الأساسي بينهما من خلال قولته المعروفة: «إن علم التاريخ يقع في مجال فهم الماضي في حين أن الذاكرة مبالغة إلى الحكم»⁽⁴⁶⁾.

وستوافر لنا الفرصة في أثناء الحديث عن خصوصيات المصدر الشفوي كي نعود إلى الخوض مجدداً في الذاكرة وتحديدًا جملة الاحتياطات الملازمة لمباشرتها

والتعاطي معها. إن ما نريد التشديد عليه في منتهى هذا العنصر الفرعي الصغير هو أن الجدل القديم حول الاختلافات بين التاريخ والذاكرة قد أصبح ينظر إليه في السنوات الأخيرة على أنه من القضايا التي تم تجاوزها نسبياً. لقد بات من شبه المسلم به اليوم أن إقامة تعارض بين إعادة البناء التاريخي للماضي من لدن المؤرخين المحترفين بطرائقها ومسافاتها الزمنية وادعاءاتها العلمية من ناحية وإعادات البناء المتعددة التي يقوم بها الأفراد أو المجموعات من ناحية أخرى لم يعد له معنى أكثر من المعنى الذي نعطيه للتضاد بين «الأسطورة» و«الحقيقة»⁽⁴⁷⁾. وباختصار شديد فإن الاتجاه العام اليوم لدى جمهور المؤرخين المشتغلين على الذاكرة - المصدر - la mémoire - source - يميل إلى مقارنة الذاكرة من زاوية ثانية⁽⁴⁸⁾، أي من خلال قلب العلاقة مع هذه الأخيرة، ذلك أنه عوضاً عن مواصلة استغلالها بصفة نقدية بوصفها مصدراً للمعرفة، فإنه من الأنجع بالنسبة للمؤرخ اعتبارها موضوع دراسة في حد ذاتها.

وهكذا فإنه انطلاقاً من اللحظة التي ينتفي فيها الخلط بين ذاكرة الحدث والحدث نفسه يصبح من المهم دراسة تاريخ الذاكرة وكذا هذه الأخيرة في لحظة تاريخية معينة.

وحين تتحوّل الذاكرة إلى موضوع دراسة فإن المصادر الشفوية تغتدي ضرورة أكثر من أي وقت مضى. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن وظيفة هذه المصادر يعتمدها تغير، ذلك أن اللجوء إليها لم تعد الغاية منه البحث عن معلومات وبيانات عن الوقائع كما حدثت، بل تصبح همّة المؤرخ معالجة تلك المادة المصدرية بوصفها « معلماً ذا دلالة » un monument significatif⁽⁴⁹⁾ للطريقة التي تمثل بها الشهود تلك الحوادث وقاموا باستدعائها أي بإعادة تذكرها.

والحاصل من كل هذا إنه إذا تمّ اعتبار الذاكرة مصدراً منقوصاً بالنسبة للمؤرخ فإن عيوب الذاكرة و«خياتها» هي التي تشرّع وتسوّغ تحويلها إلى موضوع لتاريخ un objet d'histoire⁽⁵⁰⁾. إن مباشرة الذاكرة يحيل بالبدهة على الشاهد، وهو ما سيكون شغلنا فيما يتلو.

II- الشاهد: « تاريخ تحت المراقبة » أو العودة إلى العين والأذن:

لقد سبقت الإشارة خلال محاولتنا حدّ تاريخ الزمن الرأهن إلى أن هذا العنوان الاسطوغرافي القديم- المتجدّد يتميّز بوجود فاعليه وشهوده على قيد الحياة، وخلصنا إلى القول أنه تاريخ يكتب « تحت المراقبة » على حدّ قول المؤرخ مارك

فيرو Marc Ferro. معنى هذا إن فاعلي الحقبة موضوع الدرس بإمكانهم التشكيك أو الطعن في إقرارات هذا الأخير والاعتراض على تأويلاته والقول اعتباراً لحضورهم الفعلي زمن وقوع الحوادث، إن المؤرخ الفلاني جانب الصواب « رغم حسن نواياه » وأن المؤرخ العلاني « زور التاريخ » إلخ...⁽⁵¹⁾.

لقد تضافرت جملة من العوامل كي تجعل شاهد العيان يفرض نفسه شخصية مهمة بل مركزية في الزمن الراهن لا محيد عنها في عملية كتابة « تاريخه الساخن » والمراقب عن كذب مراقبة لصيقة.

إن الرواج الشديد الذي يلقاه « التاريخ الشفوي » والاثنوبيوغرافيا و شيوع الأرشيفيات الصوتية والازدهار اللافت لتاريخ الزمن الراهن والإشكاليات المرتبطة بالذاكرة، والتطور الهائل للأشرطة الوثائقية في السينما والتلفزيون وهي أشرطة عادة ما تتناوب فيها الوثائق الأرشيفية مع الشهادات الاستذكارية، قد أكدت في نهاية الربع الأخير للقرن العشرين، العودة الجديدة للصورة القديمة لشاهد العيان في التاريخ⁽⁵²⁾ أو الرجوع إلى العين والأذن وفق عبارة أوليفيه ليفي ديمولان.

والواقع إن التجديد التكنولوجي الفائق في مجال محامل التواصل والتراسل، والتأليف بين الصوت والصورة المتحركة، والحضور القوي للكلمة الشاهدة la parole témoignante، على شاشات التليفزيونات وفي الفضاءات العامة، لا ينبغي أن تحجب عنا حقيقة مؤداها إن الشهادة الفردية ليست وليدة السنوات الأخيرة. لقد ازدهرت أدبيات الشهادة منذ مدة طويلة نسبية وجاءت على هيئة مذكرات وسير حيوات وترجمات وحتى أعمال أدبية، وإن بدت متفاوتة القيمة...

والحق أنه لا يجوز الحديث عن الشاهد بصيغة المفرد وكذا الشأن بالنسبة للذاكرة كذلك، فقد ميّزت دنيال فولدمان Danièle Voldman بين أصناف عدة من الشهود: فهناك الشهود الكبار les grands témoins أو الفاعلين الكبار أي أولئك الذين تقلّدوا مسؤوليات، أو كانوا وراء مبادرات... إلخ وهم شهود غالباً ما يكون لديهم « الكثير مما يمكن قوله ».

أما الشهود الصغار les petits témoins فقد تألفوا من عامة الناس الذين عاشوا « حياة بسيطة » أي من « منسيي » التاريخ⁽⁵³⁾. وعادة ما يبدأ الشاهد الصغير شهادته بالقول: « ليس لدي كلام كثير... ليس هناك ما يمكن إفادتكم به... » وقد ميّزت فولدمان خاصة ضمن هذه الفئة الأخيرة « بين الشاهد الذي يقدم شهادة

منظمة» وشاهد يفضي بشهادة غير منظمة هي أقرب إلى خطاب عفوي قوامه أمشاج ذكريات⁽⁵⁴⁾.

وعموما فإن الوعي الذي يحمله الشهود الصغار عن أنفسهم وعن وجودهم عادة ما يكون ضعيفا إذ « تتحول الشهادة عندهم إلى إشارات مقتضبة عن المهنة والحياة العائلية إلخ، أما مواقفهم وردود أفعالهم حيال القضايا المجتمعية الكبرى فتظل غائبة في الأعم الأغلب »⁽⁵⁵⁾.

أما دوني بيشانسكي Denis Peschanski فقد نبّه إلى وجود « شهادات حسب استخدام المؤرخ » أي شهادات يتم استدعاؤها كي تعزّز بحثا يقوم على المصادر الكتابية. واعتبر هذا الضرب من الشهادات الأكثر خطورة لأنه عادة ما يكون حضورها نوعا من التعلّة لا غير⁽⁵⁶⁾.

والواقع أن العلاقة التفاعلية بين الشاهد والمؤرخ ليست دائما علاقة متكافئة إذ غالبا من يعتمد المؤرخ، تأسيسا على مكانته العلمية، إلى أن يوجّه المقابلات واستحضارات الشاهد الوجهة التي يريد. على أنه من المهم كذلك الإشارة إلى أن شهادة الشاهد قد تكون وازنة ومن ثمّ مؤثرة أحيانا، من حيث أنها تضطرّ الباحث إلى التخلّي عن أحكام مسبقة، وبالتالي التّشكك، وحتى مراجعة ما سبق أن تبنّاه من مواقف وتصورات. وهكذا تستحيل الشهادة - أحيانا - إلى " منهجية للتخلّي " une méthodologie de renoncement⁽⁵⁷⁾.

لقد أصبح الشاهد موضوعا للتاريخ le témoin objet d'histoire تماما (كما الذّاكرة) ومصادق ذلك مؤلفات سير الحيات التي شهدت طفرة لافتة خلال الثلاثين سنة الأخيرة في أرجاء العالم. وغالبا ما تندرج هذه الشهادات ضمن استراتيجيات اجتماعية أو شخصية محدّدة: الدفاع عن تاريخ محلي أو عن فعل سياسي بل حتى عن رهانات عائلية أو هووية أو روحية إلخ...⁽⁵⁸⁾.

ونرى من الضروري التأكيد هنا على أن عديد الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة المهتمة بالتاريخ عموما والمصادر الشفوية على وجه الخصوص، قد ركّزت جهودها، منذ مدة ليست بالقصيرة على تكوين مدونات ببيوغرافية، وهو ما بات يسمح للباحثين القيام بدراسات مقارنة ومقاربات بروسوبوغرافية ما انفكت أهميتها تتأكّد وتعاظم يوما بعد يوم⁽⁵⁹⁾.

وتنهض الشهادة بجملة من الوظائف منها أولا أن الشاهد يؤكد من خلال كلامه وحضوره حقيقة الحادثة أو الواقعة ويثبت صحتها، ويعتبر نفسه ضامنا لذلك. إذ غالبا ما تتردد على لسانه عبارات هي أقرب إلى اللازمة، من قبيل: «رأيت هذا بأَم عيني ! كنت هناك ! إن ما أدلي به هو الحقيقة عينها، وإنني لن أكلَّ عن ترديدها ما حبيت..!». ولقد ذهب فلورنس ديكامب إلى القول إن هذه الوظيفة الأولى «تلامس المقدس»⁽⁶⁰⁾.

أما الوظيفة الثانية فتبدو أكثر اتساعا إذ يتحوّل الشاهد هنا إلى شخص ذاكرة *une personne mémoire*، شخص ينظر إليه على أنه صاحب رأس مال ذاكراتي *capital mémoriel*، ولكن رأس المال هذا مهدّد بالاندثار حال اختفاء صاحبه وهو ما يحتمّ «تأمين نقله»، أي رأس المال المذكور، بروية وعقلانية ومن ثمّ تأبيده بواسطة الكتابة. ومن شأن هذه الوظيفة الثانية أن تذكر بالمثل الإفريقي المعروف الذي يشبه وفاة شيخ حكيم جليل باحتراق مكتبة عامرة بالمؤلفات.

ويمكن القول أخيرا أن الشاهد، من خلال اعتبار نفسه ضامنا لما يروى من حوادث ووقائع، يؤكّد مصداقيته وسلطته، بمعنى أنه يجتهد، خلال تقديم روايته في إبراز « هويته البيوغرافية الخاصة » عبر الزّمن⁽⁶¹⁾.

هكذا يتجلّى لنا، من خلال ما تقدّم، أن لشهادة الشاهد أبعادا عدّة واستخدامات اجتماعية كثيرة: فالى جوار البعد المعرفي والعلمي (ترمي الشهادة هنا إلى قول و« بلوغ» ما حدث ضمن أفق يجمع بين المعرفة ومطابقة الحقيقة) نجد البعد الذّاكراتي والايصالي *testamentaire* (ترمي الشهادة هنا إلى منع نسيان ما حدث وتنظيم نقله إلى الأجيال الحالية والقادمة). وثمة أيضا البعد الإيتيقي والمستقبلي (عادة ما تكون الشهادة حمالة لدروس وعظات من حيث أنها تتضمن ما ينبغي فعله أو ما ينبغي تجنب فعله في المستقبل، وباختصار بفكرة " واجب الذاكرة" التي أسالت الكثير من المداد). ويمكن أن نذكر أخيرا البعد المعلمي *monumentaire* والهووي *identitaire* (إذ يسعى الشاهد من خلال الإدلاء بشهادته أن يقول من هو ومن يريد أن يكون وأن يحوز على اعتراف سامعه بذلك)⁽⁶²⁾.

إنّ هذه الأبعاد المترابطة من شأنها أن تضفي على التعاطي مع الشاهد قدرا غير قليل من التعقيد. وستتوافر لنا الفرصة عندما نضع النبرة على خصوصيات المصدر الشفوي والاحتياطات الواجب توخيها أثناء التّعامل معه، كي نستأنف الحضر في هذا الموضوع.

III- من السياسة إلى السّياسي والعودة إلى الحدث

1) . من السياسة إلى السّياسي:

لقد ارتأينا أنّه من المفيد، قبل التوقف في إشارات خاطفة وإلماعات برقية عند أهم ما لا يلبس العودة إلى التاريخ السّياسي من خلال رؤى ومقاربات جديدة، تسجيل الملاحظات التأطيرية التالية علناً لنقل الغامض من تلك الرؤى والمقاربات إلى مدار الوضوح:

أولاً:

إنّ عبارة العودة إلى السياسة التي تردّت في معظم الدّراسات والبحوث وحضرت بقوة فيها، غير دقيقة. فكلّمة عودة قد تحيل على معنى النّكوص والتّقهقر والعودة إلى الوراء وهو ما لا يصدّق على واقع الحال. ولعلّ العبارة الأنسب في هذا السّياق هي تجدد التاريخ السّياسي فالأمر يتعلّق هنا بتعريف آخر للسياسة وبتاريخ سياسي آخر وبمقاربات أخرى لهذه المسألة وفي عبارة مجملّة لسنا هنا بإزاء نفس الموضوع، وهذا ما فصل فيه "روني ريمون" القول في كتابه المعروف: من أجل تاريخ سياسي Pour une histoire politique الذي شكّل ما يشبه بياناً من أجل تاريخ سياسي جديد⁽⁶³⁾. ولعلّ الأمر الأصيل مع تجدد التاريخ السّياسي هو المزوجة بين السياسة la politique والسّياسي le politique على ما سيأتي شرحه بعد قليل.

ثانياً:

من المهم إزالة اللبس بين التاريخ القريب والتاريخ السّياسي إذ عادة ما يتمّ الخلط بينهما لسبب بسيط وهوانّ نفس المؤرّخين في الغالب الأعم قد « ناضلوا » من أجل القضيتين أي تاريخ الزّمن الرّاهن والتاريخ السّياسي في نسخته الجديدة. ولنسارع بالقول إنّ هذين التاريخين لا يتقاطعان، ذلك أنّ الاهتمام بالسياسة والسّياسي ليس وقفاً على تاريخ الزّمن الرّاهن وأن السياسة ليست بالضرورة مرتبطة بالقرب الزّمني. وحسبنا هنا أنّ المؤرّخين والباحثين في الفترتين القديمة والوسيطة قد ساهموا مساهمة لافتة في عودة الاهتمام بالسياسة والسّياسي في السنوات الأخيرة⁽⁶⁴⁾.

ثالثاً:

لا يجوز اختزال التّاريخ السّياسي في الحدث. صحيح ان التاريخ السّياسي يولي الحدث - أحياناً وفي الغالب - أهمية أكثر من بقية التّخصّصات، ولكن الحقيقة التي

ينبغي أن تكون دائما حاضرة في الأذهان هي أن الحدث ليس دائما سياسيا، إذ يمكن أن يكون إقتصاديا أو ثقافيا أو تكنولوجيا أو طبيعيا. وفي هذه الحال - أي في الحال الأخيرة - ننتقل إلى الحديث عن الواقعة (ج. وقائع) ⁽⁶⁵⁾. والحقيقة أن السياسي يتنزل - كما الإقتصادي والاجتماعي - في المدة القصيرة والمتوسطة والبعيدة كما سنعرض لذلك في إحدى فقرات هذا العنصر الفرعي.

يفضي بنا هذا كله إلى الخوض في مقدمات تجدد الإهتمام بالتاريخ السياسي.

أ- من تاريخ السياسة إلى تاريخ السياسي:

إن الهجمة المركزة التي استهدفت التاريخ السياسي على امتداد عشرينات لم ينجم عنها إزورارٌ كليٌّ للمؤرخين عن البحث في القضايا السياسية بمختلف مستوياتها وأبعادها. صحيح أن الإهتمام بالجوانب السياسية وكل ما يحيل عليها قد تقلص على نحو ملحوظ، ولكن التاريخ السياسي استمر في تسجيل حضوره حتى عند أعتى خصومه وأشدّهم مناوأة له.

ومن المفارقات هنا أنّه، بمحاذاة الإقصاء والاستخفاف الذي تعرّض له التاريخ السياسي في الجامعات ومراكز البحوث وما إليها، كان هناك إهتمام بالمواضيع السياسية في مقرّرات المدارس والمعاهد في الصفوف الابتدائية والثانوية بل إن نفس تلك المواضيع قد شغلت حيزا مهما في مناظرة التبريز الشهيرة.

ويمكن ردّ تجدد الإهتمام بالتاريخ السياسي باختصار شديد- نحن مضطرون إليه اضطرارا- إلى عدة عوامل متداخلة متشابكة. ويأتي في مقدّمة هذه العوامل، كما أوضح ذلك جاك جوليار، في التوسّع التدريجي لمصطلح السياسة بفضل ما سجّل في النصف الثّاني من القرن العشرين من تزايد الثقل الوازن في المجتمعات المعاصرة لدائرة سياسيّة متمدّنة *une sphère politique dilatée* (ومن هنا كانت التنويعات المعروفة: السياسة الاقتصادية، السياسة الثقافية، السياسة الاجتماعية، السياسة العائلية إلخ...) ⁽⁶⁶⁾. وقد ازدادت هذه الفكرة وضوحا، على ترادف الأيام، من خلال استدلالات شبيهة قدّمها لاحقا، روني ريمون الذي بيّن أن عودة التاريخ السياسي ناجمة عن التاريخ القريب، وأن هذا الأخير « أظهر استقلالية التاريخ السياسي ومكانته المتفوقة في مجالات جدّ عديدة، إن من خلال اقتحام الحدث للصيرورات الجماعية (تداعيات الحروب على سبيل التمثيل) .. » أو بواسطة تزايد مجال تدخل الدول والتسييس المطرد لرهانات، كانت لا سياسية، حتى الأمس القريب (البيئة على سبيل التمثيل) وينتهي ريمون إلى أن هذه التحولات « أظهرت فقدان نماذج التحليل الماركسية لتأثيرها، ذلك أن الطروحات القائلة بأن السياسة لا تتشكّل في أحسن

الأحوال سوى مجرد انعكاس، وفي أسوأها نوعاً من التموهية التافه للبنى الاجتماعية والاقتصادية التي هي المحدد، في نهاية التحليل، إن هذه الطروحات قد عفا عليها الزمن لصالح إعادة اكتشاف للعوامل السياسية بصورة خاصة..»، وهذه هي نفس الفكرة التي عبر عنها فرانسوا سيرينيلي الذي أرجع إعادة الاعتبار للتاريخ السياسي إلى ما شهدته المحيط الإيديولوجي من تطور، إذ قال: « وبصفة عامة فإن عودة الحياة إلى التاريخ السياسي تندرج ضمن حركة عودة السبب الفاعل، بعد انحسار موجة البنيوية والتراجع التدريجي للتيار الماركسي، في العلوم الإنسانية والاجتماعية»⁽⁶⁷⁾.

وكان ريمون قد عاد، ضمن عمل آخر، دائماً في مضمار تفسير الرجوع القوي للتاريخ السياسي، ليؤكد على ما يلي: «إننا ندرك اليوم أن كل نسق، مهما كانت درجة إيضاحه، فإنه يظل منقوصاً، وأن الحقيقة أكثر غنى، وأكثر تعقيداً من كل الأنساق. ونحن إذ نهتم بالسياسة فلايماننا بأن لهذه الأخيرة بعض أهمية وإلا لماذا نخصص لها جانباً من وقتنا. وإذا كان لابد من ذلك فالأجدر أن ينصب اهتمامنا على مصدر النور لا على انعكاساته. إن درس التاريخ مهم جداً حين يبين أن شخصيات من تشرشل إلى غورباتشوف يمكن أن تكون لها أهمية. ولقد لفت هذا الدرس الأنظار أيضاً إلى عوامل ادّعت الطروحات الاختزالية أنها بنيات فوقية نحو القناعات والأحاسيس والتعلق بالحرية والمعتقدات الدينية والشعور القومي، يمكن أن يكون لها دور أساسي..» والحق أن « جملة التمثلات التي تساهم في تلاحم مجموعة بشرية» وهو المصطلح التعريفي للثقافة السياسية هو الذي بات يعبر أصدق تعبير عن التاريخ السياسي الجديد الذي ما انفك يقترب، بخطوات سريعة، من التاريخ الثقافي الأمر الذي يفسر تعدد الأعمال حول الرأي العام والتمثيلات الاجتماعية والذاكرة والحساسيات السياسية والأفاق الإيديولوجية» وهي أعمال ما برحت تدعي انتماءها إلى التاريخ الثقافي للسياسة.

لقد اجترح مؤرخو التاريخ السياسي « الجديد» نقلة شاملة في هذا المضمار. وقد تمّ ذلك في الظل وبطريقة هادئة. لم يعد التاريخ مقصوراً على « الرجال الأفاضل أو العظماء» ذلك أنه بات يستدمج كل الفاعلين خلال دراسة الرأي العام كما أسلفنا القول. ولقد أمكن تكميم التاريخ السياسي حينما اشتغل الباحثون في هذا المجال على مدونة واسعة لبيانات رقمية (التحليل الانتخابية، سوسيولوجيا الأحزاب السياسية، للكسيكوغرافيا إلخ ..)

وموازة مع ذلك ما فتئت الصورة القديمة التي اختزلت التاريخ السياسي في مجريات وصفية لمجرد حوادث حديثة، تتغير بشكل جذري، إذ بقدر ما ظلّ هذا

التاريخ منتبها للحدث فإنه أولى الاهتمام في نفس الآن بالتحركات الهائلة أو ما يسمى الاتجاهات الثقيلة (الإيديولوجيات على سبيل التمثيل). وكذا الهياكل المستديمة لاسيما من خلال مصطلح الثقافة السياسية كما مربنا.

ويجمل روني ريمون تجدد التاريخ السياسي بقوله: «إن التاريخ السياسي الجديد أصبح يلبي في الوقت الحاضر التطلعات السياسية التي أوجدت الثورة المبررة ضد التاريخ السياسي التقليدي [...] لقد رسم هذا التاريخ السياسي الجديد ثورة شاملة حينما احتضن بملء ذراعيه الأرقام الكبرى، واشتغل على المدة وأدرك الظواهر الأكثر شمولية وبحث في أعماق الذاكرة الجماعية أوفي اللاشعور، عن جذور الصناعات وأصول السلوكيات...»⁽⁶⁸⁾.

هكذا، وبالتدريج، أصبحنا بإزاء تاريخ سياسي جديد. تاريخ ما انضك يجدد اشكالياته ومواضيعه وطرائقه ثم يوسعها ويعمقها. كما أنه ما برح يضاعف مجالات استقصاءاته مراوحا بين السياسة la politique بالمعنى الكلاسيكي للعبارة (الحكم والحياة السياسية إلخ..) والسياسي le politique بالمعنى الشامل للكلمة (مختلف مظاهر "الثقافة السياسية" والمحددات السياسية التي يخضع لها الأفراد والمجموعات). وفي عبارة أخرى مجملة فإن إنزياحا دلاليا قد حصل من السياسة إلى السياسي يمكن النظر إليه على أنه علامة ناطقة، ذلك أن السياسة بوصفها نشاطا مخصوصا وجد محدد - ظاهريا - قد انضاف إليها السياسي وهو مجال شامل ومتعدد الأشكال ومفتوح على كل «سواحل» تدبر الواقع. وحسبنا هنا أن السياسي اليوم يعني بكل ما يمس الوجود الفردي: الجسد والحياة والمولد والموت. فمن كان يتصور، قبل نصف قرن، أن المشرع سيرغم على تقديم تعريف للموت وأن يقرر هل بإمكان البشر المتاجرة بالأعضاء؟ هذا دون الحديث عن الجنس والسياسة.

إن «باعثي» التاريخ السياسي الجديد ودعائه الأول، الذين اجتهدوا في إعادة اضماء مشروعية على الموضوع السياسي، معرفين السياسي بأنه «مجال تدبر المجتمع الشامل» وأنه «يجمل بقية مستويات الواقع ويلخصها» من حيث أنه يشكل «نقطة التقاء جل الأنشطة»، قد نشدوا، من وراء ذلك، تحويل التاريخ السياسي المتجدد إلى تاريخ شامل «حيث يصبح السياسي نقطة تكثيف».

ب - التاريخ السياسي الجديد: تاريخ شامل؟

إن ما يمكن قوله في هذا الخصوص، وبكثير من الاختزال، أن معالجة التاريخ السياسي اليوم في نسخته الجديدة التي تأتينا عند أبرز ملامحها، يمكن أن تتجه في

المقام الأول نحو تأسيس الأسس النظرية والأطر المؤسسية للنظم. كما أن الظاهرة الانتخابية، التي تمثل مادة من المواد الأساسية للتاريخ السياسي، يمكن أن تكون مجالا خصبا للبحوث، ناهيك وأنه يمكن إدراجها ضمن المدة الطويلة من ناحية⁽⁶⁹⁾، وهي تمكن من عقد الموازنات من ناحية أخرى.

وإلى جوار الظاهرة الانتخابية، تحتل الأحزاب السياسية مكانة مهمة في حقل التاريخ السياسي. ولقد بدا واضحا، منذ أكثر من ثلاث عشرات أن الاتجاه العام أصبح يميل إلى القطع مع المنوغرافيا الوقائية أو المناضلة في معالجة نشأة الأحزاب وتطورها وانقسامها إلخ... ومقاربة هذه الأخيرة من زوايا جديدة. هكذا تمّ تصوير الحزب على أنه «بؤرة وساطة سياسية»⁽⁷⁰⁾ من خلال ترجمته للتطلعات المنتشرة في الجسم المجتمعي⁽⁷¹⁾. ومن هنا فإن الحزب يمكن أن يمثل مرآة عاكسة لصورة المجتمع ولقضاياه خلال مرحلة محدّدة بما أن الحزب السياسي لا يمكنه أن يتشكّل وأن يستمرّ في أداء وظائفه إذا لم يكن حسّاسا للمشكلات الأساسية للبلاد، متفاعلا معها.

كما أن دراسة الأحزاب يمكن أن تتجه وجهة سوسيولوجية من خلال المزاجية بين معالجة دور المناضلين والقياديين، وكذا الصورة التي شكّلت عن الحزب (أو أن الحزب يريد أن يقدمها عن نفسه) ومدى حظوته لدى جمهور النّخبين. ومن شأن هذه المقاربة أن تغذي تأملات حول مفهوم الأجيال صلب الأحزاب السياسية (جيل الرّواد، جيل المصلحين، جيل الشباب إلخ..). بما أن البعض منها عرف ما سمّي بشيء من التجاوز، صراع الأجيال.

ويشمل الاهتمام بالأحزاب السياسية جانب تنظيم هذه الأخيرة وسير عملها، وكذا القائمين على الشأن السياسي من موظفين وغيرهم.

ومن الأشياء التي إنجلي عنها التاريخ السياسي المتجدّد كذلك البيوغرافيا السياسية في إهابها الجديد. ومن المعروف أن العودة إلى البيوغرافيا منذ مطلع ثمانيات القرن الماضي قد جاء في سياق العودة إلى الفرد وما رافقها من تّمين لدور الفاعلين في التاريخ انطلاقا من المشغل المتمثّل في إبراز مكانة الفرد والاستثناء في العلوم الاجتماعية ضمن تمشّ لا يمتّ إلى التناولات البيوغرافية القديمة بكبير صلة.

كما أن علينا أن نشدّد هنا على مصطلح الثقافة السياسية الذي بات اليوم الموضوع الرئيس لتاريخ الأفكار السياسية مثلما بيّنت ذلك عديد الأعمال⁽⁷²⁾، إذ لم يتهيّب عدد من المؤرّخين من اقتحام «أرض بور» بهدف «تعريف متخيّل أومتخيّلات سياسية» عبر دراسة أربع أساطير أساسية كبرى وهي: أسطورة المؤامرة، وأسطورة

المنقذ، وأسطورة العصر الذهبي وأسطورة الوحدة⁽⁷³⁾، من استغلال الأدوات المعجمية المتحدرة عن اللسانيات وتوظيفها⁽⁷⁴⁾، وهوما أضفى على تلك الدراسات الصعوبة والمكدة جدّة وطرافة لافتتين .

وما قيل عن أهمية الثقافة السياسية والعلاقة الجدلية بين السياسي والثقافي يمكن أن يقال كذلك عن المكانة المتعظمة لمصطلح الرأى العام في دراسة التاريخ السياسي رغم ما يحفّ بتعريف هذا المصطلح ودراسته من صعوبات من حيث أنه يثير مشاكل منهجية عديدة⁽⁷⁵⁾.

إن التبشير على الرأى العام من شأنه أن يكمل ويغني التاريخ السياسي من حيث أنه يتيح للباحث معرفة الطريقة التي أدرك بها الناس الوقائع، وإن يبين أن ذلك الإدراك يصبح هو ذاته عامل تاريخ⁽⁷⁶⁾.

وهكذا فإنه لا مناص للباحثين في التاريخ السياسي، بعد مباشرتهم لحقلي الثقافة السياسية والرأى العام، من الانكباب على دراسة المؤشرات المحددة للاختيارات السياسية نحو العوامل الاجتماعية والدينية. كما أنه لم يعد بإمكانهم التغافل عن أقطاب خلق التمثلات السياسية ونشرها مثل أوساط المثقفين والأوساط الإعلامية إلخ...

وهكذا يتراءى لنا، من خلال ما ذكرنا من مؤشرات عن تجدد التاريخ السياسي. أن هذا «التخصّص» استطاع أن يفرض نفسه كتاريخ دينامي يسعى، على غرار بقية التواريخ إلى اعتماد رؤية شمولية للظواهر التاريخية. ولعلّ السؤال الذي يثور في خاتمة هذه الملاحظات هو: إذا كان التاريخ السياسي المتجدّد قد اكتسب قدرة على السيطرة على المدة المتوسطة البعيدة وكذا الكمّي فهل يعني هذا أنه سيقع تجاهل الحدث من هنا فصاعداً؟

2- العودة إلى الحدث:

إن ما قيل عن الظروف التي حفّت بالعودة إلى التاريخ السياسي يمكن أن يسري، مع بعض الاختلافات الطفيفة على العودة إلى الحدث. لقد سجّل الحدث حضوره بقوة في السنوات الأخيرة بعد أن تمّت الاستعاضة عن مفاهيم البنية والمدة الطويلة والتاريخ السّاكن، بمفاهيم الفوضى الخلاقة ونظرية الكوارث، والمنبتق أو المنبجس والقطيعة والتحوّل إلخ ... ولم يشمل هذا الانقلاب اختصاص التاريخ فقط بل إنه كان عامّاً وهمّ كامل العلوم الإنسانية، وهوما يشهد على انشغال جديد بالمستجدّات الطارئة..⁽⁷⁷⁾

لقد انتبه المؤرخون، منذ أزيد من عشرين، إلى الخطورة المتمثلة في التمادي في تبخيس الحدث والامعان في ذلك. واعترف البعض منهم أن في هذا الموقف غلوا وشططا غير خليقين بمن ينسب إلى نفسه الصفة العلمية. قيّد المؤرخ الأمريكي روبرت دارنتن Robert Darntin في «جورناله» هذه الشهادة المعبرة، بعيد حضوره سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989: «عليّ أن أعترف هنا أنني كنت في الماضي من بين الذين يستخفون بالحدث. ولكن حينما وجدت نفسي في لجة وقائع ثورية لم يكن لدي من بدّ من مراجعة قناعاتي القديمة..»⁽⁷⁸⁾.

ليس في نيتنا الإفاضة في ما رافق العودة إلى الحدث (لا عودة الحدث كما يتكرّر في بعض الكتابات)، من قضايا وإشكاليات وذلك لاعتبارات منهجية تملئها حدود الموضوع الذي نبحث فيه ومن ثمّ فإننا سنكتفي بالتأكيد على ما يلي:

أولا:

إن التبشير، من جديد، على الحدث قد تمّ - ويتم- بواسطة مساءلات واستفهامات جديدة ومن خلالها إذ تبين أن نظام statut الحدث وطبيعة عملية إدراكه تختلف، في إطار التناولات الجديدة التي تسعى منذ مدة إلى ردّ الاعتبار للتاريخ المدعوب بالوقائعي⁽⁷⁹⁾.

كما تم لفت النظر إلى أن مسألة الحدث تظلّ مركزية في كلّ التأملات التاريخية لاسيما قضية الحقيقة⁽⁸⁰⁾. يقول إدغار موران Edgar Morin: «إن كل شرح يقصي فجائية الحدث وعدم مناسبته هو شرح يستبعد المعلومة التي ينبغي أن تحمل إلينا الحدث...»⁽⁸¹⁾. ويعلّق فرانسوا بيداريدا على ذلك بقوله إن الحدث أصبح في «نفس الآن حاملا ووالدا porteur et géniteur»⁽⁸²⁾. وفي ذات المعنى كتب جاك جوليار: «إن الحدث، خاصة في شكله السياسي لا ينبغي اعتباره مجرد نتاج. إن الحدث ليس حبة الرَّمْل التي تحولت إلى لؤلؤة في جسد المحار- البنية بل على العكس من ذلك: إنّ بسبب تجسيده لنقطة تقهقر التاريخ قد أصبح بدوره منتجا لبنية producteur de structure»⁽⁸³⁾.

هكذا يمكن القول أن البنيوي والظرفي والمدة البعيدة والحدثي لم يعد ينظر إليها على أساس أنها ألفاظ متناقضة بل بوصفها تمثّل قطبين ضمن جدلية معقدة تلعب، من خلالها كل من البنية والظرفية، الواحدة على حساب الأخرى (بواسطة ظواهر الذاكرة) تبادليا⁽⁸⁴⁾.

والخلاصة من كلّ هذا أنه بات من المسلّم به اليوم أن الحدث يمكن أن يفيد في معرفة ما تحت الحدث أي في الكشف عن البنية⁽⁸⁵⁾، ذلك أن استقصاء بعض الوقائع واللمحظات الفارقة في حيات المجتمعات والشعوب وتدبرها، يمكن أن يشكّل حضريات قد تقود إلى الكشف عن ثوابت أثّرت في الهياكل الاجتماعية والبنى الفكرية وهو ما يؤسس بمعنى ما للبنية⁽⁸⁶⁾. بل إن الحدث يمكن أن يحصل على صفة البنية حينما يفلح الباحث في صياغة اشكاليات تساعد على إغناء قراءة المصادر. وهنا يتعيّن لفت النّظر إلى أن الأحداث تغادر « سطح التاريخي السردى حين تفصح عن منطقها الداخلى، وهو منطق ينقلها من التناثر إلى الانتظام...»⁽⁸⁷⁾.

ثانياً:

قد يفيد التذكير هنا بمقولة بنيدتو كروتشه: «إن الأحداث التاريخية هي الموضوعية في إطار تطور» وهو «ما يعني أن المؤرّخ يحول الحدث، أي حدث، إلى مادة تاريخية عندما يضعه في تسلسل زمانى معيّن»⁽⁸⁸⁾. ويؤكد عبد الله العروى الذي بلور تأملات مهمة حول الحدث في كتابه المعروف مفهوم التاريخ⁽⁸⁹⁾، بعد أن بيّن أن حدث الصحفي والإخباري ليس خبر المؤرّخين، وأن هذا الأخير لا ينطلق من الحدث بل من الأثر المترتب عليه، أن المؤرّخ، الذي عادة لا يحضر وقوع الحدث، إنّما يعاين أثره ينحصر شغله في تحقيق علاقة الأثر بأصله وهو ما يسمى بالتأطير. ويفهم من كلام العروى أن الحدث هو بمعنى من المعاني من صنع المؤرّخ. استمع إليه يقول: «يكون المؤرّخ حدثاً تاريخياً بما لديه من معلومات استخرجها من الوثيقة لا بمعنى أنه يحول الواقعة التي لم تكن تاريخية إلى حدث تاريخي بسرّ عملية كميّافية بل بمعنى أن يكون ويشيد ويصطنع مركباً مفهوماً على مستوى معين من التجريد يسميه ونسميه بعده حدثاً تاريخياً...»⁽⁹⁰⁾. ويخلص عبد الله العروى إلى النتيجة التالية: «الحدث التاريخي هو في الواقع حدث المؤرّخ وللمؤرّخ، أي نتيجة بحث ونظر وتحقيق...»⁽⁹¹⁾.

والحق أن هذه النقطة بالغة الأهمية ذلك أنه يتم استشفاف الحدث والتّمعّن فيه (في إطار العودة المارّ ذكرها) بوصفه مؤشراً indice أو أثراً دالا trace signifiante. وبهذا المعنى فإنّه يعتبر في الآن نفسه كنتيجة أو كمنطلق، كخاتمة أو كافتتاح على إمكانات⁽⁹²⁾. والحاصل، كما يؤكد فرانسوا دوس «أن أهمية الحدث تكمن في أثره، في ما قد يحدث بطريقة غير خطية، في الأصداء المتعددة، بعد انقضاء الأمر أو فوات الأوان...»⁽⁹³⁾.

ومنتهى القول فقد استقرّ لدينا أن العودة إلى الحدث لم تشرح بالجديد الطريف رغم أنها لفتت الأنظار إلى ضرورة استئناف النّظر في الحدث من خلال التّأثير على آثاره والحفر في مستوياته المتعدّدة، كما بيّن ذلك بول ريكور⁽⁹⁴⁾، في علاقة وثيقة بالسياسة والسياسي. ويبقى مصطلح المؤرّخ الخبير، برأينا، من أطرف رهانات تاريخ الزّمن الرّاهن وأكثرها جدّة. وهذا مدار حديثنا فيما يلي .

IV- المؤرّخ- الخبير: دور جديد لمؤرّخ اليوم ؟

لقد عرفت العلاقات بين المؤرّخين والمجال العمومي تغيّرات معبّرة خلال السنوات الأخيرة. فبعد زمن كاتب التاريخ، وزمن الأستاذ العلّامة ثم زمن الباحث المحترف، يبدو أنّنا بدأنا نشهد اليوم، على الأقل في بعض البلدان، عهد المؤرّخ الخبير. إنها وظيفة جديدة تناط بالمؤرّخ وهوما يشي بتحول عميق في الوظيفة الاجتماعية والسياسية لهذا الأخير بخاصة، وللتاريخ بعامة. ولنسارع بالقول إن ما يعاين، هنا وهناك، لا يعدو أن يكون مجرد إرهاسات ليس إلّا..

1- وظيفة اجتماعية جديدة للمؤرّخ؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن تاريخ الزّمن الرّاهن هوفي جانب مهمّ منه استجابة لطلب اجتماعي. والطلب الاجتماعي كما عرفه هنري روسوييني : « الانتظارات التي يمكن ترجمتها على هيئة مشاريع بحث يكون تدبيرها، وإمكانية إنجازها محدّدة، في مرحلة أولى، ليس من لدن الوسط العلمي نفسه، تبعاً لرهانات علمية وسياسية واجتماعية داخلية لذلك الوسط، بل نتيجة طلب خارجي عن الوسط المذكور مع غايات وطرائق مفارقة [...] لتلك التي تحرّك عادة كل عملية معرفة علميّة.. »⁽⁹⁵⁾.

ولقد تعاظم هذا الطلب إلى درجة أنه بات من العسير، في البلدان الغربية، حصر المؤسسات والمنشآت، وحتى تقديم رقم تقريبي لها، التي تتقدّم بطلبات للظفر بخدمات المؤرّخين المحترفين⁽⁹⁶⁾ نقول هذا على سبيل التمثيل.

والحق أن الرّأي العام الغربي ما انفك يسلّط ضغوطات على المؤرّخين بهدف تحويلهم إلى خبراء وتحديد خبراء قضائيين⁽⁹⁷⁾، سيما بعد أن كشف قضاء في عديد البلدان عن حاجتهم الملحة للخبرة التاريخية l'expertise historique⁽⁹⁸⁾.

وإذا كان لجوء القضاء إلى خدمات المؤرّخ قديماً نسبياً⁽⁹⁹⁾ فإنّه لا مناص من الملاحظة أن دخول المؤرّخين "قاعة المحكمة" قد اتخذ منذ منتهى سبعينيات القرن العشرين بعداً جديداً.

إن اعتماد المجموعة الدولية النظام الذي يقرّ بعدم تقادم الجرائم ضد الإنسانية، والطفرة اللافتة التي عرفتھا المطالبات المذكراتية les revendications mémorielles، قد كان من بين نتائجها المباشرة ارتفاع الطلب على الخبراء في مجال التاريخ لاسيما في الفترتين المعاصرة والرأهنة. ولعلّ ما زاد في حدة هذا الطلب ما تم تسجيله من توجّه تاريخي جديد في الغرب ضمن استراتيجية بحث قوامها رصد المظالم التاريخية والمطالبة بإصلاحها والتعويض عنها، ومن ثمّ تحقيق العدالة والإنصاف. ولقد تركّزت جزاءات هذه الاستراتيجية في بداية أمرها على المحاكمات قبل أن تتسع لتشمل التطهير purge والعفو amnesty. ولقد شدّد مؤرخو هذا التوجّه على إضافة الاعتذار والتّدم وردّ الاعتبار والمصالحة والتعويض والرّدع، مؤكّدين في نفس الآن، على ضرورة أن يعترف الجناة، على نحو صريح وواضح، بأخطائهم ويتحمّلوا بالتالي بشكل كامل مسؤولياتهم على ما اقترفت أيديهم. وفي المقابل، فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة للضحايا أن ينالوا متعة الرضا وأن يستمرّ ثوبها وذلك بالحصول على حقوقهم على الأخطاء التي ارتكبت في شأنهم⁽¹⁰⁰⁾. كما لم يفت هؤلاء المؤرّخين التّشديد على أن المجتمع، أي مجتمع، أن يواجه ماضيه بكل شجاعة وحكمة وروح مسؤوليّة.

لقد اختلف الضحايا باختلاف الحالات بدءا بالإبادة الجماعية المنظّمة، ومرورا بالتعذيب الجسدي والنّفسي، وانتهاء بأعمال الاستعباد والسخرّة. ولئن لم يتقيّد مؤرخو هذا التوجّه الجديد بفترة زمنية معينة فإن لائحة الحالات التاريخية تضمنت ظلامات سيئة الذّكر، نحو تجارة الرقيق، ومظالم الأقليات، في القارة الأمريكيّة وقارة أستراليا وجرائم الاستعمار الغربي في إفريقيا وآسيا⁽¹⁰¹⁾، وجرائم الأنظمة الشمولية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في نواح عديدة من المعمورة⁽¹⁰²⁾.

نتأدى من كل هذا إلى أن قدر مؤرخ الزّمن الرأهن هو الاشتغال على حقول اسطوغرافية جدّ حسّاسة. حقول تقع في ملتقى كل من السلطة والمجتمع والعلم. هكذا تحوّل الماضي إلى حقل عمل يصبو المجتمع إلى التصرف فيه بمفعول رجعي.

والسؤال الذي يثور هنا هو: لماذا التفتت- وتلتفت اليوم- قطاعات عريضة من الرأي العام في الغرب والبلدان العربية التي نجحت فيها الثورات أخيرا إلى العدالة بحثا عن « حقيقة قضائية » (كذا)؟ يجيب جان-كليمون مارتان عن هذا السؤال المهم بالقول: « إن عدم قدرة المؤرّخين على اقناع مجموع المواطنين، أي فشلهم في فرض حقيقة تؤسس للرابطة الاجتماعية هو الذي جعل هؤلاء يلتفتون إلى العدالة إلتماسا لحقيقة قضائية. إن القضاء يحسم ويفرض الحقيقة خلافا للمؤرخين. لأن القاضي

مؤهل اجتماعيا للنطق بها، في حين أن المؤرّخ لا يتوافر على أية أهلية اجتماعية [في هذا الخصوص]»⁽¹⁰³⁾.

وبالتدرج نجم عن هذا الضّغط الاجتماعي المتعاظم «خلط في الأدوار إذ صار القضاة مؤرخين ويطلب من المؤرخين [اليوم] أن يصبحوا قضاة..»⁽¹⁰⁴⁾.

2 - المؤرّخ «من كرسي الأستاذية إلى قاعة المحكمة»⁽¹⁰⁵⁾

لقد رأينا من المفيد، قبل التّوقف قليلا عند قضية المؤرّخ في مواجهة المستلزمات القضائية وسمي القضاة لكشف النقاب عن « الحقائق التاريخية » وما إلى كل ذلك أن نعقد مقارنة سريعة بين دور كل من القاضي والمؤرّخ. وليس المؤرّخون - كما يحلّ للبعض أن يردّد - « قضاة في محكمة التاريخ »؟

والحق أن نقاط الالتقاء بين عمل المؤرّخ وعمل القاضي تبدو عديدة نسبياً للوهلة الأولى. كتب أنطوان برو Antoine Prost في هذا الخصوص يقول: « إنهما لا يحقّقان بطريقة مختلفة، ذلك أنهما يتّبعان نفس التّمشي خلال بحثهما فيما حدث، إنهما يتنبّتان في الوقائع ويجمعان المؤشرات والآثار ويقاطعان الشّهادات بغية بناء الحجج والقرائن. وينبغي علينا أن نبرز هذه القرابة المتمثلة في كون طريقة المؤرّخ تستنفر نفس الكفاءات التي يستنفرها القاضي، وأنها تستند إلى نفس الإجراءات وتستدعي نفس الرّسوم التوضيحية أو التأويلية..»⁽¹⁰⁶⁾.

هكذا نتبيّن أن الطريقة الاستقصائية لكلّ من القاضي والمؤرّخ متشابهة. ولكن التشابه المذكور يقف عند مستوى الطريقة والتّمشي. أمّا حين يتعلّق الأمر بختم « الكلام » فإن القاضي يعتمد موقفا أكثر تجذّرا من المؤرّخ. يقول أنطوان بروفي خاتمة الموازنة المارّة ذكرها، بين المؤرّخ والقاضي: « لا يكمن الاختلاف بين القاضي والمؤرّخ في الأسلوب الاستقصائي بل في الحكم. فالقاضي يتعيّن عليه أن يحسم الأمر في نهاية تحقيقه، أمّا المؤرّخ فهو يتمتع بحريّة أكثر إذ بإمكانه أن يعلّق الحكم وأن يوازن بين كفتي القرائن والشكوك لأن المعرفة تفلت من إكراهات الفعل، ولكنه غير معفى من تقديم حججه وبراهينه..»⁽¹⁰⁷⁾

وبالجملة فإن الفرق بين غائيتي كل من القاضي والمؤرّخ واضح لا لبس فيه. ولعلّ أفضل من لخص ذلك الفيلسوف بول ريكور من خلال مقولته المعروفة: «القاضي هو الذي يحكم ويعاقب، والمواطن هو الذي يناضل ضد النسيان، ومن أجل أنصاف الذاكرة، أمّا المؤرّخ فمهمّته تكمن في الفهم دون إتهام أو تبرئة..».

إن مثل موقف بول ريكور، الذي هو موقف سواد المؤرخين المحترفين والأكاديميين والذي يحصر « دور المؤرخ في التفسير وتحري الحقيقة ومحاولة الفهم»⁽¹⁰⁸⁾، لا يروق (أي الموقف المذكور) لقطاعات واسعة من الرأي العام إذ ما انفك المؤرخ المحترف ومؤرخ الزمن الرأهن تحديدا عرضة لضغط مزدوج: الأول مأتاه « المجتمع الرسمي » والثاني مصدره « المجتمع المدني ».

لقد تشكلت صلب عديد المجتمعات «قوى ضغط» لم تتورع عن تسليط ضغوطات جد قوية على المؤرخين بهدف إرغامهم على مساندة «أعمالهم المذكراتية» les actions mémorielles. وكان لابد للمؤرخين أن ينهضوا لوضع النقاط على الحروف وليبينوا الحدود بين الذاكرة والتاريخ، من ناحية، وخطورة التماهي مع الشهود والقضاة، من ناحية أخرى⁽¹⁰⁹⁾.

لنجمال الفكرة، حتى وإن بدا في ذلك شيء من التكرار، فنقول: يطلب من المؤرخ منذ مدة وجيزة أن يتحول إلى خبير وتحديدا إلى خبير قضائي على غرار بقية الخبراء من ذوي الاختصاصات الفنية نحو المحاسبة والطب والهندسة إلخ...الذين يعينهم القضاة بموجب حكم تمهيدي أو تحضيري بغرض إجراء مهمة فنية لمسألة معروضة على القضاء وتكون موضوع تقرير يودعه الخبير لدى كتابة ضبط الجهة القضائية المختصة.

إن ما يجب لفت النظر إليه هنا أن الهيئات القضائية تنظر إلى المؤرخ بوصفه صاحب مهنة. لنستمع إلى ما قاله أحد القضاة متوجها بالكلام إلى لفيث من أشهر المؤرخين المختصين في تاريخ الزمن الرأهن، خلال ندوة علمية عقدت في باريس في 2 مارس 2001: «نحن [القضاة] بحاجة إليكم. فالمؤرخ بالنسبة إلينا هوميني»⁽¹¹⁰⁾.

والسؤال الذي يملئ نفسه هنا هو: ما موضوع "الخبرة التاريخية"؟

يجيبنا هنري روسو، الذي رفض أن يتحول إلى خبير، خلال محاكمة موريس بابون بتهمة « المشاركة في جريمة ضد الإنسانية»⁽¹¹¹⁾: «[تتمثل الخبرة] في حشد معارف لخدمة عمل عمومي أوخاص وتكون الغاية من ذلك ليس فهم الواقع فقط بل كذلك الرغبة في تغييره..»⁽¹¹²⁾.

هكذا نقف على ما يعتبره قطاع واسع من المؤرخين انحرافا عن وظيفة المؤرخ بما أن هدف هذا الأخير لم يعد، كما ذكر ذلك أوليفييه ديمولان إثبات الحقيقة وإنما الدفاع عن قضية. بيد أن الأمر الذي لابد من التأكيد عليه هنا هو أن

جمهور المؤرخين متفق على أن المؤرخ لا يمكن أن يكون خبيراً في التاريخ⁽¹¹³⁾. ولقد تبلور هذا الرأي في أثناء النقاشات المطوّلة حول هذا الموضوع خلال فعاليات ندوة علمية بعنوان: الحقيقة التاريخية والحقيقة القضائية، في مارس 2001⁽¹¹⁴⁾ في رحاب المدرسة الوطنية للقضاء في باريس. ولقد اقترح هنري روسوخلال هذا المؤتمر العلمي أن يقع تعميق النّظر في ما يسمى الخبرة التاريخية. أمّا جان بول جان فقد تساءل عن كيفية اختيار الخبراء ضمن المدارس التاريخية. وقد اقتربت هذه الملاحظة من ملاحظة جان كليمون مارتان الذي نفى وجود «مجموعة للمؤرخين»⁽¹¹⁵⁾ على غرار عمادة المهندسين والأطباء. ويفضي بنا هذا كلّ إلى طرح السؤال: ما هو المطلوب بالضبط من المؤرخ حين يقبل بصفة المؤرخ الخبير ويحضر أمام هيئة المحكمة في قضية رأت هذه الأخيرة ضرورة حضوره فيها؟

لابد أن نشير، قبل الإجابة عن هذا السؤال، إلى أنه بوسع العدالة - في بعض البلدان- أن ترغب المؤرخ على المجيء إلى المحكمة بفضل ما يتوافر لديها من وسائل قانونية⁽¹¹⁶⁾. وإذا ما عطفنا هذا على ما سبق أن عرضنا إليه من ضغوطات الرأي العام على مؤرخ الزّمن الرّاهن، أدركنا حجم الإكراهات التي باتت تعترض عمل هذا الأخير.

نأتي الآن إلى السؤال- النّواة الذي بسطناه منذ حين حول المطلوب من المؤرخ في قاعة المحكمة. حريّ بالتسجيل في البداية ان المؤرخ يحضر أمام القاضي بصفة خبير - شاهد expert witness حيناً، أو بصفة شاهد، حيناً آخر.

ومهما يكن من شيء فإن هناك خلافاً حول «إسهام» المؤرخ في القضايا ذات الصلة باختصاصه الدقيق، إذ يذهب هنري روسو إلى اعتبار المؤرخ (في قاعة المحكمة) مجرد "مموّن سياق" un pourvoyeur de contexte⁽¹¹⁷⁾ أي أن المطلوب منه هو تدقيق السياق التاريخي بدءاً برسم المدارات وضبط الإحداثيات العامة للواقعة وانتهاءً بحصر التفاصيل الدقيقة المتعلقة بها.

وتلعب المحاكمات دوراً بيداغوجياً بالنسبة للأجيال التي لم تكن معاصرة للحوادث المتعلقة بالقضايا المعروضة أمام هيئات المحاكم. ويصبح حضور المؤرخ ضرورياً لأن ثمة فارقاً في الزّمن بين الوقائع ومجريات المحاكمة وهو ما يفتح الباب أمام جملة من الإشكاليات ليس أقلها فعل الزّمن في معقولية نشاط قضائي متأخر، وكذا مسألة اختلاط الأزمنة l'anachronisme⁽¹¹⁸⁾. ومن جهة أخرى يذهب المؤرخ الأمريكي روبرت أوين باكستون Robert Owen Paxton إلى اعتبار «ان

القضاء بحاجة إلى الوظيفة الرمزية للمؤرخ أكثر من معارفه [التاريخية]». وهورأي يشايعه فيه السواد الأعظم من المؤرخين.

3- محاذير..

من المهم أن نسجل في مستهل هذا العنصر الفرعي أن السجلات الحادة التي أثارها مصطلحا "الطلب الاجتماعي"، و"المؤرخ - الخبير" والتي هي جزء من أبستمولوجيا العلوم الاجتماعية منذ أمد بعيد، تحيل على إعادة التعريف الجارية اليوم، للعلاقات بين السلطة والعلم والمجتمع. وتنزل المسجلات المذكورة ضمن طور انتقالي تمخض عن "لعبة معقدة" من سماتها صراع على النفوذ بين المتقنين les intellectuels والعلماء les savants والخبراء les experts⁽¹¹⁹⁾.

وعلى العموم، وكائنة ما كانت البواعث الثاوية وراء الرغبة في تحويل المؤرخ إلى خبير، فإن الغالبية العظمى للمؤرخين قد رأت في هذا الفعل انحرافا، ذلك أن الاعتراف بصفة الخبير تنطوي على خطر توظيف البحث التاريخي، وما يستتبع ذلك من نتائج سلبية تطلال البحث بعامة والتاريخ بخاصة.

وهناك وعي حاد لدى دارسي الزمن الراهن من الباحثين والأساقذة بهذا الانحراف الذي يتهدد المهنة وقواعدها وأخلاقياتها. ولقد كان هنري روسوفي مقدمة الرافضين إخضاع الماضي للإجراء القضائي le judiciarisation du passé ذلك أنه اعتبر أن الوضعية ناجمة عن خلط بين ثلاثة سجلات، ينبغي أن تكون منفصلة عن بعضها البعض وهي: سجل العدالة، وسجل الذاكرة وسجل التاريخ. وخلص روسوإلى أن مطمح الحقيقة التاريخية التي يصبوإليها كل مؤرخ، لا يمكن أن يكون خاضعا للمنطق القضائي والذاكراتي⁽¹²⁰⁾.

لقد علل روسورفضه حضور محاكمة موريس بابون المار ذكرها، بصيغة «الانذار» "sommation" الموجهة للمؤرخ للمثول أمام القضاء⁽¹²¹⁾. أما المؤرخ جان نويل جانياني فإنه حذر المؤرخ من خطورة أداء اليمين أمام هيئة المحكمة والنطق بـ« أقسم أن أقول الحقيقة، كل الحقيقة...»⁽¹²¹⁾.

وواضح من خلال هذه الأمثلة أن مخاوف المؤرخين مما يتهدد مهنتهم من ناحية، ومن توظيف التاريخ ضمن استراتيجيات مذكراتية أو سياسية، من ناحية أخرى لها ما يبررها⁽¹²²⁾. وهنا يخيم السؤال: ما العمل؟ أي هل أن التماذي في تجاهل الرهانات الجديدة " لوظيفة " المؤرخ أمر مجد؟

من الواضح أن المؤرخين أصبحوا واعين بأن سياسة الهروب إلى الأمام باتت عقيمة بقدر ما هي عبثية. ولئن اعترف هنري روسوب بأن تاريخ الزمن الرأهن يستجيب لطلبات commandes، فإنه ألح على تتم تلك الاستجابة وفقا لشروط منها ضرورة بقاء المؤرخ «سيد بحثه»، ووجوب خلق ظروف تبادل وحوار مع صاحب الطلب وهوما سمّاه بمبدأ «الحرية المزدوجة لصاحب الطلب وللخبير، للسياسي وللعالَم»⁽¹²³⁾. كما شدد على ضرورة ألا يقبل المؤرخ إلا الأوضاع التي تكون فيها إمكانية إجراء اختبار مضاد contre-expertise ممكنة، خاصة فيما يتعلق بإمكان المؤرخ من الاطلاع على الأرشيفات التي فتحت أمام أقلية محظوظة من الخبراء⁽¹²⁴⁾.

والخلاصة من كلّ هذا، أن المؤرخين توصلوا إلى «حقيقة» مؤداها أن الحل لهذه الوضعية الجديدة التي وجدوا أنفسهم فيها لا يمكن في الانكفاء على الذات، ولا في الخضوع للطلب الاجتماعي بل في محاولة اجترار طرق في البحث تجمع بطريقة منظمة ومنهجية كل الأطراف (لاسيما الفاعلين الاجتماعيين موضوع الدراسة والبحث)، في إطار شراكة تكون فيها مساهمة الفاعلين، بفضل خبرتهم وشهاداتهم، أساسية في هذا الجهد الذي ينبغي أن يوكل لمؤرخين محترفين⁽¹²⁵⁾. وتعتبر هذه الصيغة، التي أثبتت جدواها في مراكز البحوث حول الحرب العالمية الثانية في أوروبا، الشكل الأنسب، في الوقت الحاضر على الأقل، لاجتناب «خطري» «المؤرخ - الخبير الذي يحرم الشهود من تجاربهم [...]، والطلب الاجتماعي الذي [يسعى] إلى توظيف المؤرخ...»⁽¹²⁶⁾

- (1) لا يقال في العربية بدون بل من دون.. ولكن غلب استعمال لفظ "بدون" وساغ في الأفواه ومن ثم ظفر بحجة الاعتداد به وقديما قيل: «خطأ مشهور خير من صواب مهجور».
- (2) Robert Frank, «Enjeux de l'enseignement du temps présent» in *L'Histoire entre épistémologie et demande sociale*, actes de l'université d'été de Bois, septembre 1993, Créteil, IUFM, 1994, p.162.164.
- (3) Jean-Pierre Rioux, «Peut-on faire une histoire du temps présent» in *Questions à l'histoire des temps présents .op.cit*, p45.
- (4) Henry Roussio, *La hantise du passé*, (c.)Textuel, 1998, p.58
- (5) Jean Leduc, *Les historiens et le temps. Conception, problématique et écritures* ; Paris, Seuil, 1999 ; p.60
- (6) François Bédarida, «Le temps présent et l'historiographie contemporaine» in *Vingtième siècle*, 69, janvier- mars ; 2001 p.165.
- (7) *Ibid.*
- (8) Cité par François Soulet, Sylviane Guinle-Lorinet, *Précis d'histoire immédiate*, *op.cit*, p.16.
- (9) *Ibid.*
- (10) François Bédarida, «Méthode et pratique de l'histoire du temps présent» in *Correspondances* (Bulletin de l'IRMC).n°42, octobre, 1996, p.6
- (11) Jacques Le Goff, «La vision des autres..», *op.cit*, p.106
- (12) Jean François Soulet, Sylviane Guinle -Lorinet, *op.cit*, p.18
- (13) François Bédarida, «Méthode et pratique de l'histoire du temps présent» *op.cit* ,p.4
- (14) «Déballer sa trousse à outils» وردت الجملة بالفرنسية على النحو التالي :
- (15) Jean-Pierre Rioux «Peut-on faire une histoire du temps présent» in *Questions à l'histoire des temps présents .op.cit*, p51.
- (16) Claudine Leduc, «Thucydide et la construction de l'histoire immédiate» in *Pratiques de l'histoire immédiate*, n°29, 2006, p.17 -33
- (17) François Bédarida, « méthodologie et pratique..»*op.cit* .p. 5-6.
- (18) Guy Pervillé, «Histoire immédiate et temps présent, ou l'histoire contemporaine: le cas de la guerre d'Algérie (1993). *Cahier de l'histoire immédiate* .n° 3,1993, p.96.
- (19) René Remon, «L'histoire contemporaine » in *L'histoire et le métier d'historien en France 1945-1995*, Paris, 1995, p.25
- (20) يقول جان بيار يوفي هذا الخصوص: «إن المساءلات الصارمة (من لدن الباحث في الراهن) من شأنها تهدئة المنازعات المتشعبة. وباختصار فإن بناء رواية تاريخية يمكن أن يضيف Jean-Pierre ويرتّب إلى جوار البرسترويكا الغوربتشوفية، تحلل الامبراطورية الكارولنجية»:

Rioux, «Peut-on faire une histoire du temps présent» in *Questions à l'histoire des temps présents.op.cit*, p5.

(21) René Remond, «L'histoire contemporaine » *op.cit*, p250

(22) Cité par George Saunier, « Temps présent et relations internationales: réflexions 'anté- doctorales' in *Bulletin de l'institut Pierre Renouvin*, n°11,2001, http://épr.univ.paris1.fr/s_pip.php(date de la visite 15/5/2009).

(23) Jean François Soulet, *L'histoire immédiate .op. cit*.p.45

(24) Gérard Noiriel, «Objectivité», in *Historiographies* vol.II,op .cit,p.8

(25) François Bédarida, « Méthodologie et pratique..»*op.cit* .p. 6.

(26) *Ibid.*

(27) Jacques Le Golf, « La vision des autres..» *op. cit* p.107

(28) Jean François Soulet, *L'histoire immédiate .op. cit*.p.70

(29) *Ibid.*

(30) François Bédarida, *Le temps présent et l'historiographie contemporaine, op cit*.p.156

(31) Robert Frank, «Enjeux épistémologiques de l'enseignement de l'histoire du temps présent» in *L'histoire entre épistémologie et demande sociale*, Actes de l'Université d'été de Blois, septembre.1993, p.161-169

(32) Arlette Farge, «Le temps, l'événement et l'historien» in *L'Inactuel*, n°2, 1994, p.35

(33) Arlette Farge, «Écriture histographique, écriture cinématographique» in A.de Baecque et C.Delage (dir),*De l'histoire au cinéma* ,Paris, Complexe, 1998,p.116

(34) Cité par Jean Leduc, *Les historiens et le temps, op.cit*, p.83

(35) Florence Descamps, *L'historien, l'archiviste et le magnétophone, op. cit*, p.488

(36) Jean-Jacques Beckers, *Crises et alternances (1974-1995) La nouvelle Histoire de la France contemporaine*, Paris, seuil 1998, p.7-8.

(36 مكرر) مسعود ظاهر: «"الويكيلكسية"و علم التاريخ: الوثائق الأمريكية المسربة تعزز منهجية

التاريخ المباشر». *الحقول*، صحيفة إلكترونية <http://www.alhoukoul.com>

(37) بناصر البعزاتي، «التاريخ علما» مرجع سابق، ص 105

(38) كان ذلك خلال ردّه على سؤال الصحفي الفرنسي برنار راب Bernard Rapp خلال إحدى حصص البرنامج الثقافي *Caractères* (حصة 7 مارس 1992)

(39) بناصر البعزاتي، «التاريخ علما» مرجع سابق، ص 104-105

(40) نفس المرجع، ص 105

(41) Gérard Noiriel, «Objectivité», *op.cit*, p.797.

(42) Jean-Jacques Becker, «La mémoire objet d'histoire», in *Ecrire l'histoire du temps présent.. op. cit.*, p.121.

(43) –

(44) Serge Nolkow, « *L'histoire du temps présent en question* » in *Où en est l'histoire du temps présent ? Notions problématiques et territoires*, Actes du colloque transfrontalier-Cluse Dijon, 25 sept. 1997, in *Territoires Contemporains*, Bulletin de l'Institut d'histoire contemporaine, UMR, CNRS, 5605, n°5 (hors-série) 1998, p.16.

(45) Pierre Nora, «Entre mémoire et histoire» in *Les lieux de mémoire*, t1, Paris, 1984, pp. XIX – XX

(46) ذكرها مارك فيرو Marc Ferro في: «Débat entre « Histoire et loi » Marc Ferro et Gérard Noiriel, in *Le Monde de l'éducation*, n° 344, Février 2006, p.80

(47) Henry Rousso, « La mémoire n'est plus ce qu'elle était », in *Ecrire l'histoire du temps présent. op. cit.*, p.109

(48) Robert Frank « La mémoire et l'histoire » in *La bouche de la vérité, La recherche historique et les sources orales* (novembre 1992) Cahier de l'IHTP, n° 21, p.23.

(49) *Ibid.*

(50) *Ibid.*

(51) *Ibid.*

(52) الشاهد في اللغة هو الحاضر وهو نقيض الغائب. أمّا في الاصطلاح الفقهي وفي لغة القانون اليوم فالشاهد هو الذي يدعى أمام المحكمة أو أمام الباحث الابتدائي للإدلاء بشهادته في قضية نزاع أو تحقيق دعوة أجنبية. ولا يدعى للشهادة إلا من حضر الحادثة.

(53) Nicolas Offenstadt, « Le témoin et l'histoire », in *Historiographies*, vol II, *op cit*, p.1245

(54) Daniele Voldman, «Définitions et usages» *La Bouche de la vérité. La recherche historique et les sources orales* (novembre 1992), *Cahier de l'IHTP*, n°21, site: <http://www.ihtp.cnrs.fr/spip.php> p.3

(55) المختار الهراس « منهج السيرة في السيسولوجيا » في إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987، ص 83-99

(56) Denis Peschanski, «Effets pervers», *La Bouche de la vérité op cit*, p.4.

(57) المختار الهراس، نفس المرجع، ص 92

(58) Nicola Offenstadt, «Le témoin et l'histoire» *op.cit.*, p 1243

(59) يمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى ما تقوم به مؤسسة التميمي والمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية في تونس من جهود في هذا الخصوص.

(60) Florence Descamps, *Les sources orales et l'histoire. Récits de vie, entretiens, témoignages oraux*. Bréal, Paris, 2005 p.30

- (61) *Ibid.*, p.31.
- (62) *Ibid.*
- (63) René Remond, «Le retour du politique», in *Questions à l'histoire des temps présents...*, *op. cit*, p.62
- (64) *Ibid.*, pp.57-58
- (65) عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، ج1، الألفاظ والمذاهب، مرجع سابق ص 68
- (66) Jacques Julliard, «La politique» in *Faire l'histoire*, II, *Nouvelles approches* (Jacques LeGolf, Pierre Nora, dir.), Gallimard, 1974, p.311
- (67) Jean-François Sirinelli, «De la demeure à l'agora. Pour une histoire culturelle du politique» in Serge Berstein et Pierre Milza (dir.) *Axes et méthodes de l'histoire politique*, Paris, P.U.F, 1998, cité dans *Histoire et historiens depuis 1995*, p.196
- (68) René Rémond, « Pour une histoire politique » cité par Pascal Balmand dans « Le renouveau de l'histoire politique » in *Les Ecoles historiques* (Guy Bourdè, Hervé Martin), Paris, seuil, 1997, p.373
- (69) برهنت عديد الدراسات في فرنسا أنه بعيدا عما هو ظرفي فإن الظاهرة الانتخابية مكنت من الوقوف على التحولات الهيكلية البطيئة في المجتمع الفرنسي. راجع على سبيل الذكر لا الحصر :
- Chroniques électorales*, vol 3, 1983 F.Goguel,
- (70) Pascal Balmand, « Le renouveau de l'histoire politique », *op-cit*, p. 376.
- (71) Serge Berstein, *L'histoire du parti radical*, Paris, 1980
- (72) Claude Nicolet, *L'idée républicaine en France*, Paris 1982, M.Winock, *La fièvre républicaine*, Paris 1986, Raoul Girardet, *Mythes et mythologies politiques*, Paris 1986.
- (73) Pascal Belmand, *op-cit*, p. 381
- (74) J. Dubois, « Le vocabulaire politique et social en France de 1869 à 1872 » ; D. Peschanski, *Et Pourtant ils tournent. Vocabulaire et stratégie du PCF (1934-1936)* Paris, 1988.
- (75) Pierre Laborie, «De l'opinion publique à l'imaginaire social» *Vingtième siècle*, No: 18, 1958.
- (76) Pascal Belmand, *op-cit*, p. 381.
- (77) François Dosse, « Événement » in *Historiographies* vol. II, *op-cit*, p.744

(78) François Bédarida, « L'histoire du temps présent » in *Sciences Humaines*, Hors-Série No. 18, 1997, p. 31

(79) *Ibid.*

(80) Henry Rousso, « L'histoire du temps présent, vingt ans après » *op.cit*, p.8

(81) Cité par F. Bédarida, *op-cit*, p. 31

(82) *Ibid.*

(83) Jacques Julliard, « La politique » in *Faire l'histoire*, *op-cit* p. 319

(84) Pascal Belmand « Le renouveau de l'histoire politique » *op-cit*, p. 83

(85) عبد الأحد السبتي « التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج: ملاحظات أولية»، في البحث التاريخي في المغرب، حصيلة وأفاق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14، الدار البيضاء، 1989 ص: 51

(86) نفس المرجع والصفحة

(87) نفس المرجع ص: 52

(88) عبد الله العروي "مفهوم التاريخ" ج 1، مرجع سابق ص: 75

(89) نفس المرجع ص 67 – 68

(90) نفس المرجع ص 78

(91) نفس المرجع والصفحة

(92) François Dosse, « Événement » *op-cit* p. 745 – 746

(93) *Ibid.* p. 756

(94) اقترح بول ريكور ثلاثة مستويات لمقاربة الحدث وهي: الحدث تحت الدال événement - infra significatif ونظام وسيادة المعنى ويكون في حدود اللاوقائي، وأخيرا بروز أحداث ما فوق دالة supra – significatif للاستزادة راجع: 748-794 *Ibid.pp*

(95) Henry Rousso, « L'histoire du temps présent, vingt ans après » *op.cit* p.9

(96) Robert Frank, « Préface » in, *Ecrire l'histoire du temps présent*, *op.cit* p.18, voir aussi le résumé de la conférence d'Olivier Dumoulin sur le

« rôle social de l'historien » de A. Bourienne et B. Lisbonis, <http://www.ac-rouen.fr/hist-geo/doc/cfr/vsh.htm> .date de la visite 23/7/2009.

(97) René Rémond, « Quelques questions de portée générale en guise d'introduction » in *Ecrire l'histoire du temps présent. op.cit* p. 30

(98) Robert Frank , *op.cit* p: 18

(99) تمت دعوة المؤرخين المختصين في تجارة الرقيق في الولايات المتحدة منذ مطلع خمسينات القرن الماضي. وفي كندا التجا القضاء الى المؤرخين في عديد لمناسبات ومنها على سبيل التمثيل الحسم في حقوق الصيد البحري لهنود ميماك الخ...استنادا الى وثيقة تعود الى القرن الثامن عشر

(100) راجع المقال الممتاز لمحمد الطاهر الجراري "التاريخ وسياسات التعويض" موقع مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية:

go.: <http://full.news.newsid=6> www.libsc.org.ly/mrkaz/news.php?

(101) نفس المرجع

(102) نفس المرجع

(103) Annie Deperchin, *Vérité historique, vérité judiciaire à travers les grands procès issus de la seconde guerre mondiale* » (rapport de synthèse), Ecole nationale de la Magistrature, 2 mars 2001, p.5

(104) René Rémond, « Quelques questions de portée générale... » *op.cit* p.30

(105) هذا العنوان هو تعريب للعنوان الفرعي لكتاب أوليفيه ديمولان الموسوم:

Le rôle social de l'historien, de la chaire au prétoire, Paris, Albin Michel 2003, p. 470

(106) Antoine Prost « L'historien, le témoin et l'accusé » in Florent Brayard (dir), *Le génocide des juifs entre procès et histoire 1943 – 2000* Paris, Complexe p: 290-291

(107) Antoine Prost, *Douze leçons sur l'histoire*, Paris, Seuil 1996 p:290

(108) عريضة لعدد من المؤرخين نشرت بجريدة لوموند بتاريخ 25 مارس 2005

(109) Jean François Soulet, « Avant Propos », in *Pratiques de l'histoire immédiate op.cit*, p:10

(110) *Ibid.*

(111) جرت محاكمة مورييس بابون الكاتب العام السابق لمحافظة الجيرونود ما بين 7 أكتوبر 1997 و2 أبريل 1998 بمدينة بوردو بتهمة المشاركة في جريمة ضد الإنسانية من خلال تنظيم تهجير 1560 يهوديا من جهة بوردو الى محتشد درانسي .

- (112) Henry Rousso, « L’histoire du temps présent, vingt ans après » *op.cit*p.9
- (113) Annie Deperchin, *Rapport de synthèse*, *op.cit* p .12
- (114) انعقد هذا المؤتمر الذي جمع طائفة من المؤرخين المتخصصين في تاريخ الزمن الراهن ونفرا من القضاة في 2 مارس 2001 في رحاب المدرسة الوطنية للقضاة في باريس وقد تنزل ضمن برنامج التكوين المستمر للقضاة وجاء في ورقة المؤتمر أن الهيئة المنظمة ارتأت "الترتيب للقاء بين المتمرسين بالعدلية أي القضاة والمتمرسين بالزمن أي المؤرخين، على خلفية ما أثارته محاكمة موريس بابون من لغط في وسائل الإعلام وعلى عديد المنابر.
- (115) Annie Deperchin, *Rapport de synthèse...* , *op.cit* p. 13
- (116) *Ibid.* p. 11
- (117) *Ibid.*
- (118) *Ibid.* p .9
- (119) Henry Rousso, « L’histoire du temps présent, vingt ans après » *op.cit* p .9
- (120) Christian Delacroix, « L’histoire entre doutes et renouvellements (les années 1980-1990) », in *L’histoire et les historiens en France depuis 1945*, *op.cit* p: 207
- (121) A. Bourrienne, B. Lisbonis, *Synthèse de la conférence d’Olivier Dumoulin*, *op.cit* p. 207
- (122) *Ibid.* p. 3
- (123) Henry Rousso, « L’histoire du temps présent, vingt ans après » *op.cit* p.9
- (124) *Ibid.*
- (125) Serge Wolikow, « L’histoire du temps présent en question », in *territoires contemporains*, *op.cit* p.22
- (126) *Ibid.*

الباب الثالث

مصادر تاريخ الزَّمن الرَّاهن:
صعوبة تدبّر الوفرة

علينا أن نسجل، منذ البداية، أن المقاربة المنهجية لمصادر تاريخ الزّمن الرّاهن لا تشرح بالجديد والطريف، ذلك أن دارس هذه الحقبة يخضع مادّته المصدريّة من موارد وأصول وما إليها، إلى نفس قواعد التّحقيق والتّدقيق المتعارف عليها في البحث التّاريخي، تماما كما زملائه في بقية الاختصاصات التاريخيّة الأخرى. وفي المقابل فإنّ خصيصة مصادر هذا العنوان الاسطوغرافي تكمن في طبيعتها من ناحية، وحجمها، من ناحية أخرى، مقارنة بمصادر الحقب السابقة للزّمن الرّاهن.

إن مصادر تاريخ الزّمن الرّاهن، سواء المكتوب منها أو المطبوع، المصور أو السمعّي البصري لمن الوفرة والتنوّع بحيث خلقت (وتخلّق) مشاكل عويصة للباحثين وجعلت التصرّف فيها، وبالتالي استثمارها، اختبارا مكثّفا بقدر ما هو مرهق. وإن السيطرة على الكمّ الهائل من المادّة المصدريّة لهو من أبرز التّحديات التي تعترض الباحث في التاريخ الجاري.

والحق أن هذه العقبة الكأداء هي التي تنغصّ على مؤرّخ الزّمن الرّاهن راحته أكثر من عدم قدرته على الوصول إلى بعض الأرشيفات الرّسمية بسبب الأجل القانونيّة الضابطة لتلك العمليّة على ما أشرنا إليه في المبحث الأوّل للباب الثاني من هذه الدراسة .

وثمة فريدة أخرى لمصادر التاريخ القريب وتتمثل في أن المادّة التوثيقية حول هذا التاريخ ليست كلّها مؤسّسة على المكتوب مثلما هو الحال، بالنّسبة لأغلب الفترات التاريخيّة الأخرى (باستثناء الفترة القديمة) ذلك أننا نسجّل اليوم حضورا متعاظما للصوت والصورة. هكذا اتخذت الوثيقة بعدا آخر، وهوما يحتمّ معالجة واستغلالا مخصوصين لهذا المصدر الجديد، كما سنعرض إلى ذلك في حينه ⁽¹⁾.

وهناك أخيرا خاصيّة ثالثة للمصادر موضوع حديثنا، وهي تشتمل على مفارقة قوامها أنّه بقدر ما أن الباحث في هذا الحقل محروم من الأرشيفات الرّسمية (حتى انصرام ثلاثين أو خمسين سنة أو أكثر من ذلك) بقدر ما هو محظوظ، بما يضعه المجتمع المدني، بكلّ مكوناته، تحت تصرّفه من مادّة مصدريّة عظيمة الفائدة. فعلا، لقد أتاح مختلف عمليّات سبر الرّأي العام والمواقع والمدونات على شبكة الأنترنت، وكذلك مختلف وسائل الإعلام (صحافة، إذاعة، تلفزيون) الموجهة لكل شرائح المجتمع، للباحث أن يطّلع ويرصد تطور حالة الرّأي العام وتوجهاته فضلا عن كل مشاكل المجتمع في أدقّ تفاصيلها أحيانا. هكذا فإنّ هذا التوزيع الجديد للأرصدة الوثائقية (شحّ المصادر من جانب السّلطة، مقابل وفرتها وغناها من لدن المجتمع

المدني) قد كان من بين نتائجها المباشرة توجيه بحوثهم نحو دراسة الآراء ووجهات النظر والتّمثّلات. وفي عبارة مجملّة أخرى نقول: لئن مُنِعَ مؤرّخ الزّمن الرّاهن من الإطلاع على الوثائق الأرشيفية للأمس القريب، ما عقّد مهمّته لمعرفة حقيقة بعض الأحداث والإحاطة الشاملة بكل ما حفّ بها، فقد تسنّت له في المقابل، وثائق غزيرة وبالغة الأهمية مكّنته من إعادة بناء الطريقة التي عاش بها النّاس نفس تلك الحوادث، وهو ما يفسّر لماذا وضع الباحث في الزّمن الرّاهن دراسة ظاهرة التّمثّلات في قلب استقصاءاته⁽²⁾.

ولعلّ الأسئلة التي تملّي نفسها الآن، بعد هذه الملاحظات التّأطيرية، هي: ماهي مصادر تاريخ الزّمن الرّاهن؟ وأين يمكن للباحث أن يعثر عليها؟ وما هي قيمتها؟ وأخيرا فيم تتمثّل حدودها؟

لن نضيف جديدا حين نقول أن عملية جمع مواد البحث أو التّقمّيش كما كان يحلّ للمؤرّخ الكبير أسد رستم أن يقول⁽³⁾ تعدّ من أهم أعمال الباحث في التاريخ ومن أكثرها صعوبة ودقّة. وبوسعنا، إجمالاً، تصنيف مصادر تاريخ الزّمن الرّاهن إلى أربع مجموعات وهي: المصادر المكتوبة، والمصادر الشفوية، والمصادر السمعية البصرية، والمصادر التي توفّرها وسائل الإتصال الحديثة من أنترنت ومصادر رقمية. وقد تفيّد الإشارة كذلك إلى أن أهم هذه المصادر تنقسم بدورها إلى مصادر خلّفت دون قصد شأن المصادر المدوّنة وبعض المصادر المصوّرة، والمصادر التي خلّفت عن قصد نحو المذكرات والسّير الذاتية والمصادر المسماة مثارة *sources provoquées* والتي تأتي على رأسها الشهادات الشفوية.

المبحث الأول

المصادر المكتوبة والمطبوعة

إن لمثل هذه النّوعية من المصادر، التي يطلق عليها كذلك لفظ نصوص textes، مكانة مهمة ضمن مواد البحث في الزّمن الرّاهن. بيد أن خصيصة هذه المصادر هي هيمنة المطبوع imprimé فيها على المکتوب manuscrit، ذلك أن دارس هذه الحقبة محروم، كما ذكرنا هذا أكثر من مرّة، بفعل القوانين والنصوص والتشريعات الجاري بها العمل في سائر بلدان العالم تقريبا، من الوصول إلى دور المحفوظات الحكومية والإطلاع على أرصدها الوثائقية، وبالتالي توظيف المصادر الأصليّة أو الأصول المصدرية في بحوثه.

١- الوثائق الرّسمية :

إن النّقيصة المتمثّلة في عدم شرع الأرشيفات الحكومية في وجه الباحثين من مختلف الأفاق ما لم يكن قد مرّ على تاريخ الوثيقة خمسون سنة إن لم يكن أكثر، قد شكّل، لأرداح من الزّمن، مصدر قلق للباحثين في الرّاهن وعقبة في سبيل إنجاز أعمال مكتملة، مسبوكة الأطراف، وهو ما يضطرّ الباحث، في الأعم الأغلب، إلى إغفال فترات أوجوانب، قد تكون مهمّة من موضوع بحثه. ومن شأن مثل هذه العراقيل والإكراهات أن تكبل الباحث وتجعله لا يصبو إلى الشمولية، وكذا التّوصل إلى نتائج واستخلاصات « نهائية » أسوة ببقية زملائه في الأزمنة الوسيطة أو الحديثة على سبيل التّمثيل.

هل يفهم من هذا أن الباحثين في تاريخ الزّمن الرّاهن لم يوظّفوا في بحوثهم - بين الفينة والأخرى- وثائق أرشيفية من يد أولى؟

الواقع أن عددا من الباحثين (وهذا العدد في ازدياد مطرد وخاصة في الغرب) قد نجحوا في الوصول إلى بعض الأرصدة الوثائقية قبل الآجال القانونية⁽⁴⁾، وذلك من خلال الظّفر بتراخيص استثنائية من لدن القيّمين على أمر تلك الأرشيفات. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، السّهولة النسبية المسجّلة في الموافقة على إسناد مثل تلك التراخيص في البلدان الغربية⁽⁵⁾.

أما في البلدان المسماة ببلدان العالم الثالث أو بلدان الجنوب، حيث تزدهر سوق الشفاعات والوساطات ويخضع دخول الأرشيفات أحيانا إلى أمزجة القائمين عليها، فإن الباحث يلاقي عراقيل لا عدّها ولا حصر، وهذه على أية حال، مسألة يضيق بها مثل

هذا المقام. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن النية تتجه في الغرب دائما، إلى التخفيف من الترتيبات الصارمة المتعلقة بفتح الأرشيفات أمام عموم الباحثين حيث نشأ وعي لدى السلطات العمومية هناك مؤداء عتاقة القوانين الجاري بها العمل في هذا المضمار الأمر الذي جعلها تعد بتحسين القوانين القديمة وباستصدار قوانين جديدة. وهذه من المسائل التي تستحق المتابعة .

ومهما يكن من شيء، فإن المشتغل على الزمن الراهن بإمكانه أن يمتح من المعين الثمر للجرائد الرسمية لما تشتمل عليه من تفاصيل شافية ضافية حول مواضيع جدّ راهنة وقضايا ساخنة. فالجريدة الرسمية، في نسخها المختلفة، توفر مادة مصدريّة متنوعة، ومن يد أولى، وفوق هذا فهي سهلة المنال إذ يمكن الوصول إليها في المكتبات، والإدارات العمومية والخاصة، وأرشيفات المؤسسات والنقابات والأحزاب إلخ...

وثمة مصادر أخرى مهمة للباحثين في الشأن الراهن وتتمثل فيما توفره عمليات الإستطلاع، والنشرات الإحصائية، وعمليات سبر الأراء، للباحثين من بيانات ومعلومات- والتي كانت تعدّ، حتى وقت قريب، من ضمن أسرار بعض الدول - ذلك أن عمليات الاستطلاع، ولئن لم تشكل جنسا وثائقيا جديدا (إذ تعود بداياتها إلى القرن التاسع عشر) فإنها شهدت خلال الثلاثين سنة الأخيرة تطورا جدّ هام بفضل حسن توظيف الأداة المعلوماتية التي أتاحت تجويد عملية معالجة البيانات، وبالتالي إحداث نقلة نوعية في هذا المضمار.

لقد تكثفت عمليات الاستطلاع خلال العشريّات الأخيرة وتكاثرت وتنوّعت، وهي عمليات أوصت بها، ورعتها منظمات، وهيئات خاصة وحكومية ودولية (الإتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، اليونسكو.. إلخ).

والحق أن المؤرّخ جدّ محظوظ في هذا الخصوص لأن الاستطلاعات المذكورة طالت جلّ الميادين وشملت مختلف المجالات. فسواء تعلق الأمر بدراسة تطوّر السلوكيات الجماعية أو الرأي العام أو البنيات الاجتماعية، والاهتمام بالتعليم أو الاستهلاك أو المداخل أو بدراسة تيار سياسي معين واحتمالات نجاحه، فإن الباحث المتقصّي سيجد على ذمته حصيلة استطلاعات متقنة الإعداد، غزيرة المادة، جمة الفائدة، حول التّيمة الرئيسية لبحثه أو حول المحاور المتفرّعة عنها.

أما الإحصائيات بمختلف أنواعها، والتي عرفت طرائقها وتقنياتها تطورا كبيرا خلال النصف الثاني من القرن العشرين طردا مع تنامي الطموحات التخطيطية والتدخلية للدول والمنظمات الدولية الكبرى في شتى مناحي الحياة، فإنها تمثّل هي

الأخرى مصدرا لا محيد عنه للباحث في التاريخ القريب، ذلك أن النشرات الإحصائية في المجال الديمغرافي التي تقدمها التعدادات الدورية علاوة على الحالة المدنية ومجموعات الجذاذات الانتخابية ومختلف الإصدارات الإدارية من ناحية، والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية لاسيما الملاحظات الصادرة عن المؤسسات والنقابات ومختلف التنظيمات الاجتماعية، من ناحية أخرى، غالبا ما تكون جمّة الفائدة للدارسين. صحيح أن بعض المعطيات الإحصائية تظلّ ممنوعة أو محظورة على الباحثين بفعل قوانين شبيهة بقوانين الأرشيفات العمومية على ما مرّ شرحه، ولكن، وبصفة عامة، فإنه بوسع الباحث استثمار المعطيات والبيانات الأساسية التي تتوافر عليها النشرات الإحصائية الوطنية الصادرة عن معاهد الإحصاء أو الدّولية شأن الأدلة الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي إلخ ..

ومن نافلة القول أن على المؤرّخ- كما هو الشأن بالنسبة لبقية المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية- تأبط عدّة الإحتراس خلال تعاويه مع المعطيات الإحصائية ومعالجة ما انجلت عنه من استخلاصات، ذلك أن تأويلات الباحثين، استنادا لما توفّره النشرات الاحصائية، التي نعتها بعضهم « بالشكل المتقن للأكذوبة *une forme perfectionnée du mensonge*، ينبغي أن تكون على قدر عال من التّبصر خاصة حينما يتعلّق الأمر ببيانات إحصائية صادرة عن دول أو نظم شمولية ⁽⁶⁾.

أما عمليات سبر الآراء، والتي تعتبر تقنية حديثة نسبيا ⁽⁷⁾، مقارنة بالاستطلاعات والإحصائيات، فإن الإرتكان إلى نتائجها والاطمئنان إلى خلاصاتها قد تأكّد على ترادف السنوات، رغم بعض الكبوات الشهيرة ⁽⁸⁾، ذلك أنه بالرغم من أن عملية سبر الآراء لا تقدم للمؤرخ إلا رؤية مجزأة عن واقع ما خلال لحظة معيّنة، فإن هذه العملية تغتدي ثمينة، ولربما ضرورية، حينما تطرح على نفس فئات الأشخاص نفس الأسئلة، في حقب مختلفة إذ تتيح تلك التقنية قياس تطور مواقف الرأي العام في بلد معيّن من قضية معيّنة، أي الإصغاء إلى نبض الشارع والتعرّف على ما يشغل قطاعات عريضة من المجتمع وذلك بقدر عال من الدّقة. ويستدلّ الباحثون، الذين يثقون في عملية سبر الآراء، ويرتكنون إلى نتائجها بمثال أصبح شهيرا وبهم نتائج عمليات سبر الآراء قامت بالتعبير على صورة ألمانيا عند الفرنسيين، إذ كشفت تلك العمليات المذكورة عن أربع مراحل أو أزمّة محدّدة في العلاقات الانفعالية أو العاطفية الفرنكو- ألمانية، وهي: زمن العداوة والضّغينة، زمن التقارب الضروري، وزمن سادت فيه فكرة التكامل بين البلدين أخيرا- وهذا منذ وحدة الألمانيتين عام 1989 - زمن الخوف من الهيمنة الكاسحة ⁽⁹⁾.

كان هذا في عجالة مقتضبة، حاولنا أن تكون مركزة قدر الإمكان، أهم ما يمكن أن تقدمه بعض الإصدارات الرسمية للباحث في تاريخ الزمن الراهن من مادة وثائقية. هذا إلى جوار ما يمكن أن توفره له بعض الأرشيفات الخاصة من بيانات وهو شأنا فيما يتلو.

II - الأرشيفات الخاصة

تقدم الأرشيفات الخاصة مادة مصدريّة ثمينة للباحث، مادة غالبا ما تجمع بين الغزارة والغنى والتنوع. وهي تتيح للمؤرخ - من بين ما تتيحه - تعقب الممارسات الفردية لبعض الفاعلين السياسيين أو الاجتماعيين أو إعادة بناء الأفعال الجماعية أوحياوات المؤسسات أو الجمعيات إلخ ...

ولما كانت التشريعات المنظّمة للأرشيفات العمومية لا تسري على الأرشيفات الخاصة، فإنه من الميسور الوصول إلى الأرصدة الوثائقية لهذه الأخيرة من لدن الباحثين. وسنقصر هنا في هذه الإلمامة على ثلاثة أصناف من الأرشيفات الخاصة وهي: أرشيفات المؤسسات *les fondations* وأرشيفات المنشآت *les entreprises* وأرشيفات الخواص .

تتألف أرشيفات المؤسسات من هبات وأعطيات وهبات بوصية *legs* متعلّقة، في الأعم الأغلب، بشخصية معيّنة، ويتم تجميع الوثائق الخاصة بتلك الشخصية وأرشفتها وتصنيفها، وهي وثائق متنوعة (مراسلات، خطب، تقارير، كتب ..) محفوظة في مبان تحوي فضاءات معدة للغرض، ومفتوحة أمام الجمهور. ومن أشهر المؤسسات نذكر على سبيل التمثيل كوليج تشرشل *Churchill College* في كامبريدج بأنكلترا ومعهد موريس توريز *Maurice Thorez* بفرنسا وهو معهد يضم الوثائق الخاصة بالرجل فضلا عن مكتبته الخاصة التي تحوي ما يربو عن عشرة آلاف كتاب، ما سهل مهمة عديد الباحثين في دراسة جوانب من شخص موريس توريز بخاصة، والحزب الشيوعي الفرنسي بعامة⁽¹⁰⁾، وكذا معهد شارل ديغول *Charles De Gaulle* الذي يضم أرشيف حزب تجمع الشعب الفرنسي (F .R. P) ما بين 1947 و 1958، فضلا عن مصادر صوتية ومصوّرة. وتعد هذه المؤسسة الخاصة المتوقّرة على مجلس علمي مرموق، عديد الندوات، وتصدر نشرات ومذكرات إعلامية ومطبوعات شتى. هذا بالنسبة لبعض الأرشيفات في أوروبا، أما بالنسبة للولايات المتحدة حيث القيود على ارتياد الأرشيفات، أقل شدة⁽¹¹⁾، فإن المؤسسات الخاصة عديدة وهي ميثوقة في عدد مهم من الولايات وتأتي في مقدمتها المكتبات الرئاسية

Presidentiels Libraries الإثنى عشرة. وخلافا لما توحى به هذه التسمية، فإن هذه الفضاءات الفسيحة العصرية ليست مكتبات بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما هي فضاءات تحوي الأرشيفات الخاصة برؤساء الولايات المتحدة منذ هيربرت هوفر Herbert Hoover، أي ما يربو عن أربع مائة مليون صفحة من الوثائق المكتوبة، وعشرة ملايين صورة وخمسة آلاف كيلومتر من أشرطة الأفلام، ونحو مائة ألف ساعة تسجيل صوتي. وغني عن القول أن الترتيب المتعلقة بجمع هذه المادة المصدريّة الهائلة، وأرشفتها، وتصنيفها، والضرورات التي تقتضيها مسائل تتصل بالدفاع القومي والسياسة الخارجية لا تتيح الإطلاع الفوري والشامل على محفوظات تلك الأرشيفات، بيد أنه من المهم التأكيد على أن الأجال الخاصة بفتح هذه «الأوراق الرئاسية» ونسبة المادة الوثائقية المسموح بالإطلاع عليها في حيز قصير تبدو معقولة جدا. ويكفي للتدليل على ذلك أن نشير إلى أنه لم يكد يمضي ثلاث سنوات على نهاية هاري ترومان Harry Truman حتى كان حوالي 85% من الأرشيف الخاص به مفتوحا للعموم. ومنذ عام 1975 كان 95% من «الأوراق السياسية» لدوايت إيزنهاور Dwight Eisenhower و 70% لجون كيني John Kennedy على دمة الباحثين.

أما أرشيفات المنشآت فقد فتحت منذ حدثان أمرها في وجه الباحثين في آجال قصيرة في الأعم الأغلب.

وحرى بالتسجيل أن إتجاها في مضمار البحث قد لقي رواجاً هاما في السنوات الأخيرة قوامه جعل المؤسسة أو المنشأة الإقتصادية موضوعا تاريخيا faire de l'entreprise un objet historique ولقد وجدت هذه الفكرة الدعم والسند من لدن القائمين على المؤسسات⁽¹²⁾، وبالتدريج أصبح تاريخ الأعمال Business History واحدا من القطاعات الدينامية لتاريخ الزمن الراهن⁽¹³⁾.

ويقوم هذا التخصص، فيما يقوم عليه، على استغلال تشكيلة من المصادر نحو المصادر المصورة (وثائق مصورة، أفلام، شرائط فيديو الخ..) والمادية (شأن البناء والآلات الخ..) والمكتوبة والمطبوعة (سجلات المداوولات، الجلسات العامة ومجالس الإدارة والملفات الصحفية) هذا علاوة على المصادر الشفوية (المقابلات، الأرشيفات الصوتية...).

نأتي الآن، ضمن هذه الإمامة، إلى أرشيفات الخواص التي كثر الحديث حولها في السنوات القليلة الماضية إذ درجت طوائف من المشاهير والمتنفذين في شتى

مناحي الحياة، فيما يشبه ظاهرة موضوعة، على التوثيق لحيواتهم منذ بواكير شهرتهم في المجالات التي نبغوا فيها، من خلال جمع أوراقهم الخاصة وكل ما يتعلّق بمساراتهم فضلاً - وهذا لا يسري على الجميع - عن تدوين مذكرات أو يوميات، أملاً في كتابة ترجماتهم الذاتية في يوم من الأيام.

وتسعف الأرشيفات الخصوصية الباحث بمعلومات وبيانات نادرة بقدر ما هي طريفة. مادة تمكّن من تسليط الأضواء على جوانب يعسر جداً الوصول إليها في ظلّ عدم فتح الأرشيفات العمومية في وجه الدارسين. وهذا ما نجح فيه - على سبيل الذكر لا الحصر - كل من صولانج وكريستيان غراس عام 1991 بإصدارهما كتاباً عنوانه: تاريخ الجمهورية الميتيرانية الأولى⁽¹⁴⁾. لقد أمكن للباحثين المذكورين أن يمتحنا من "الأرشيفين الخاصين" للوزيرين الأولين للجمهورية الميتيرانية الأولى، وعيننا بيارمورا ولوران فابيوس⁽¹⁵⁾، وهوما مكّنهما من تقديم عمل مهمّ ومفيد. ويقرّ الباحثان أنهما مدينان لموروا فابيوس بما زوداهما به من معلومات ساعدتهما على جلاء عديد الغوامض. وحرى بالتنبيه هنا إلى أن أرشيفات الخواص هي أرشيفات خلّفت عن قصد، وعليه فإن الحذر والاحتراس واجباً أثناء التعاطي مع بياناتها.

وما دمنّا نتحدث عن الأرشيفات الخاصة فإنه لا مناص لنا من التّأني قليلاً عند الأرشيف الشخصي للكاتب الصحفي المشهور محمد حسنين هيكل، إذ ينعقد الاتفاق منذ مدّة على أن هيكل نجح على مرّ السنين في إقامة أرشيف ضخم جمع بين الفريدة والثراء والتنوّع. ولقد بات من المعروف أن قصصاً كثيرة حيكت حول أرشيف هيكل وأوراقه السريّة وكيفية حصوله عليها وكيفية تحوّل هذا الأرشيف إلى « سلاح بيد الرّجل » لتسوية حسابات له مع طائفة من خصومه⁽¹⁶⁾. وقامت حول هذا الموضوع نقاشات عديدة ردّدت صداها سلسلة من الكتابات المتضاربة⁽¹⁷⁾.

ومهما يكن من أمر فإن محمد حسنين هيكل، الذي كان يتوافر على حسّ للأرشفة، قلّ نظيره، بإعتراف خصومه⁽¹⁸⁾، سعى إلى « الحصول على الوثائق بأي طريقة، لاستخدامها وقت الحاجة.. »⁽¹⁹⁾.

ولقد أفاد صابر عرب، رئيس دار الوثائق القومية في مصر في هذا الخصوص « أن محمد حسنين هيكل كان، بحكم علاقته المتينة بالرئيس جمال عبد الناصر، يحصل على نسخة من أصل أربع نسخ لكل وثيقة مصرية، صدرت في عهد عبد الناصر.. »⁽²⁰⁾. كما أن « أنور السادات مدّه ببعض الوثائق الهامة.. »⁽²¹⁾، ومن ناحية أخرى نجح هيكل، بوسائله الخاصة، في الحصول على نسخ نادرة لوثائق من الأرشيف

البريطاني. وبالجملّة فإن مؤلفات هيكّل، التي اهتمت إما بتاريخ مصر الحاضر أو بموضوع العلاقات العربيّة - الإسرائيليّة، وشؤون منطقة الشرق الأوسط، والخليج بعد الحرب العالميّة الثانيّة، تعدّ بفضل المادّة الأرشيفيّة الاستثنائية الموظفة فيها، مراجع مهمّة بالنسبة للمؤرّخ. ولنا هنا ملاحظة أخيرة حول هذا الأرشيف الذي قامت عليه عديد الأعمال، وقوامها أن وثائق الأرشيف المذكور ليست متاحة للباحثين⁽²²⁾، وهو ما يعني، على الأقل بالنسبة للمؤرّخ المحترف، استحالة التحقق من صدقية البيانات والمعطيات الواردة في كتب الرّجل. لا عجب، والحالة هذه، أن ترتفع العقائر، بين الفينة والأخرى، مشكّكة « فيما لدى هيكّل من وثائق... »⁽²³⁾.

ومنتهى القول إنّ أرشيفات الخواص، في حال فتحها للعموم، يمكن أن تعوّض جانباً من النقص المتمثّل في استحالة الإطلاع على وثائق الأرشيفات العموميّة. كما يمكن أيضاً للصحافة الحدّ من هذا النقص كما سنرى توّاً.

III- الصحافة

تحتل الصحف السيّارة مكانة معتبرة ضمن المواد التي يستند إليها الباحث في تاريخ الزّمن الرّاهن ليستوثق من حدث ما أو ليعالج ردود فعل الرّأي العام حيال إجراء من الإجراءات الحكوميّة، أو القرارات أو القوانين، أو القضايا السياسيّة والاجتماعيّة⁽²⁴⁾، أي أية خطوة تخطوها حكومة من الحكومات أو حزب من الأحزاب السياسيّة أو نقابة من النقابات العماليّة، أو المهنيّة أو هيئّة من هيئات المجتمع المدني إلخ...

فالصحافة بالمحصلة، مصدر وثائقي هام لا غنى عنه للمؤرّخ، لما يوفّره من بيانات- دونّت دون قصد من أصحابها - ذات فائدة عن الجماعات أو الفئات الاجتماعيّة والمهنيّة والسياسيّة إلخ... وفي كلمة عن نبض المجتمع في صعوده وهبوطه وهوفي لجة التحوّلات السريع منها والبطيء. ومن ثمّ فإنّه من النّادر الإستغناء عن « بنوك المعلومات » التي تشكّلها الصّحف لاسيما تلك التي إكتسبت قدراً عالياً من المهنيّة من ناحية، ودرجة من المصداقية غير قليلة، من ناحية أخرى، بفضل حرفيّة القائمين عليها، وجودة منتوجها الصحفي خاصّة وأن المنافسة في هذا المضمار قد بلغت شأواً من الحدة غير مسبوقة.

والصّحف إذ تؤرّخ للحدث، وتوثّق لكل ما يتعلّق به، فهي تخلق الحدث في نفس الآن، من خلال مقال أو عريضة أو بيان أو مانشيت أو رسم كاريكاتوري وما إلى ذلك⁽²⁵⁾. فالصحيفة إذن، إلى جانب كونها مصدر إعلام من درجة أولى، هي كذلك

أداة لتحريك المجتمع بفعل تأثيرها المتنامي الواسع، ومن هنا كان ازدهار الصحافة الاستقصائية وصحافة الإثارة كما هو معروف. والصحيفة - فوق هذا وذاك - موضوع تاريخي بذاته⁽²⁶⁾. أجل، إن التنظيم المادي والبشري لجريدة من الجرائد لحرى بالإهتمام الذي يوليه المؤرخ لأي مشروع بحث آخر. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تطور هياكل التحرير، وتعاقب الصحفيين، ونوعية الأبواب والأركان، وتركيبه القراء، ونوعيتهم، والتوجهات الإيديولوجية والسياسية، من شأنها أن تضي على الصحيفة صفات مخصوصة ما يساهم في إغناء اليوميات الجهوية والوطنية وهي تقدم معطيات عظيمة الفائدة عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي إلخ..

وتبقى الصحافة المكتوبة قبل كل شيء مصدرا وثائقيا من يد أولى للتاريخين المعاصر والقريب، وهي من أعرق وسائل الإعلام وأبرزها. إن عمل الصحيفة المتمثل أساسا في التعليق على الأحداث وإبراز تفاصيلها، وفي التماس الشهادات، وفي منح الكلمة للقراء من شأنه أن يسبغ عليها صفة المصدر « المستقل والأصيل »، وفضلا عن هذا فإن الباحث المتقني بوسعه الوصول إلى معطيات جد مهمة عن نشاط النقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية ومختلف الهياكل والهيئات الاجتماعية والثقافية والنسوية، وكذا المؤسسات والجمعيات وما إليها. وهي المعلومات والبيانات التي تضمن بها الهياكل المذكورة عن طالبها المباشرين..

ومن المعروف أن لهياكل المجتمع المدني، في الأعم الأغلب، منابرها التي تعكس آراءها، وما على الباحث المتخصص في ما يسمى صحافة الرأي *la presse d'opinion* إلا أن يعتمد إلى تحليل مضامين الصحيفة الخاصة بالحزب أو النقابة أو غيرها، ليتعرف إلى اتجاه الجماعة التي تصدرها ومواقفها من أميات القضايا الوطنية أو العالمية، وكذا المبادئ والأهداف التي تناضل من أجلها وتعمل على إشاعتها.

وتأتي الصحافة الحزبية على رأس هذه المطبوعات الإعلامية إذ يمكن للباحث، من خلال التمشيط المنهجي لصحافة حزب معين، أن يرصد أهم الموضوعات والقضايا التي شغلته أثناء فترة معينة، وتحديد حقيقة إشعاعه في الساحة الوطنية، وأهمية علاقاته مع أحزاب أجنبية يقاسمها نفس الإيديولوجيا أو التوجهات العامة. وتنعين الإشارة، في هذا السياق، إلى أهمية مقالات الرأي في الصحافة الحزبية من حيث أنها تعكس مواقف بعض الأطراف السياسية أو الاجتماعية خلال لحظات معينة من التطور السياسي أو التحول الاجتماعي لبلد ما. وعلى صعيد آخر دلت التجارب على أن العودة إلى الصحف والمجلات القديمة، قد ترشد الباحث، إلى وقائع ومصادر أخرى لم يكن

على علم بها، وتفتح بالتالي أمامه آفاقاً جديدة في إطار موضوع بحثه. وبالجملة فإن قراءة الصحف تجعل الباحث قريباً من فهم روح الحقبة التي يدرسها إذ أن الصحفيين والقراء (الذين يرأسلون الصَّحَف)، أيّاً كانت خلفياتهم ودوافعهم، هم أبناء عصرهم وهم مضطرون - شاؤوا ذلك أم أبوا- أن يعكسوا روح ذلك العصر في كتاباتهم بدرجات متفاوتة من العمق والتفصيل⁽²⁷⁾ وتبقى قراءة الصحف القديمة، بالنهاية مفيدة في دراسة التمثّلات الاجتماعية كما انجلت عن ذلك تحاليل الباحثين في العلوم الاجتماعية. ومن الحريّ بالتسجيل كذلك أن إفادة الصحيفة للباحث لا تكمن في المضمون بل في جانب الشكل أحياناً، ذلك أن إخراج الجريدة يمكن أن يكون مصدر فائدة. فالمنشئيات والأخبار البارزة، والصور الملونة منها والسوداء والبيضاء، وحجم هذه الأخيرة، وكذلك الرسوم الكاريكاتورية - وإن كانت هذه الأخيرة تحسب على المضمون لا الشكل - فضلاً عن تقسيم الصفحات وظهور أبواب جديدة⁽²⁸⁾ كل هذا لا يجب أن يغيب عن فطنة المؤرّخ.

والحق أن المادة المصدرية الصحفية قد شكلت سدى ولحمة كتب مهمة جداً لصحفيين مؤرخين أوتي لهم هبة التنبؤ. ويحضرنا هنا ما كتبه هيلين كاريردانكوس Hélène Carrère d'Encausse حول الاتحاد السوفياتي إذ استنطقت الكاتبة جرائد البرافدا Pravda و Izvestia و Kommunist جهد طاقتها فكان أن رشحت مؤلفاتها بتنبؤات حول قرب تفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية لم يعرها الكثير أدنى التفات ساعة صدورها .

ومن تمام الحق أن نسجل أيضاً أن إثبات معلومات « ساخنة » أو تفنيدها، على توالي الأحداث، فضلاً عن حصافة التحاليل وعمقها قد أكسبها، بالتدريج بعض الصحف شهرة عالمية وهوما جعلها تتحوّل على ترادف السنين، إلى مراجع مهمة يعتدّ بها. ومن بين هذه الصحف نذكر تمثيلاً الداييلي تلغراف، والتايمز، والغارديان، والإيكونوميست في بريطانيا العظمى، والنيويورك تايمز، والانتريناشيونال هيرالد تريبيون في الولايات المتحدة الأمريكية، ولوموند في فرنسا، وغيرها...

وعليّنا أن ننبّه هنا إلى أن من بين التّحديات المطروحة على المؤرّخ، خلال تعااطيه مع المصدر الصحفي، هي الكيفية المثلى أو الوسيلة الأنجع للسيطرة على الكم الهائل من المعلومات التي توفرها الجرائد وهوما يجعل المسح الكامل أو الشامل للصحف، على امتداد فترات زمنية طويلة نسبياً أمراً شبه مستحيل. وفي مثل هذه الحال فإنه ينبغي على الباحث تخير عناوين معينة ضمن قائمات الصحف اليومية، شرط تسويغ ذلك الاختيار. ومن المهم في هذا الصدد أن يكون الباحث ملماً بالخدمات

المطلوبة من الصحافة. فإذا كان مطمحه من هذه الأخيرة أن تكون مرآة عاكسة للرأي العام وألتوجهات معينة فإن عليه القيام بتحليل كمّي للمحتويات وفق طرائق مجرّبة معروفة⁽²⁹⁾.

أما إذا كان هدفه الرجوع إلى الصّحف لاستغلالها مصدراً أولياً للمعلومات فإن عليه أن ينتقي الصحف الأكثر شمولاً في تغطيتها للأحداث والتعليق عليها، أي تلك الصّحف التي تتوافر على شبكة كثيفة من المراسلين وعلى خدمة صحفية مشهود بمهنتيتها ومن ثمّ وجودتها. «ولكن قبل هذا وبعده [فإن] قراءة الصحف القديمة، في حدّ ذاتها متعة. متعة اكتشاف الماضي من خلال أثر يكاد يكون حياً يتتبّع يوماً بيوم، أسبوعاً بأسبوع، من منظور معين وبيناحيازات معينة، مظاهر الحياة العامة في حقبة لم يقدر [للمؤرخ] أن يحياها..»⁽³⁰⁾.

إن التعامل مع الصّحف القديمة قد يبدو سهلاً ميسوراً. ولكن علينا أن ننبّه ههنا إلى جملة من الإشكاليات ذات الطّابع المنهجي والابستيمولوجي والتي يجب أن تكون حاضرة في ذهن الباحث وهويباشر هذا الضّرب من المصادر المغرية. لقد استقرّ لدى بعض الذين انكبوا على هذه المسألة⁽³¹⁾ أن قراءة الباحث للصحف القديمة تكاد تكون مختلفة اختلافاً كلياً عن قراءة معاصريها لها. وآية ذلك أن ما قد يبدو مهماً وذا دلالة بالنسبة للباحث ربما كان قد نظر إليه بوصفه شيئاً تافهاً عديم الأهمية أو لم يعرفه النّاس ساعة حدوثه كبير اهتمام. كما أن العكس صحيح أيضاً.

أضف إلى ذلك أن المؤرخ يعرف مألّ الحوادث المنقولة وتفاصيل نهايتها وتداعيات ذلك، أي كل ما جرى لاحقاً. ومن شأن هذه الرؤية المكتملة لحلقات الحادثة موضوع البحث أن تحرم الباحث من التماهي مع الفاعلين وتحديد ما كان يثور في رؤوس النّاس ويعتمل في صدورهم من قلق ممضٍ وآمالٍ عذاب إلخ... وثمة أمر آخر جدّ مهم ومؤداه أن الباحث يقرأ أو يتصفح، في غضون ساعات قليلة جرائد تعرض محتوياتها، يوماً بعد يوم، على امتداد أسابيع أو شهور كاملة: إن هذا الضّغط الاصطناعي للزّمن، من خلال إعادة قراءة الصحف، بما تشتمل عليه هذه القراءة من زيحان، من شأنه أن يشوّه طبيعة الرسائل الكامنة في المقالات والتحليل وأن يفسد دلالاتها. فعلاً، قد ينتبه الباحث إلى وجود تناقضات في المواقف المتخذة من لدن الصحفيين- وإنّه لواجد ذلك لامحالة - خلال تغطيتهم للحوادث والتعليق عليها. والواقع أن عرض الصحفي، عبر الزّمن لكشوفاته وأولتأويلات لما أورده من مادة إعلامية لا يكشف النقاب عن تغيير في تقديره لأحداث السّاعة والحكم عليها بقدر ما ينمّ عن مجرد تكيّف مع حقائق اللحظة.⁽³²⁾

المبحث الثاني: المصادر الشفوية

يصعب جداً على أي باحث أو مؤرخ للأزمة الراهنة أن يستغني عن المصادر الشفوية وأن يضرب صفحاً عنها، أياً كان الشكل الذي تتخذه أو ترد فيه. ويكاد الاتفاق ينعقد اليوم في أوساط المؤرخين على أهمية الشهادات والروايات الشفوية في التدوين التاريخي، بحيث خفت، إلى حد كبير، ذلك الجدل الذي احتدم لعشريات حول مصداقية الرواية الشفوية، وزالت تقريباً جملة الاحترازمات والاعتراضات حول قيمة هذه النوعية من المصادر « بل إن "جهازة السربون" القديمة الذين كانوا حتى وقت قريب من أعتى المناوئين للأعمال المكرسة للفاعلين الأحياء، وكذا إلى كل ما يمت بصلة لتحليل الاتصالات الشفوية، قد أقرّوا بقيمة الرواية الشفوية، لا فقط بوصفها مصدر معلومات إضافي جدّ ثمين بالنسبة لتاريخ الذهنيات والتمثيلات أوتاريخ الأوساط الشعبية، بل كذلك كأداة مقاربة خصوصية للنفاد إلى أعماق ثقافة ما أو شكل من أشكال الوعي الجماعي »⁽³³⁾.

ومن المعروف أن شريحة عريضة من المؤرخين، لاسيما أولئك المنتسبين إلى المدرسة المنهجية، ظلّوا حتى وقت قريب جداً يرفضون الاعتراف بالرواية الشفوية مصدراً للمعرفة التاريخية واصمين إياها بالتفاهة والهزال..

وبالجملة فقد أصبح المصدر الشفوي مكوناً مهماً من مكونات الجهد التقييمي الذي ينهض به الباحث في التاريخ الراهن. ودون القارئ الأعمال الصادرة في السنوات الأخيرة حول هذا الموضوع للتأكد من ذلك. وبوسعنا القول أن الحضور القوي للمصدر الشفوي في التأليف التاريخي قد شكّل « إحدى أكبر الثورات في العلوم التاريخية المعاصرة »⁽³⁴⁾، وإحدى « السمات الخصوصية للتاريخ الراهن... »⁽³⁵⁾

I - إيضاحات لابد منها

قد يكون من المفيد البدء بحدّ معاني مصطلحات: التاريخ الشفوي والأرشيفات الشفوية والمصادر الشفوية، قبل تركيز العدسة المكبرة على هذه الأخيرة، ذلك أن الفوارق بينها غالباً ما ترقّ، ومن ثمّ تتلبس هذه المصطلحات، وما يحفّ بها، وتتداخل عند الباحث/القارئ، سيما وأنها تنتمي إلى حقل معرفي واحد، وهوما يحتم ضبط تلك المفاهيم والمصطلحات وتدقيقها حتى يسهل توظيفها ويظلّ التواصل بين الباحث والمتقبل موصولاً.

1- التاريخ الشفوي:

ظهر التاريخ الشفوي Oral History في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يحدّد في أهم تعريفاته بأنه «تسجيل لذكريات النّاس وتجاربهم في الماضي القريب بطريقة تختلف عن المادة المكتوبة، معتمداً على المحادثة المنضبطة بين شخصين. وتتخذ المحادثة شكل المقابلة..»⁽³⁶⁾

وفي عبارة أخرى مختصرة هو، أي التاريخ الشفوي، منهج بحث وظيفته دراسة الماضي، من خلال ذاكرة منطوقة قوامها روايات الأفراد واستحضاراتهم عن حيواتهم وخبراتهم ومشاهداتهم لاسيما تلك التي شاركوا فيها أو كانوا مجرد شهود عيان عنها. وتحمل هذه الروايات والاستحضارات ترتيباً كرونولوجياً، وغالباً ما تكون مرقطة بالتأويلات.

وبالجملة، فالتاريخ الشفوي هو تاريخ فائر يعنى بدراسة الحقب القريبة جداً أو الرّأهنة. ويعتبر الصحفي والبيوغرافي الأمريكي آلان نيفينز Allan Nevins أب التاريخ الشفوي المعاصر⁽³⁷⁾، إذ أسس بمعية لويس ستار Louis Starr أرشيف التاريخ الشفوي في جامعة كولومبيا The Columbia Oral History Office، جاعلاً وكده جمع الشهادات الشفاهية والمكتوبة لرجال أسهموا مساهمات لافتة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين العشرية الأخيرة للقرن التاسع عشر، والنصف الأول للقرن العشرين. وصادف تاريخ تأسيس هذا الأرشيف عام 1948 اختراع آلة التسجيل وهو ما أعطى دفعا قويا لمشروع نيفينز. وخلال خمسينيات القرن العشرين ظهرت مراكز مماثلة لمركز كولومبيا في تكساس وبركلي ولوس أنجلوس، وعرف التاريخ الشفوي طفرة لافتة ابتداء من ستينيات القرن العشرين، وتكفي الإشارة في هذا الخصوص إلى تأسيس الجمعية الأمريكية للتاريخ الشفوي (A.O.H.A) American Oral History Association عام 1967 وبعث مجلة التاريخ الشفوي Oral History Review عام 1973. وما عتَم أن سرت "موضة" التاريخ الشفوي في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية (لاسيما المكسيك) والشمالية (كندا) وغيرها (نيوزيلندا على سبيل التمثيل).

وفي أوروبا نهضت بريطانيا العظمى بدور ريادي في وضع مداميك التاريخ الشفوي. وعرف هذا التاريخ ازدهارا في مطلع ستينيات القرن الماضي بعد أن حصل تقارب بين اتجاهين في الكتابة التاريخية، وجه الأول عنايته إلى الأنثروبولوجيا، في

حين ركّز الثاني على مقاربات سوسولوجية، كان من بين سماتها المميزة، أوثمارها، أولى المتاحف الصناعية، وكذا إعادة طبع التحقيقات الكبرى والترجمات الذاتية للعمال. وكان من بين نتائج التقارب المذكور توجيه الباحثين إلى «تاريخ إجتماعي جديد» اشتمل، من بين ما اشتمل عليه، على دراسة الحياة اليومية للشغيلة. وكان بول تومبسون Paul Thompson أحد السّباقين في هذا المضمار. فقد أكّد في كتابه صوت الماضي. التاريخ الشفوي: The Voice of the Past.Oral History أن الوظيفة المنوطة بالتاريخ الشفوي هي ديمقراطية التاريخ، وذلك عبر إعادته إلى الشعب. وسبق أن شهدت لندن عام 1972 تأسيس متحف للشهادات الشفوية. وفي العام 1973 ظهرت مجلة التاريخ الشفوي Oral History، وفي العام الموالي تأسست جمعية التاريخ الشفوي Oral History Society، وشهد عام 1987 بعث جمعية دولية للتاريخ الشفوي بأنكلترا.

أما في فرنسا، حيث سادت المقاربات الكميّة والبنوية في حقل التاريخ وعلم الاجتماع، فقد نظر السواد الأعظم للمتخصصين إلى التاريخ الشفوي نظرة ازدراء ونفوا عنه كل صفة علميّة، هذا فضلا عن احترازهم على «صبغته النضالية». وفي نهاية ستينيات القرن العشرين «تمرد» عالم الاجتماع دانيال برتو Daniel Bertaux على المقاربة "التقليدية" في بلده من خلال المناداة بمقاربة نوعية. وقد أفضت مبادرته الجسورة تلك إلى تأسيس «وحدة البحث حول المقاربات البيوغرافية في السوسولوجيا» وعقب ذلك، وتحديدًا خلال سبعينات القرن الماضي طفرة لسير الحيات والمذكرات والترجمات الذاتية. طفرة رفدتها وسائل إعلام واسعة الانتشار وهو ما جعل تاريخ «المعيش» l'histoire du vécu يلقي رواجًا لافتًا. ولم يكن في مكنة الأوساط الجامعية أن تبقى على هامش تلك الديناميّة، إذ سرعان ما إلتفت الباحثون الأكاديميون، منذ أواسط السبعينات إلى المعيش. وكان تأسيس مركز البحوث المتوسطة حول الاثنو- نصوص ethnotextes والتاريخ الشفوي في جامعة بروفانس Provence من لدن كلود بوفيه Claude Bouvier وفليب جوتار Philippe Joutard تنويجا لذلك الاهتمام المتعاظم. وبالتدرّج احتلت المصادر الشفوية مكانة ضمن الحقل المعروف بتاريخ الزّمن الرّاهن.

ولعلّ السؤال الذي يماي نفسه في هذه المرحلة هو: إذا نحن اختزلنا منهجية التاريخ الشفوي في كونها دراسة الماضي من خلال الكلمة المحكيّة المحفوظة في الذاكرة الإنسانية والمنقولة مشافهة، فما هو إذن مناط اهتمام هذا التخصص إذا جازت العبارة ؟.

لقد علّق "منظرو" التاريخ الشفوي بهذا " الاختصاص " وظيفتين: أولهما إنقاذ التراث الثقافي من خلال توخي إثنولوجيا استذكارية une ethnologie rétrospective. ونسارع هنا بالقول أن آلان نيفينز وأضرابه اعتبروا التفرغ المدوّن la transcription للمادة المجمّعة هوالمصدر الذي ينبغي إعتماده لا التسجيل l'enregistrement. وقد اعتبر إهمال الأشرطة المسجلة الأصلية من أبرز المآخذ على طرائق التاريخ الشفوي. أما ثاني تينك الوظائف فتتمثل في إعادة بناء التاريخ (ضمن أفق أكثر راديكالية) من "الأسفل " أو من " القاع " from the bottom up وذلك من خلال منح الكلمة لأولئك الذين لم يأخذهم الأرشيف المكتوب على أنهم مواضيع objets، نحوالأقليات الثقافية ،والعرقية، والدينية واللفوية والطبقات الشعبية المستضعفة والمسودة إلخ ..⁽³⁸⁾.

وبعبارة أخرى: يقوم التاريخ الشفوي الذي يختزل أحيانا بأنه « تاريخ ناس » أوالتاريخ الآتي من القاع l'histoire venant d'en bas على حدّ عبارة فرانكو فيراروتي Franco Ferrarotti⁽³⁹⁾، بالتبشير على عموم النّاس وبسطائهم، ومهمّشهم شأن بعض الأقليات الإثنية والدينية كما أسلفنا، وكذا بعض الفئات مثل النّساء، والبطالين، والمهاجرين، والمعوّقين، والجانحين، أي مجموع الأقليات والشرائح المطحونة أوالمفتّش عليها التي طمس « مؤرّخ السلطة » أوالتاريخ الرّسمي دورها (وصوتها) في المشهد اليومي للمجتمع .ذلك المؤرّخ الذي خصّ النّخب بمساحات عريضة في التاريخ الرّسمي المدوّن فكان أن جاء التاريخ الشفوي ليسدّ فراغات الاسطوغرافيا الوطنية وبياضاتها، من خلال التركيز على المهمشين، والنّاس العاديين، وما يسمى بالحتالة والغوغاء القابعين في سفح الهرم الاجتماعي. وتأسيسا على ما تقدّم يجوز القول إن التاريخ الشفوي كما تبلورت أهدافه في ستينيات القرن العشرين هو" تاريخ مناضل " une histoire militante جاء معاكسا للتاريخ "الكلاسيكي "لكونه ركّز أمره على المغيّبين في التاريخ المكتوب، أولئك الذين نعتهم الكتابات ذات الشّحن النّضالية والالتزام السياسي بمطحوني التاريخ les gens de peu broyés de l'histoire من المقصّيين أو"الناس القليلين" على حدّ تعبير بيار صانصو Pierre Sansot⁽⁴⁰⁾ حقل اسطوغرافي جديد متجدّد في آن، اهتم بالأمس القريب بشرائح الفلاحين، والعمال الصناعيين، والحرّفين اليدويين، والعاطلين، والنّساء، والخارجين عن القانون ،وكل ما يمتّ بصلة إلى الهامشية ويحيل عليها، ويهتم اليوم بالأقليات الجنسية les minorités sexuelles واللاتنية والدينية والسياسية، مع تركيز خاص على الضحايا les victimes، أي ضحايا الحروب الأهلية، والحروب بين الدّول ،أو عنف الدّول

والحكومات وبصفة عامة العنف الاجتماعي والمؤسساتي⁽⁴¹⁾. وقد ذهب بول طمبسون Paul Thompson إلى أبعد من ذلك حين رأى في التاريخ الشفوي وسيلة لإحداث تغيير جوهري في دور التاريخ ومعناه. أي أنه اعتبره أداة من أجل صياغة تاريخ - مضاد- une contre histoire. والحاصل من كل هذا أن التاريخ الشفوي قد جعل "ثالوثه": الثورة - الذّاكرة - الشفاهية، مقابلا أوضديدا للثالوث الأكاديمي «البارد»: الدولة - التاريخ - المكتوب، من خلال إعطاء الكلمة للمحجوبين عن التاريخ Hidden From History. إنه تاريخ متوتر، فائر، مناضل جعل الشفوي معارضا للمكتوب، مثلما الطبيعة معارضة للثقافة والحقيقي نقيض للخادع.

2- الأرشيف الشفوي:

تعرف الأرشيفات الشفوية أو الصوتية les archives sonores بأنها هياكل أو مؤسسات عمومية أو خاصة تحوي محفوظات مسجلة على هيئة مقابلات وتصريحات وخطب وأغان إلخ... ويمكن للباحثين مراجعة المحفوظات المذكورة إما على الفور أو وفق آجال محددة قننتها الهيئات المومإ إليها.

ويعود تأسيس الأرشيفات الشفوية في الولايات المتحدة وأوروبا إلى مطلع القرن العشرين. وقد أتاحت مختلف الابتكارات التكنولوجية للتسجيل الصوتي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ثمانينيات القرن العشرين، لعدد اللغويين وعلماء الموسيقى والانتروبولوجيا وعلم الاجتماع والمؤرخين من الاحتفاظ بتسجيلات صوتية. ولقد انصبّ اهتمام المؤرخين الأمريكيين في بداية أمرهم مع هذه التسجيلات، على توثيق شهادات العبيد السود القدامى وذكرياتهم. وعشية الحرب العالمية الثانية اتسع نطاق الشهادات الصوتية ليشمل الجنود الذين شاركوا في الحرب ومناضلي المقاومة السرية في أوروبا وضحايا محتشدات الاعتقال والأسرى. وطبيعي أن يتطور عدد الأرشيفات الصوتية في الغرب طرداً مع تعاظم الاهتمام بجمع الروايات الشفوية وحفظها وتطور عدد المتخصصين في هذا المجال، في مختلف مستويات عملية الأرشفة وتقنيات التسجيل وما إليها .

ويكون من المفيد هنا تسجيل الملاحظات التالية:

أولاً: يعتمد المتخصص في المحفوظات الشفوية في تحصيل مادته أسلوب المقابلات الحرة les entretiens libres خلافاً للمؤرخ (الذي يتحوّل أحياناً إلى

أرشيفي - شفوي (un archiviste oral) الذي يتوخى المقابلات الموجهة،
أو نصف الموجهة les entretiens semi-directifs.

ثانياً: تقودنا الملاحظة السابقة إلى ما يلي: يكتفي الأرشيفي، في الأعم الأغلب بتجميع الإفادات والشهادات من أفواه الشهود والفاعلين بهدف حفظها وفق الطرق المتعارف عليها لتكون على ذمة الباحثين في يوم من الأيام، أي إنه لا يصدر في عمله المذكور عن «اشكالية محدّدة المعالم»⁽⁴²⁾، خلافاً للمؤرخ الذي ينجح إلى أسلوب المقابلة بهدف التوصل إلى إجابة عن إشكالية محدّدة. بمعنى آخر: إنه يبنى المقابلة وفق الصياغة التي ارتسمها لإشكالية بحثه.

أما المختصّ في الأرشيف فإنّه، بحكم وظيفته، ليس مطالباً بتصوّر مجموع المساءلات التي ستخضع لها المادة المجمّعة في قابل الأيام، حين تكون تحت تصرف الباحثين. هكذا نتيبن أن هدف المقابلة ووظيفتها يختلفان بين «الأرشيفي الشفوي» والمؤرخ. وقد تفيد الإشارة في نهاية هذه الموازنة الخاطفة بين مشاغل كل من الأرشيفي والمؤرخ إلى ما يلي: يصبح المصدر الشفوي أرشيفاً شفوياً إذا كان وثيقة مسموعة وقع تسجيلها من لدن أرشيفي مهني، محقّق أو مؤرخ، أو اثنولوجي، أو عالم اجتماع، بغية إيداعها عند مؤسسة متخصصة في جمع بقايا الأزمنة المنصرمة كي توضع مستقبلاً تحت تصرف المؤرخين.

3- المصادر الشفوية:

من بين الخصائص المميّزة لتاريخ الزّمن الرّاهن، كما أسلفنا، ان الباحث يستقي قسماً من مادته المصدرية مباشرة من أفواه الشهود والفاعلين، أي أنه يتفاعل مع مصدر حيّ وهو ما يميّزه - وقد يبدو في هذا شيء من التكرار - عن غيره من مؤرّخي الفترات التاريخية الأخرى.

والمصدر الشفوي في تعريفه العام هوشادات يستقيها باحث خلال مقابلة تجمعها بشاهد أو فاعل وفق ترتيبات وتقنيات مضبوطة. فالمقابلة هي أسّ المصدر الشفوي وركنه الركين ، وهي في أعم تعريفاتها محادثة موجهة يقوم بها شخص (الباحث) مع شخص آخر (الرّأوي)، أو أشخاص آخرين (الرّواة)، بهدف الحصول على معلومات، وذلك بواسطة أسئلة يتم طرحها عليه أو عليهم. وتجرى المحادثة بشكل مباشر، أي وجهاً لوجه، وبقدر من العفوية. وتصبح بالنهاية مفيدة للباحث في إنجاز بحثه. وفي كلمة مختصرة نقول: إن المصدر الشفوي وهو كناية عن مادة (وثائقية)،

جمعت من لدن مؤرخ، لضرورات بحثه تبعا لفرضياته من ناحية، ولتنوع المعطيات التي تملكها، والتي جمعت، في رأيه بين الإفادة والضرورة، من ناحية أخرى.

وينفك لنا مما سبق أن المصدر الشفوي هو: مصدر مستثار source provoquée من لدن المؤرخ على حدّ عبارة جاك أوزوف Jacques Ozouf. ذلك أن ميزة الباحث في التاريخ الرأهن أنه يقيم حوارا مع مصدره كما مرّ بنا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه خلال تحصيل الشّهادة أوالمادّة الشفوية يبني هونفسه المصدر. فالمستعمل أوالمستهلك (أي الباحث) هونفسه المنتج، لأن هناك مباشرة بين بناء المصدر الشفوي وبين المؤرخ الذي يستثيره⁽⁴³⁾، وهوما سنعرض له في مكان تال من مباحث هذا الباب.

تقودنا الملاحظات السابقة المتعلّقة بتعريفات التاريخ الشفوي والأرشيف الشفوي والمصدر الشفوي إلى الإدلاء برأينا في الموضوع. إننا نميل إلى تفضيل مصطلح المصدر الشفوي ذلك أن نقيصة ما يسمّى بالتاريخ الشفوي (الذي ولد كما رأينا في الولايات المتحدة وكان له مدلول معجمي معيّن، وحقل دلالي ومجال تداولي، مخصصان كما سبق بيانه ولوجزئيا) أنه «يقترح» تاريخا يتألف في سده ولحمته من المقابلات الشخصية الفعلية، أي أنه قائم من ألفه إلى يائه على منتج الذّاكرة وتحديدًا على رواية الشّهود. أضف إلى ذلك أنه تاريخ نضالي يصدر أنصاره عن قناعة قوامها تفوّق «الشفوي على المكتوب». وغير خاف هنا ما تنطوي عليه مثل هذه الكتابات التاريخية من أخطاء منهجية ليس أقلها اعتمادها مصدرا وحيدا «دون إلزام بوجود سند من الوثائق، أوأي مواد أرشيفية أخرى، وذلك من حيث أنها [المصادر الشفوية] تمثل مفردات له ومصادر لكتابه...»⁽⁴⁴⁾. هذا فضلا عن انشداد أصحاب هذه الكتابة إلى تفسيرات شعبية (ذات شحنات ايديولوجية واضحة وفاضحة) مبسّطة لم تنتبه، إلا نادرا، إلى صفات التنوّع والتعقد التي تتسم بها الحياة في جميع أدوارها.

فإذا أردنا أن نجمل ما ذكرنا إلى حدّ الآن كان لنا أن نقول: إن مؤرخ الزّمن الرأهن يعتمد المصدر الشفوي (لا التاريخ الشفوي) كمصدر ضمن مصادر أخرى عديدة. وهويخضع هذا المصدر إلى نفس ما يخضع له المصدر المكتوب من تمحيص ونقد وتحرر، مكافحا حينًا ومقارنا حينًا آخر، مقدّمًا في كل ذلك كلّ الشك على التصديق. فالمصدر الشفوي بالمحصلة ليس بديلا عن الوثيقة المكتوبة، ولا يمكن للباحث أن يشتغل عليه بمعزل عن بقية المصادر.

تجربنا الملاحظات السابقة إلى طرح السؤال المزدوج التالي: ماهي مزايا المصدر الشفوي وأبرز إضافاته، وفيم تتمثل المحاذير الملازمة لكل تعاط مع هذا الضرب من المصادر؟.

II- أهمية المصدر الشفوي وإضافاته :

إن التأقلم التدريجي للمصدر الشفوي في المشهد الاسطوغرافي خلال العشريات الثلاث الأخيرة، وما ترتب على ذلك من اعتباره أداة من يد أولى في كتابة تاريخ الزّمن الرّاهن قد جاء ليبرهن أن هذا النمط من الاستقصاء قد حقق انتصارا جليا⁽⁴⁵⁾، ومن ثمّ اكتسب شرعية لم يكن يحلم بها دعاة وأنصاره حتى وقت قريب.

لا نضيف جديدا حين نقول إن للمصدر الشفوي إغراؤه وجاذبيته، ذلك أن التعامل مع الذاكرة الحية تجربة مثيرة. وفوق هذا فإن لهذه النوعية من المصادر فوائد جمة. ويمكن القول أن مؤرخ الزمن الحاضر محظوظ، في هذا الخصوص. فإذا كان زملاؤه في بقية الفترات التاريخية يتعاملون مع مخلفات الأموات، محاولين استقصاء ضمايرهم، فإن المؤرخ «الراهن» يتواصل مع الأحياء وإذا أردنا الدقة مع الذين لم تختطفهم يد المنون بعد. والحق أنه من الصعب جدا الإتيان على كل مزايا المصدر الشفوي ضمن الإطار الضيق لهذا العنصر الجانبي المحدد الهدف. واعتبارا لكل هذا فإننا سنقصر همّنا على التوقف عند ما نعتبره أهم الإضافات في هذا الصدد. وسنبدا بالتذكير أن الرواية أو الشهادة الشفوية هي أولا وقبل كل شيء مصدر أولي للمعرفة التاريخية، ذلك أن إضافات الشهادة الشفوية ودورها في مجال معرفة الماضي عديدة ومتنوعة. فهي تشمل كل قطاعات التاريخ المعاصر جدا، وتندرج في الوقت نفسه ضمن نظام مرجعي واقعي وفعلي (معرفة الحوادث)، وكذا نظام مرجعي ذاتوي (التمثّلات، والفئات الذهنية للأفراد...). ثم إن الشفوي مهم جدا لسدّ ثغرات الوثائق الأرشيفية وفجواتها وملء بياضات التاريخ المكتوب، وهي ليست بالقليلة..

إن الذاكرة المنطوقة هي في المقام الأول رصد شمولي للواقع. فإذا كانت الوثائق الأرشيفية المكتوبة، غالبا ما تقدّم الوقائع والحوادث إما مجزأة أو مبتورة، فإن الرواية الشفوية «تقدّمها لنا مجمعة ضمن سياق دلالي موحد. وهي بذلك تعضي الباحث مما يقتضيه العمل الميداني عموما من تجزئ للواقع. إن الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، كل هذه المستويات ترد موحدة في إطار السيرة مما يسمح للباحث بإدراك الكيفية التي يسهم بها تفاعل هذه العوامل في إنتاج لغة المبحوث وطبيعة إدراكه لماضيه وحاضره...»⁽⁴⁶⁾

وإن المصدر الشفوي لمفيد ولمخصب جدا لمعرفة الفاعلين الذين نصبوا أنفسهم «شخصيات للحبكة التاريخية» وفق تعبير فلورنس ديكامب، أوبوصفهم مواضيع دراسة.

من هم هؤلاء الأفراد الذين تخير الباحث الاشتغال عليهم من خلال الاهتمام بحيواتهم (رجال السياسية المتنفذون، بالنسبة للتاريخ السياسي، الدبلوماسيون بالنسبة لتاريخ العلاقات الدولية، أرباب الصناعة بالنسبة لتاريخ المؤسسة، الفنانون والمتحفون بالنسبة للتاريخ الثقافي، العمال والمستخدمون والفلاحون بالنسبة للتاريخ الاجتماعي وكبار البرجوازيين وكبار أرباب العمل بالنسبة لتاريخ النخب إلخ...)؟ من أين تحدروا؟ ما هي مساراتهم؟ ما هي العلاقات التي جمعتهم بمحيطاتهم العائلية والاجتماعية والمهنية إلخ... أين تمكن فرادة حيواتهم وأفعالهم ؟

لقد غدت الشهادات الشفوية، ومازالت تغذي، دراسات بروسوبوغرافية لطوائف المهن والمجموعات الاجتماعية بكل اختلافاتها وتنوعاتها.

أما ثاني المجالات المفضلة التي يمكن أن يقدم فيها المصدر الشفوي إضاءات مهمة واستثنائية للباحث فيهم التاريخ اليومي والمعيش، أي كل ما يتعلق بالمحيط البشري، والجغرافي، والمحلي، والاجتماعي، والمهني، والمادي الذي يتحرك فيه الفاعلون، أيا كانت مواقعهم من التراتبية الاجتماعية. وغير خاف هنا أن هذا الحقل الاستكشافي واسع جدا بقدر ما هو مطروق بكثرة من لدن الباحثين، ذلك أنه يمتد إلى الحياة الخاصة والعائلية والجماعية بكل ما تشتمل عليه من إيقاعات مخصوصة، وكذا إلى عالم الشغل مع كل ما يعنيه ذلك من مهن، وسلوكيات، وتنظيم، وتقنيات، وأدوات إلخ...

كما يغطي هذا الحقل كل ما له صلة بالعلاقات البشخصية les relations interpersonnelles⁽⁴⁷⁾. وفضلا عن كل هذا يستدعي البحث في اليومي والمعيش حشد المهارات وأساليب العيش غير المدونة التي تنوقلت، من شخص إلى شخص، عبر التقليد أو التعلم اليومي أو الكلام، بحيث أن الشهادات الشفوية تغني تاريخ الاستعمالات والاستخدامات une histoire des usages للمستعملين والمستهلكين إذا ما قام الباحث بمقاطعة تاريخ الفاعلين والاستعمالات اليومية وكذا اليومي⁽⁴⁸⁾. كما يتيح المصدر الشفوي إدراك الأحداث من الداخل فهو بالنهاية، معرفة من الداخل، بما انه يمكن من التعرف إلى الطريقة « التي يترجم بها الأفراد في حياتهم الواقعية الضغوط الاجتماعية والمؤسسية المسطرة عليهم. مما ينتج عنه أن معرفتنا بالواقع الاجتماعي

تكون، أدق وأشمل ما دمنّا قد أضفنا إلى الإلمام بشروطه الموضوعية معرفة خصائصه الذاتية...»⁽⁴⁹⁾. ويمكننا أن نردّد هنا مع عبد الله العروي « أن ما يستهوي الباحث في الرواية الشفوية هو الجانب النفساني إن لم نقل الجواني»⁽⁵⁰⁾. وهذا البعد النفساني لا يدرك إلا الشهادة الفورية « الفائرة ». فعلا، إن المصدر الشفوي يميّط اللثام عن نواح بالغة الأهمية، غالبا ما يهملها المكتوب أو يسقطها من حسابه، نحو التمثلات الذهنية، والسلوكيات الفردية، والانفعالات، والأحاسيس، والرؤى، والتمثيل، والأحلام، والمعايير، والمسوغات، والنوايا والقيم، والممارسات اليومية للحياة والمعيش، والاستراتيجيات الفردية، وهوما تفتن إلى قيمته مستعملوا المرويات الشفوية. حقا، لقد أضفت المشافهة على المعيش تنوعا مغايرا⁽⁵¹⁾. إن الغاية من استجواب الفاعلين هي محاولة استكناه ضمايرهم والنفاذ إلى ما يهزّ منهم المشاعر، وكذا رسم صورة عن استراتيجيات عملهم والسعي إلى استجلاء مجمل الإكراهات الداخلية والخارجية التي سلّطت عليهم ضغوطها ومحاولة استشفاف « الآليات الذهنية التي بنّيت أفكارهم وأحاسيسهم وإدراك القيم الأخلاقية والإيثقية والثقافية أو الدينية التي حصرت وجودهم في مكان وزمان معيّنين ».

ومن المجالات المفضلة الأخرى للشفوي كل ما يتصل بالسريّ والخفيّ والحميمي، أي كل ما يحجم الناس عن تدوينه ويحرصون على تناقله مشافهة. وتشمل سلوكيات السريّ ومواضيعه، حقول دراسات واسعة جدا بدءا بالسريّ الصناعي، والاقتصادي، والدبلوماسي، والسياسي، والعسكري، مروراً بسريّ الصنعة أو سريّ الحياة الخاصة، أو العائلية وانتهاء بظواهر أخرى متنوعة، شأن ممارسات المقاومة في المجال السياسي، وكذا الجمعيات السرية وأعمال اللصوصية الكبرى، أو الحركات السرية للمقاومة المسلّحة» وبطريقة مباشرة تاريخ ما يقال وما لا يقال [تاريخ]، الصمت، والرقابة، والمحرمات، وكل ما يجب أن يظلّ طي الخفاء...»⁽⁵²⁾.

وعلى صعيد آخر فإن من بين إضافات الرواية الشفوية ما تسمح به من ردّ اعتبار للجزئيّ والمهمّش ذلك أنها أصبحت ضرورية لكل باحث يريد أن يتعرّف إلى جملة الوقائع الصغيرة الحقيقية⁽⁵³⁾، التي تشكل نسيج الوجود⁽⁵⁴⁾ أي كل الوقائع التي تعامت عنها الوثيقة المكتوبة نظرا لكونها لم ترق في نظر المدونين إلى مستوى الأحداث « رغم ما قد يكون لها من صلات بممارسات المجتمع وقيمه »⁽⁵⁵⁾. والشهادة مفيدة كذلك « في معرفة الممارسات التي انحرفت عن المعايير السائدة وشكلت الهامش في مجتمعها أوردت لواء العصيان في أن شكل من أشكاله. كما تفيد في التعرف إلى النزاعات التي لم يفسح لها المجال لتتحول إلى صراعات مكشوفة...»⁽⁵⁶⁾

III- حدود المصدر الشفوي:

إن الاعتراف بقيمة المصدر الشفوي لا يجب أن يجعلنا نفغل عن واجب الاحتراس من عملية « إنتاج الذاكرة ». كما لا ينبغي أن يحجب عنا الطابع المعقد للشهادة الشفوية والذي يظهر بصفة جلية حينما ننزل بها إلى مستوى التطبيق الميداني.

ولا يني المعارضون لهذا الضرب من المصادر عن وضع النبرة على «مخاطر» الطرق المتوخاة في جمع المعطيات والمعلومات منبهين إلى مزالق أو مضطبات «التأثيرات الفاسدة» les effets pervers على حدّ عبارة دوني بيشنسكي التي يمكن أن تفرزها مثل تلك الشهادات، وهوما يقتضي التعامل معها، من لدن المؤرّخ، بمنتهى الحذر والاحتراس والروح النقدية.

إن حدود المصدر الشفوي عديدة. وإن أغلب هذه الحدود قد بات معروفا لدى الباحثين في التاريخ وعلم الاجتماع والانتولوجيا وغيرها ⁽⁵⁷⁾، وعليه فإن هذا العنصر الفرعي لا يرشح بالجديد الطريف في هذا الخصوص، ولا يعد به، وأقصى ما نودّ النهوض به هنا لا يتعدّى التذكير، وبكثير من الإيجاز، بأبرز المحاذير الملزمة للتعاطي مع الشهادة الشفوية في البحوث التاريخية.

وعليّنا أن نسجل منذ البداية أنه من الخطأ اختزال المصدر الشفوي في عودة شاهد أو فاعل ما إلى ماضيه قصد استدعاء فترات من حياته أو استحضار أحداث و«أشياء» طبعت مسيرته وشكلت لحظات فارقة فيها، وظلت بالتالي حية في ذاكرته. كما أنه من الخطل في الرأي تكثيف حدود الشهادة أو الرواية الشفوية في « نوعية الذاكرة» ومستلزمات الصرامة المنهجية للشاهد ⁽⁵⁸⁾.

ومن المعروف أن الشهادة الشفوية، شأنها في ذلك شأن المصدر المكتوب، تعتبر مصدرا مبنيا، بيد أن خصيصة هذا المصدر تكمن في كونه في نفس الآن مصدر مستثار ومصدر مبني لاحقا، وهوما اعتبره جان جاك بيكر-Jean Becker « بالعائق المابعدى » handicap de l'aposteriori.

هو مصدر مستثار لأن المؤرّخ يراوض ذاكرة الشاهد ويبني مصدره وفق مقتضيات بحثه الشخصي ومستلزماته انطلاقا من استجواب قام بإعداده بنفسه في أدق تفاصيله.

ومن خصائص المصدر الشفوي أنه معاصر للمؤرخ وليس للحدث مناط البحث. وهكذا فإن الباحث أثناء استدعائه لذاكرة الشاهد « يثير » المصدر ويشارك في بنائه المادي مع المبحوث في ذات الآن، من خلال عملية تبادل مخصصة بقدر ما هي خطيرة.

إن البيداتية الناجمة عن اللقاء بين الباحث والمبحوث، والتي تفترض أن تكون ذاتية المؤرخ متراكبة مع مخاطبه، لا بد أن تترك آثارا لا تمحى في المصدر « المصنوع » إذ على الرغم من أن المقابلة المذكورة بين الطرفين محكومة بميثاق شهادة *un pacte de témoignage*، فإنها عمل غير متكافئ في الغالب، ذلك أن المؤرخ عادة ما يسعى إلى تحويل المقابلة الوجهة التي يريد، بغية الحصول على بيانات قد تعزز طروحاته وتعضد إشكالية بحثه، كما أن الراوي يدلي أحيانا بالمعلومات التي يعتقد أنها تستجيب لرغبة الباحث. ويذهب عدد من المعارضين للمصدر الشفوي إلى حد اتهام البعض من مستعملي الرواية الشفوية « باختلاق بيانات لضرورات البحث»، ناهيك وأن أغلب المقابلات مع الشهود تكون غير مسجلة. وحتى في حال وجود تسجيلات فإنه يتعذر الوصول إليها من أجل التحقق والتثبت، وذلك في غياب هياكل عمومية مؤهلة لحفظ مثل تلك التسجيلات الصوتية⁽⁵⁹⁾.

أما القول بأن المصدر الشفوي هو مصدر مبني لاحقا فمعناه وجود مسافة زمنية معينة بين زمن الإدلاء بالشهادة وزمن حدوث الواقعة المتحدث عنها. ومن هذا المنطلق فإن الشهادة تسقط في « لعبة الذاكرة » التي تعيد تركيب الماضي وفق ضرورات الحاضر وإدراكات المستقبل⁽⁶⁰⁾. فالرأهن أوظرفية السرد تكيّف عملية التذكّر وتؤطرها. وبما أن فعل التذكّر حالة نفسية ورواية الأحداث نشاط اجتماعي مندرج ضمن علاقات اجتماعية فإن المؤرخ، الذي يسعى إلى تشكيل « أرشيف شفوي»، يصبح تابعا أولا وقبل كل شيء لمجمل الذهنيات والمعارف والإيديولوجيات السائدة لحظة تحصيل مادته من أفواه الشهود. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الزمن الذي يكون قد مضى (بين لحظة وقوع الحادثة ولحظة استحضارها) يشكل نوعا من المصفاة. ذلك أن الشاهد لا يقدم الشهادة خاما، بعد أن يكون الزمن قد فعل فعله. إن شاهد العيان « الذي يستدعي ذكرياته ليس ذلك الذي عاشها. إذ أن هذا الأخير غالبا ما يعيد بناء ذكرياته وفق منطقته هو »⁽⁶¹⁾.

لنجمل هذه الفكرة فنقول: إن لدى كل شاهد أوراويقدم سيرة حياته ميلا لكي يكون أيديولوجي *idéologue* حياته الخاصة من حيث أنه يسعى إلى الاحتفاظ بما يعتبره الأحداث الأكثر دلالة في مسيرته. فسواد الرواة - وهم يروون -

يجتهدون في إضفاء معان على حيواتهم. فعلا، لقد لوحظ أن الشهود يميلون إلى تقديم المعلومات التي يودون استمرارها عنهم بعد وفاتهم. ومن هذه الزاوية يمكن القول إن كلام الراوي يتجه في نفس الآن إلى شخص الباحث وإلى الباحث ثم إلى الموت كشخصية مؤثرة أيضا في توجيه المقابلة أو تقديم الشهادة.

لا عجب والحالة هذه أن يوصم المصدر الشفوي بالذاتية المزدوجة: ذاتية الراوي الذي تلعب ذاكرته بالأحداث والتي تزدهم فيها أمشاج من الحقائق والتهويمات والخيال، وذاتية الباحث أو الجامع من خلال تقيمه، وتركيبه، وتبويبه، وتصحيحه، وإخراجه النهائي للشهادة.

IV - التعاطي المشروط أو كيف يقع التصديق العلمي على المصدر الشفوي

إن تعقّد التعاطي مع المصدر الشفوي من شأنه أن يقيم أمام الباحث جملة من العراقيل يستلزم تجاوزها النسبي « الوعي الكامل بالأبعاد الاستيمولوجية لتطبيقها إضافة إلى الأخذ بمجموعة من الاحتياطات التقنية والمنهجية »⁽⁶²⁾

وعلينا أن ننبه هنا إلى أنه ما كان للمصدر الشفوي أن يكتسب الشرعية التي اكتسبها في أعقاب «نضال طويل»، ويحوز بالتالي على صفة المصدر في البحث التاريخي، لولا التزام من وظّفوه، ويوظفونه بجملة من الضوابط والشروط يأتي في مقدمتها التشديد على ضرورة التكامل « التام » بين الأرشيف المكتوب والشهادات الشفوية. والتصدي لتفرد المصدر الشفوي بمجال أكاديمي وعلمي مستقل ومكثف بذاته، أي عدم حبس الباحث نفسه في نطاق الشهادة الشفوية كما هو الحال في عديد البلدان ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن من بين المعجبين بسداد تمشي المدرسة الفرنسية فيما يتعلق بالشهادات الشفوية والأرشيفات الشفوية وما إليها. لقد تصدت هذه المدرسة، في تقديرنا، وبقدر من التوفيق غير قليل، إلى نوع من التسيب في عملية استثمار الشفوي والملفوظ كانت له تداعيات سلبية، في بعض الأحيان، على قواعد لغة منهجية البحث التاريخي.

ونحن على رأي فلورنس ديكامب القائل « بأن الشهادات الشفوية لا تمتلك أي احتكار، وأي حق تفرد فيهما يهم الحقول التاريخية. ولكنها في المقابل تغذي وتنمي مواضيع تاريخية ومساءلات تتحاور أو تتشابك مع مواضيع ومساءلات متولدة عن استغلال الأرشيفات المكتوبة، وتجدد الإشكاليات، وكذا الطلب الاجتماعي »⁽⁶³⁾.

ولقد سلّم الباحثون « الصفيون »، ومن هنا نحوهم في التشدد حيال الشفاهية، بالمصدر الشفوي مادة من بين مواد المؤرّخ ولكن وفق شروط أربعة بيّنة:

أولاً :

ضرورة إخضاع المصدر الشفوي لغريبات النّقد الخارجي والباطني للوثائق في بعديها الدّال والمدلول: تحليل سياق إنتاج الشهادات ومآلاتها، وتحليل الأشكال المعجمية والتركيبية والصور البلاغية والقولية، والسردية، وكذا سجلّات الخطاب، والصياغة والتعبير الشفوي (لحظات الصمت، النبذة، إيقاع الكلام، زلّات اللسان، المسكوت عنه، الصوت...)، فضلاً عن تحليل المضمون والدّال ونوايا الشاهد. (64)

ثانياً :

يتحتم على الباحث مقاطعة مختلف وجهات النّظر من خلال مقارنة الشهادات الشفوية ببعضها البعض ووضعها على المحك بطريقة منهجية، وكذا مقارنة هذه الأخيرة بالمصادر الأرشيفية المكتوبة، والمصنّفات المصدريّة، والصحافة، والمصادر البصرية والمصوّرة من أجل استجلاء أفضل للتوافقات والتباينات. (65)

ثالثاً :

على الباحث التعامل مع الذكرى le souvenir انطلاقاً من التعريف الذي يجعل منها بناءً ذهنياً وتمثلاً محيئاً للماضي. تمثل تختلط فيه عناصر الماضي واهتمامات الحاضر فضلاً عن « قطع » من المعيش ومعارف محفوظة ونتف من المتخيّل، وليس بوصفها، أي الذكرى، مجرد نقل آلي للحقيقة الماضية (66).

رابعاً :

يتمثل الشرط الأخير، الذي يجب أن يكون دائماً الحضور في الذهن، في كون الشهادة هي أولاً وقبل كلّ شيء رواية، أي سرد يهدف إلى إنتاج ما هو حقيقي ولكنه سرد مع ذلك، ومن ثمّ فإنه يتعيّن التعامل معه وتحليله بصفته تلك. وفي شتى أشكاله الشفاهية والسردية والقولية (67).

إن الصعوبات العديدة الملازمة لكل تعاط مع أية حصيلة مقيّمة من المصادر الشفوية يمكن الحدّ منها أو تلطيفها من خلال إتباع جملة من الاحتياطات المنهجية والتقنية (68).

هكذا يمكن للباحث أن يبني مدونة الشهود بأكبر قدر ممكن من الصرامة والتحوط وأن يتوخى الشهادات بالنقد « المتشدد » وألا يغفل عن القيام بالنقد الذاتي أثناء جمع مادته، وقبل الانتقال إلى مرحلة نقد ما تجمع لديه⁽⁶⁹⁾.

كما أن عليه أن يكون جدّ متيقظ بخصوص الظروف الحافّة بإنتاج تلك الشهادات وأن يسعى، بلا كلال، إلى التحقق من ظواهر إعادة بناء الصور الذاكراتية والهويّة. وثمة من يشير على جامع الشهادات الشفوية بالعمل بنصيحة مارك بلوك المعروفة: « حمل الوثائق على النطق رغما عنها »، وإلزام نفسه بمهمة البحث، من وراء الشهادة، عن المعتقدات والتمثّلات وعدم اتّوقف، عند صدقيّة ما استمع إليه من بيانات.

كما يمكن للباحث، وفي نفس هذا الإطار، إعادة المقابلة مع نفس الشاهد بعد انقضاء مدة زمنية معينة مع دفع هذا الأخير إلى « أن يتأمل جيدا في سيرته ويصدر بصدها أحكاما نقدية »⁽⁷⁰⁾، كما أنه « من الممكن أيضا أن يطرح معه نفس القضايا ولكن بصيغ مختلفة... »⁽⁷¹⁾.

ومهما يكن من أمر الاحتياطات والاحتراسات المنهجية والنقدية التي ينبغي على الباحث اتّسلّح بها إبان تعامله مع الشهود، فإنه يتعيّن عليه التحلّي بكثير « من الصبر حتى يسمح للراوي بتخطي الخطاب العفوي » الخطاب - التصريح « أو الخطاب الموجّه للآخر، فيكتسب بذلك تدريجيا ثقته واطمئنانه، بعدئذ فقط يمكن القول أن المقابلة بدأت بالفعل... »⁽⁷²⁾.

المبحث الثالث: المصادر المصورة، السمعية البصرية،

الأنترنت، والمصادر الرقمية

إلى جانب المصدر الشفوي يمكن لمؤرخ الزمن الرأهن أن يمتح من مصادر أخرى نحو الصورة سواء الثابتة منها (الكاريكاتير، الصور الفوتوغرافية..) أو المتحركة (الإنتاج السينمائي أو السمعي البصري بصفة عامة)، وفوق ذلك فإن تكنولوجيات الاتصال الحديثة وعلى رأسها الأنترنت فتحت أمام المؤرخ أفقا رحبة ومهمة في مجال تقييش مواد بحوثه بحيث أصبح هذا الأخير يشكو الوفرة لا الندرة.

والحق أنه تمّ الانتباه، ومنذ وقت مبكر، إلى الأهمية التي يمكن أن توفرها الصورة كمصدر من مصادر المؤرخ. ففي العام 1898 صرح بوليسلاس ماتيزوسكي Boleslas Matuzewski أن « الصورة المتحركة » ينبغي أن تفرض نفسها « مصدرا جديدا للتاريخ »⁽⁷³⁾. استمع إليه يقول: « إن التجربة السينمائية، هذا الشريط الخليائي البسيط المطبوع يمثل لا فقط وثيقة تاريخية، بل قطعة من التاريخ. ذلك التاريخ الذي لم يشمل الإغماء وليس بحاجة إلى عبقرى كي يبعثه من جديد [...] والمطلوب تمكين هذا المصدر الذي هو ربما مصدر ذوامتيار من نفس السلطة ونفس الوجود الرسمي ونفس إمكانية استغلاله على غرار بقية الأرشيفات المعروفة »⁽⁷⁴⁾.

والواقع أن هذا النداء أوهذه الإشراقة ضاعت في بيداء من اللامبالاة لعشريات. فالصورة أو الوثيقة المصورة لم يتعد دورها، في أفضل الأحوال، مجرد الأداة الإيضاحية وسط خطاب تاريخي مؤسس على المكتوب وقائم عليه. والحق أنه كان لهذا الاحتراز على المصدر المصور ما يبرره، ذلك أن التعاطي مع الصورة يفترض - كشرط مسبق لأي توظيف - تعلم لغة مخالفة جدا للمكتوب⁽⁷⁵⁾

ولم يعتّم أن تبدلت الحال في العشرينات الثلاث الأخيرة وتغيرت النظرة إلى الصورة في أشكالها المتعددة، تماما كما تغير الموقف من الشفوي والملفوظ على ما سبق شرحه أعلاه. وبالتدرج أصبح المؤرخون أكثر اقتناعا بالإضافات المهمة للصور في كتابة التاريخ الحاضر⁽⁷⁶⁾ وهذا ماجعلهم يقبلون، عن طيب خاطر، على تعلم مناهج تفكيك رموز هذا الضرب المتفرد من المصادر⁽⁷⁷⁾ التي ما انضك حجمها يزداد ويتعاضد.

I- الكاريكاتير والصّور الفوتوغرافية :

1- الكاريكاتير:

ينعقد الاتفاق عند المؤرّخين على اعتبار الكاريكاتير، الذي هو من أقدم المصادر المصوّرة الموجودة تحت تصرف المؤرّخ، مصدراً لمعرفة « الأحداث السياسية الماضية من خلال رؤية معاصريها لها »⁽⁷⁸⁾. فالرسوم الكاريكاتيرية تتيح « الولوج إلى ذهنيات حقبة منصرمة. وهذا الفنّ شاسع فسيح. ثم إن غنى هذا النوع من المصادر ورهائنه لا حدّ لها ولا حصر... »⁽⁷⁹⁾.

إن الكاريكاتير الذي يطلق عليه كذلك الفنّ الساخر لهو فنّ مشاغب بإمتياز. ذلك أنه يتوجه بالنقد اللاذع في الغالب لمختلف السلوكات الانسانية المنحرفة، في جميع مناحي الحياة، من خلال تعرية بعض الظواهر وفضحها، وتأليب الناس على أصحابها. وهو يؤثر، إن قليلاً أو كثيراً، بشكل مباشر، أو غير مباشر في وعي المتقبلين من القراء، وذلك في إطار عمليات تشكيل الرأْي العام وتوجيهه بخصوص أمّهات القضايا التي تمسّ حياة النّاس وتنعكس على مستقبلهم.

وقد تحول الكاريكاتير على مرّ الأعوام، إلى عنصر مهمّ من عناصر النقاش والسّجال في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة. ولقد رافق الكاريكاتير هذا السّجال وحاذاه أكثر ممّا ساهم في بنائه لأنّ وظيفته هي المهاجمة والهدم عن طريق الهزء والسخرية⁽⁸⁰⁾.

ويعتبر الكاريكاتير السياسي الأكثر شيوعاً في العالم. وهو ينهض بدور تحريضي بهدف نقد الواقع السياسي وبخاصة أداء الحكومات والفاعلين السياسيين، وتأليب الرأْي العام ضدهم تأسيساً على تبثير مخصوص على الانحرافات والنقائص. وهناك من يشدّد على فكرة مؤداها أن الكاريكاتير السياسي يعبر عن المكبوت عند مجتمع ما، وهويكشف عن أهم تطلعات ذلك المجتمع⁽⁸¹⁾.

لقد اغتدى هذا الفنّ الساخر لغةً بحدّ ذاتها وتحولّ بعض الرّسامين الكاريكاتيريين الألمعين إلى أيقونات في بلدانهم من أمثال الفرنسي بلانتي Plantu رسام جريدة لوموند الفرنسية، والرّسام الفلسطيني الكبير ناجي العلي، والعراقي غازي العبدالله. ولقد كانت بعض الرسوم سبباً في ملاحقة أصحابها سياسياً وقضائياً شأن الرّسام المصري بهجوري في عهدي عبد الناصر والسادات. وبلغ الأمر أحياناً حدّ

التّصفية الجسدية للرّسامين شأن ناجي العلي الذي أُغتيل في لندن عام 1987 بسبب مضامين رسومه المنتقده لما آلت إليه قضية الشعب الفلسطيني.

وسنردّد، هنا، اختصاراً للكلام، واختزالاً لما سبق، مع لورنس فان ايرسيل Laurence Van Yepersele « أن الرّسم الكاريكاتيري كما الصحيفة التي ينشر فيها هذا الرسم إنما يعكس، بمعنى من المعاني، آراء القراء ومثلهم وتطلّعاتهم. فهو يعبر بصوت جهير عما يتناقله النّاس بصوت خفيض، وذلك بقوة مركبة وعظمة في المتخيل لا يتوافر عليها المكتوب. هكذا بدا الكاريكاتير كمصدر جدّ غني، وذو شرعية مؤكّدة بالنّسبة لمؤرّخ التمثلات الذهنية والجماعية.»⁽⁸²⁾

وجدير بالإشارة هنا إلى أن مقارنة الرّسوم الكاريكاتيرية بوصفها مصدراً تاريخياً ليس بالأمر الهين إذ أن كل معالجة لها تقتضي ثلاث عمليات مسبقة للمقاربة المذكورة. وتتمثل أولى هذه العمليات في تحليل مفصل للسياق السوسيو- سياسي الذي انتجت فيه تلك الرسوم. وهذا من الأشياء الضرورية.

ومن نافلة القول أن الرّسوم تعجّ بالإلماحات والإيحاءات الموجهة لرجال ووقائع معيّنة، ومن ثمّ فإنّ المؤرّخ لن يتسنى له فهمها، وبالتالي تحليلها، بحصافة وسداد، إذا كان يفتقر إلى مفاتيح تلك الأحداث الجارية.

أما ثاني العمليات، وهي كذلك من الأمور بالغة الأهمية، فتتمثل في ضرورة معرفة الجريدة أو الدورية الحاضنة لتلك الرّسوم. إذ ينبغي على المؤرّخ أن يكون على دراية بتوجهاتها السياسية ومنزعها الإيديولوجي وكذا الجمهور الذي تستهدفه. ذلك أنه يوجد «تواطؤ بين الرسم الكاريكاتيري والمتلقين الموجه إليهم ذلك الرّسم». وتتلخّص ثالث العمليات وآخرها في ضرورة الإحاطة بأكثر قدر من الشمول والدقة بشخصية الرّسام وبمرجعياته وأصوله الثقافية وأسلوبه، وباختصار بلغته الخاصة.

وعلى إثر الانتهاء من توظيف السياقات الثلاثة الأنف ذكرها يمكن للباحث الشروع في تفكيك رموز الرّسوم وتأويلها جاعلاً نصب عينيه أن الموضوع الرئيسي بالنسبة إليه هو إما تأكيد رأي سياسي أو اجتماعي، أو إدانة سلوك من السلوكيات التي تبدوله شائنة أو معيبة.

2- الصّور الفوتوغرافية:

لقد فرضت الصّورة الفوتوغرافية نفسها لدى الرأي العام، بفضل ما دأبت عليه الصحافة من تفنّن في توظيف الصور، كشاهد لا يمكن تكذيبه، وكحجّة تدعم قولاً.

هكذا تكرّست الفكرة القائلة بأن الصّورة الفوتوغرافية هي كناية عن وثيقة تاريخية لأنها جزء من الزّمن، أي محاولة لتأبيد لحظة من التّاريخ تدل على مكان وزمان وفاعلين معينين. ولم يكن أمام المؤرّخ من بدّ كي يضمّ الصّورة الفوتوغرافية إلى مجموع مواد بحثه الأخرى بوصفها داعمة للوثيقة المكتوبة، أسوة ببقية الباحثين في العلوم الإنسانية، والاجتماعية الأخرى.⁽⁸³⁾

فعلاً، لقد دخلت الصّورة الفوتوغرافية، باعتبارها « شاهدًا مرثياً »، في مألوف أدوات التوثيق في الحياة العصرية، المقمّشة من لدن المؤرّخ.

وللصورة الفوتوغرافية مزيّتان على الأقل. فالى جوار كونها مخصّصة من النسيان فهي تبقى رديفاً للحقيقة. ولقد ظهر في الغرب جنس إبداعي توثيقي جديد يسمى الفتوبيوغرافيا photobiographie أو السيرة الذاتية المصوّرة، وهي معين ثراً بالنسبة للمؤرّخ الذي يروم مقارنة سيرة شخصية عادة ما تكون مشهورة، من خلال مجموعة صور معبّرة عن مراحل مفصليّة في مسيرتها.

لننجم هذه الملاحظات فنقول: لقد بات من المسلّم به، منذ أكثر من قرن أن الصّورة الفوتوغرافية تعتبر « منجماً وثائقياً كاملاً »⁽⁸⁴⁾، وهو، أي المنجم، ثمين بالنسبة لمقاربة الحياة الخاصة كما الحياة العامة. إن على المؤرّخ إطراد اليقظة خلال محاولة فكّ رموز الصّور الفوتوغرافية المتعلقة ببحثه. فالحقيقة الأولى التي يجب أن تكون حاضرة في ذهنه قبل مباشرة أي محاولة تحليل هي أن الصّورة الفوتوغرافية ليست انعكاساً مثالياً للواقع، ولكنها فقط مجرد تمثيل للحظة معيّنة في فضاء ضيق معين. ثم إنها لا تعدّوان تكون نتيجة إختيار شخصي من لدن المصور الفوتوغرافي. وفي حال نشرها في صحيفة فهذا معناه أن رئيس التحرير قد انتقاها من بين صور عديدة أخرى تهّم نفس التيمة. واختصاراً للقول، إن الصّورة الفوتوغرافية هي نتاج معالجات عديدة وإنها لا تعبّر عن الواقع وإنما على وجهة نظر ينبغي على المؤرّخ أن يفهمها قبل أن يعتمد إلى شرحها. ومن أجل تحقيق هذه الغاية فإن تمشيآت ثلاثة تفرض نفسها عليه. ويتمثل أول هذه التمشيآت في ضرورة أخذ المؤرّخ في الحسبان السّياق الذي ظهرت فيه الصّورة، ذلك أن الصّورة الفوتوغرافية المنشورة في الصحافة

لا ينبغي أن تحزل عن الوسط الذي تنزلت فيه، أي الصفحة أو الاستطلاع، إذ هي لا تتخذ معناها الكامل، إذا ما تم تأويلها، إلا بالنسبة للوسط المذكور.

أما التمشي الثاني فقوامه الكشف، من خلال تحليل دقيق للظروف الحافة بالتقاط كل صورة، ومجمل « التحسينات » التي أدخلت عليها كي تعطي الانطباع بعكس الواقع. وحتى التزييفات التي قد تدخل عليها أحيانا بواسطة التقنيات الحديثة.

ويتمثل ثالث التمشيات وآخرها في محاولة تفكيك رموز الصورة الفوتوغرافية وتتم هذه « القراءة » على مستويين. يدعي أولاها بالمستوى المرجعي إذ يعتمد الباحث إلى محاولة استخراج كل المعلومات الموضوعية التي توفرها الصورة (حول الأشخاص والأشياء والأماكن والحوادث...)، قبل أن يتفرغ إلى « قراءة » ثانية في نفس الآن، للوسط وللوسيلة الإعلام اللذين قاما بنقلها ⁽⁸⁵⁾. هكذا تقدم الصورة الفوتوغرافية، بعد تدقيق النظر فيها وتحليلها وتأويلها، إضافة مهمة للمؤرخ من حيث أنها تكمل ما توفر لديه من معلومات من خلال إفادته بتفاصيل قد تعينه على إعادة بناء سياق ما، أو ظاهرة معينة أو شخصية محددة إلخ... والأهم من كل هذا أنها تتيح له النفاذ إلى نظام التمثيلات عند مجتمع معين. وجوهر الجوهر: تعين الصورة الفوتوغرافية المؤرخ على « استشفاف الخطوط الأساسية للذهنيات الجماعية » ⁽⁸⁶⁾.

II- المصادر السبعية - البصرية:

لن نضيف الجديد حين نقول أن المؤرخين، لاسيما أولئك الذي دأبوا أوتربوا على تقديس الوثيقة المكتوبة والأرشفيات لم يقبلوا بسهولة المحامل الجديدة من أفلام وأفلام تلفزيونية ومواد سمعية بصرية، ولم يتحمسوا لتبنيها بوصفها مصادر من القرن العشرين من نفس قيمة الوثائق الأرضيفية أو المصادر الشفوية.

ومن الطريف ههنا أن المبادرة في التنبيه إلى الأهمية التي قد تمثلها السينما بالنسبة للمؤرخ قد صدرت عن مارك بلوك منذ عام 1935. فقد كتب إلى لوسيان فيفر في 20 ديسمبر 1935 يقول: « [إن السينما] هي من أطرف الظواهر في زمننا هذا، وهي من أعجب البارومترات الثقافية والاجتماعية التي نملكها اليوم [...] إنها حقا قنبلة لنا... » ⁽⁸⁷⁾.

وفي العام 1947 ألف الكاتب الألماني سيغفرايد كراكور Siegfried Kracauer كتابا عَـنَـوَنَـه: من كـالـيـغـاري إلى هتلر: تاريخ بـسيـكـولـوجـي للفلم الألمانـي De Caligari à Hitler.

Une histoire psychologique du film allemand أبرز فيه أن

السينما هي كناية عن كاشف استثنائي عن سير المجتمعات وما ينتابها من اختلافات⁽⁸⁸⁾.

ولقد تدعم هذا الاتجاه الرأسي إلى لفت الانظار إلى أهمية السينما بالنسبة للمؤرخين عام 1958، وهو العام الذي شهد ظهور الموجة الجديدة la Nouvelle vague في السينما، من خلال مقال جد هام للمؤرخ روبر ماندر، صدر بالحوليات⁽⁸⁹⁾ وفيه إبراز للإضافات التي يمكن للسينما أن تقدمها للمتخصصين في تاريخ الذهنيات. كما جاء صدور الكتاب الجماعي للجب المعنون: التّاريخ وطرقه l'histoire et ses méthodes عام 1961، ليؤكد على الأهمية التي ينبغي «إبلاؤها مستقبلا» إلى الصّورة والسينما في كتابة التّاريخ ومحاولة فهمه. ومما قاله جورج صادول Gorges Sadoul في هذا الخصوص: «مهما كان جنس الأفلام فإنها تشكّل في المستقبل كنوزا لا تضاهي. وهي تمسّ التّاريخ بصفة عامة فضلا عن التقاليد واللباس والفنون (بما فيها السينما) واللغة والتقنية..»⁽⁹⁰⁾.

ويمكن القول أن أعمال كل من مارك فيرووبيار صورلين⁽⁹¹⁾ قد جاءت لتكرّس نهائيا القبول بالشريط السينمائي مصدرا رئيسيا لمؤرخ المجتمعات المعاصرة⁽⁹²⁾. ومما قاله مارك فيرو: «يجب ألا ينظر إلى الفلم بوصفه عملا إبداعيا، ولكن بوصفه منتوجا، وصورة - موضوعا ليست لها معانٍ سينماتوغرافية فحسب..».

ويذهب بيار صورلين إلى اعتبار الفيلم «تعبيرا إيديولوجيا مخصوصا»⁽⁹³⁾ ووسيلة لتمرير تمثلات إجتماعية. والسينما تختلف عن سائر المنتوجات الثقافية الأخرى في نقطتين مهمتين: «نمط الإبداع الذي هو جماعي، ونمط التوزيع الذي يمارس على مستوى واسع..»⁽⁹⁴⁾.

وبالجملة يجوز القول «أن السينما وثيقة الصّلة بالتّاريخ منذ نشأتها إلى يومنا هذا، فولادتها كانت تتغذى من التّاريخ ووقائعه وأحداثه ثم أصبحت بدورها تاريخا يروي، أي أصبحت السينما تاريخا منذ المدة التي ظهرت فيها قبل قرن من الزّمن.»⁽⁹⁵⁾

وما قيل عن تعامل المؤرخين مع السينما وانفتاحهم عن هذه الأداة التعبيرية يمكن أن يسري على التلفزيون مع بعض الفروق التي تكبر أو تصغر حسب الحالات، إذ أصبح هذا الأخير يساهم في تقديم المادة التّاريخية للجمهور العريض كما أن

الأرشيفات التلفزيونية باتت تحوي وثائق سمعية بصرية لا غنى عنها لمؤرخ الزمن الراهن، وهي بالنهاية مصادر على غرار سائر المصادر الأخرى⁽⁹⁶⁾.

إن البطء المسجل في استغلال المؤرخين للإنتاج السمعي البصري لا يعود فقط إلى إنشداد هؤلاء إلى الوثيقة المكتوبة، بل أيضا إلى طائفة من الصعوبات منها صعوبة اللغة السمعية البصرية التي بدت « مستغلة غامضة يصعب تأويلها » بالنسبة إليهم، وهذا ما اضطرهم إلى الالتفات نحو المتخصصين في السيميائيات واللسانيات إلتماسا لمفاتيح تخول لهم فك رموز هذه المحامل الجديدة. ومن بين الصعوبات الأخرى كذلك تشتت المادة المصدريّة السمعية البصرية وصعوبة الوصول إليها، وكذا النقص في الوسائل التقنية التي تخول دراستها. ولقد أمكن، في السنوات الأخيرة، تذليل جانب من الصعوبات المذكورة بفضل الابتكارات الجديدة نحو الفيديو كاسيت والحواشيب، الأمر الذي سمح للباحثين بالقيام بتحليلات سهلة بقدر ما هي عميقة، للصور. إن المقاربة المنهجية للمصادر السمعية البصرية السينمائية أو التلفزيونية، أيّا كان الشكل الذي تتخذه، تقتضي التقيد بعدد من القواعد الأساسية، منها ما يسبق أي محاولة تحليل للمحمل السمعي البصري، ومنها ما يتعلق بعملية التحليل ذاتها، ومنها أخيرا ما يهم نقد المنتج موضوع الفحص .

وتتمثل التمشيات المسبقة لتحليل أي منتج سمعي بصري في تحديد السياق، أي تجميع كل المعطيات المتعلقة بالأحوال السياسية، والاجتماعية، والثقافية إلخ ... للحقبة موضوع المنتج المذكور. إن هذا التمشي لجدّ مهم لأنه يقدم عناصر تفسيرية بالغة الأهمية.

أما المرحلة الموالية فتفرض على المؤرخ معرفة هيكله الإنتاج والمسار السينماتوغرافي، للمخرج، ومصادر إلهامه، والتيار أو التيارات التي ينتمي إليها وإلتزاماته، وكذا ظروف إنتاج الشريط. أما إذا تعلّق الأمر بشريط مركّب فإنه يصبح من الأهمية بمكان تحديد مصادر الوثائق المستعملة وطبيعتها.

أما ثالث هذه التمشيات فيتمثل في تجزئة الفلم إلى وحدات « مقطعية » تكون محدّدة من حيث مضمونها وصفاتها المرئية والسمعية. وتتضمن كل وحدة تدوينا للمدة التي تستغرقها والأماكن والتميمة والمواصفات الفنيّة وأهم الحوارات، وأخيرا التعليقات الشخصية في علاقة مباشرة بالإشكالية⁽⁹⁷⁾.

وعلى إثر ذلك ينتقل الباحث إلى تحليل الشريط، من خلال تنزيل الوثيقة في سياقها، وصياغة شبكة تحليل تأسيسا على إشكالية بحثه، أي أن تلك الشبكة ينبغي أن تكون مغايرة تماما للتصميم الذي توخاه مخرج الشريط⁽⁹⁸⁾.

ويختتم الباحث هذا العمل المضني والدقيق بنقد عام لمجمل المنتج المدروس. نقد يحاول فيه إبراز نقاط الضعف وكذلك الإضافات المهمة التي تعزز المعرفة التاريخية دون أن يغفل عن التوقف عند أصداء الشريط لدى المتقبلين والمشاهدين بصفة عامة (عدد المشاهدين، تعليق الصحافة على الفيلم إلخ..).

III- الإنترنت والمصادر الرقمية :

لا يمكن للمؤرخ أن يبقى على هامش الثورة المعلوماتية الهائلة التي يشهدها العالم اليوم. هذه حقيقة يجب أن نعليها كل الإعلاء، سيما وأن هناك علاقة جد متينة بين الشبكة المعلوماتية والبحث التاريخي « ذلك أن عمل المؤرخ يرتكز بالأساس على " المعلومة " ، أما يسمى «بالمادة التاريخية» [...] وهونفس ماتقوم به شبكة الأنترنت حيث تمثل « المعلومة القضية الجوهرية في اهتمامها »⁽⁹⁹⁾. وبالتدرج أصبح « المحيط الرقمي للعمل » حقيقة يومية في الممارسة التاريخية⁽¹⁰⁰⁾. والحق أن ارتكان المؤرخ للأنترنت والمصادر الرقمية لم يلق معارضة في الأوساط الجامعية إذ سلم الجميع بأن لا شيء يمكن أن يوقف التقدم على حد التعبير المشهور .

هكذا فرضت الأنترنت نفسها، على ترادف الأعوام، أداة عمل ضرورية وعملية وسريعة للمؤرخين⁽¹⁰¹⁾، ذلك أن التجددات الوثائقية والتواصلية والمعلوماتية قد ثورت مناح أساسية في مهنة المؤرخ⁽¹⁰²⁾ وبات متاحا وميسورا لهذا الأخير الوصول إلى قواعد البيانات والموسوعات، والمخطوطات، والأطروحات الجامعية، والوثائق والأرشفات التي تمت رقمتها. وهكذا تنوعت الخدمات التي تقدمها الشبكة للباحثين من مكتوب، ومصور ومسموع. وثمة خدمة أخرى مهمة تسديها الأنترنت للمؤرخ وتمثل في تقديم المعلومة الطازجة بمعنى أنه يطلع، وفي منتهى السرعة، على أحدث ما وصل إليه البحث في مسألة معينة مع إمكانية الإطلاع على آخر الإصدارات من كتب ودوريات وما إليها. ومن مزايا هذه الأداة المعلوماتية كذلك إمكانية التي تتيحها للباحث كي يقيم حوارا مع زملائه الباحثين من مختلف الجنسيات عبر الواب والدرشة⁽¹⁰³⁾. كما أصبح بوسعه التعريف بنفسه وبإنتاجه العلمي بواسطة الصفحة التعريفية والمدونة. وفوق هذا فإن هذه الأداة دخلت في عداد مصادر المؤرخ بحيث

أصبحنا نقع، في هوامش البحوث والدراسات، على إشارات مرجعية وإحالات مصدرية للوثائق المستلة من الأنترنت وهوما أصبح يسمى بالإحالات الإلكترونية⁽¹⁰⁴⁾.

هذه على وجه الإجمال جملة الخدمات التي يمكن أن تقدمها الإنترنت للمؤرخ بصفة عامة. ولكن ماذا عن مؤرخ الزمن الرأهن؟ لا تكمن أهمية الأنترنت بالنسبة للباحث في التأريخ القريب في تمكنه من مادة مصدرية مشتتة على هيئة مرقمنة وفي منتهى السرعة، بل أيضا تقديم مادة وثائقية جديدة وأصلية بالنسبة لبعض التيمات والمواضيع. ومن ذلك نذكر تمثيلا:

1 - المواقع الرسمية، الوطنية والعالمية:

تقترح هذه المواقع على زائريها مادة وثائقية تجمع بين الفخارة والتنوع إذ يمكن للباحث أن يطلع على المواقع البرلمانية (تقارير المداولات ونصوص القوانين...) ومواقع الوزارات ومختلف الهيئات الرسمية ومن بينها الجامعات إلخ ... وعلى سبيل المثال فإن موقع وزارة الخارجية الأمريكية يضع تحت تصرف الباحث في السياسة الخارجية الأمريكية، أنواعا عديدة من الوثائق، نحو الجذاذات التأليفية حول الأحوال السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في كل أقطار العالم (العنوان: countries)، وخلاصات لمواقف الولايات المتحدة من أبرز القضايا العالمية (أفغانستان، إيران، فلسطين، العراق، كوريا الشمالية، مكافحة الإرهاب، التغيرات المناخية (العنوان: issues and press)). كما أنه لا مندوحة لمؤرخ مختص في العلاقات الدولية والذي يبحث في موضوع يتجاوز النطاق الضيق لبلده ليمس العلاقات الدولية، في أي جانب من جوانبها، أن يقوم بجرد لمواقع كبريات منظمات الأمم المتحدة نحو البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمجموعات الاقتصادية لمختلف القارات واليونسيف، والفاو، واليونسكو إلخ ..، إذ تعدّ التقارير والدراسات والحصائل والإحصائيات والمشاريع وما إليها معينا ثرا للمعلومات والبيانات.

2 - مواقع الصحف:

تزداد أهمية مواقع الصحف يوما بعد يوم بوصفها مصدرا وثائقيا لا غنى عنه للباحث في تاريخ الزمن الرأهن. ويمكن موقع Kidon Media-Link⁽¹⁰⁵⁾ الباحث من لائحة دولية للصحف المتواجدة على الشبكة وهي مبنوبة حسب القارات وحسب الدول الكبرى. ويتضمن الموقع إفادات حول كيفية الإطلاع على أرشيف كل صحيفة. وعلى سبيل التمثيل فإن صحيفة التايمز The Times الصحيفة البريطانية

المحافظة المعروفة ⁽¹⁰⁶⁾ قد أتاحَت منذ 2008 للباحثين ومن إليهم، دخولاً حراً ومجاناً (عنوان: archives) لمجموع أعدادها منذ عام 1785 وإلى غاية عام 1985. كما بادرت صحف مشهورة أخرى بإحداث مواقع لجمع الشهادات. من ذلك أن الأسبوعية الألمانية دير شبيغل Der Spiegel قد شغلت منذ أكتوبر 2007 موقع einestages.spiegel.de وهو موقع مخصص لجمع الذكريات حول الحيات الخاصة أو الأحداث بالنسبة لمن يرغب في ذلك. وكان هدف باعثي هذا الموقع العمل على تكوين ذاكرة وطنية جماعية « تكون في متناول الجميع ». وكانت النتيجة أن تفاعل الناس تفاعلاً إيجابياً مع هذه المبادرة الطريفة. ومن آيات ذلك أن الموقع كان يضم بعيد إحداثه، أي عام 2008، ثمانية آلاف عضو يسجل شهرياً أكثر من عشرين مليون زيارة. وواضح هنا أن باعثي هذا الموقع قد نسجوا على منوال جماعة التاريخ الشفوي Oral History في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنهم يأملون أن تنصل هذه التجربة على مرّ السنوات، بحيث يتحوّل موقعهم هذا إلى « بنك للمعلومات المفيدة للبحث » ⁽¹⁰⁷⁾.

3 - مواقع المنظمات :

كان المؤرخ، حتّى وقت قريب، يلاقي صعوبات في دراسة المجتمع المدني ومختلف أنشطته، أكثر من المجتمع الرسمي. ومن المعروف أن دور منظمات المجتمع المدني ما انفك يتعاظم على ترادف الأعوام وتحديدًا منذ أكثر من عشرين. ومن حسن حظّ مؤرخ الزّمن الرّاهن أن الشبكة العنكبوتية أصبحت اليوم تأوي عديد المواقع التابعة للجمعيات والحركات والأحزاب، وهوما أتاح له التقليل، على نحو كبير، من « العجز الوثائقي » الذي كان يشكو منه.

وتعرض المنظمات الدولية، بصفة عامة، مواقع غنيّة جداً بالبيانات والمعلومات وهي متفرّعة إلى مواقع وطنية ومحليّة. وعلى سبيل الذّكر لا الحصر فإن منظمة العفو الدولية Amnesty International تتيح للباحثين الإطلاع على القسم الأكبر من أرشيفاتها (محرك بحث لكل منطقة في كل موضوع أوتيمة، تقارير سنوية منذ 2003، دورية شهرية إلخ ...) ونفس الخدمة تقريباً يقدمها الهيومن رايتس ووتش Human Rights Watch ⁽¹⁰⁸⁾ إذ تضع هذه المنظمة المشهورة تحت تصرف الباحثين ملفات عديدة تشمل « المناطق الكبرى » (إفريقيا، آسيا، الشرق الأوسط) ⁽¹⁰⁹⁾، وهي متعلّقة بأمّهات المشاكل الرّاهنة كما حدّتها المنظمة المذكورة نحو مكافحة الإرهاب والعدالة الدولية والعنصرية وحقوق الطفل وحقوق المرأة إلخ....

لقد مكّنت مواقع الجمعيات المتواجدة على الشبكة (تستوي في ذلك مواقع المنظمات الكبرى كما مواقع الجمعيات الصغيرة ذات الامكانيات المتواضعة) عددا من الباحثين من إنجاز أعمال جيّدة تأسيسا على المواد التي وفّرتها تلك المواقع. وسنستشهد هنا بمثال طريف ذكره جان فرنسوا سوليه في مؤلفه الثاني حول التّاريخ الفوري إذ أفاد أن الباحثة إيلودي أزل Elodie Auzole قد اكتشفت نبعاً غنيا بالبيانات حينما كانت تعكف على إعداد رسالة في التّاريخ الرّاهن بجامعة تولوز لوميراي موضوعها « تواجد لوبي فلسطيني بفرنسا »⁽¹¹⁰⁾. هكذا استطاعت الباحثة المذكورة أن تحصي حوالي أربعين جمعية تجمّعت عام 1993 على هيئة « أرضية منظمات غير حكومية فرنسية من أجل فلسطين » حدّدت هدفا رئيسيا لها « العمل على إعطاء دفع لتنمية الأراضي الفلسطينية من خلال التأسيس لجهود شراكة مع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ». ولقد أمّنت تلك الأرضية التي أطلق عليها plateforme⁽¹¹¹⁾ بفضل موقعها على الشبكة، دورا مهما في نشر المعلومات والبيانات. من ذلك إصدار فهرس وطني للجمعيات الفرنسية المعنية بالمسألة الفلسطينية، وكذا دليل لأدوات التحسيس بخصوص هذه الأخيرة (منشورات، أفلام، أشخاص، موارد...) بالإضافة إلى كرّسات مثل « الجدار العازل » Stop the Wall والأسبوعية News Letter. ولقد تعرّض الموقع: جمعية فرنسا- فلسطين تضامن Association France – Palestine Solidarité، التي تضمّ ما بين ثلاثين وأربعين مجموعة محلية، وتنشر معلومات حول الوقائع وشهادات لفاعلين عادوا للتّو من فلسطين، وتحاليل ووثائق مرجعية، إلى عمليات قرصنة عديدة (خاصة في ربيع 2004) من قبل جهات مجهولة يرجّح أنها قريبة من اللوبي الصهيوني.

4 - أشكال تعبيرية أخرى :

كانت الشبكة العنكبوتية وراء بروز محامل جديدة ذات تعبيرات فردية أو جماعية بات لزاما على مؤرخي التّاريخ القريب معرفتها، ذلك أنها تمكن من تبادل الآراء والمعارف مع الآخر سواء أكان من المعروفين أو من غير المعروفين. ومن بين أشكال التواصل الحديثة هذه يمكن ذكر المواقع الشخصية والصفحات الشخصية ومواقع الدردشة والمدونات. والحق أن المواقع الشّخصية والمدونات هي، في جانب منها، مخصّصة «للحوارات الكبرى» التي تقسم المجتمعات الوطنية والدولية على نفسها حول الانتخابات مثلا أو النزاعات الصغيرة والكبيرة نحو الاعتداءات الإرهابية، والصراع العربي الإسرائيلي، أو الحرب في العراق، أو أفغانستان. وكذا الشأن بالنسبة للمشاكل الرّاهنة والحارقة الأخرى مثل المجاعات أو الإنحباس الحراري. وتثير مجمل

هذه القضايا تبادل أفكار متوتر أحياناً، وتقسّم بالتالي المتحاورين إلى معسكرات متفاصلة جداً أحياناً .

وبالمحصلة فإن مثل هذا التبادل في الأفكار يمكن من دراسة الآراء وتفاعل شرائح عريضة من عموم الناس مع أمّهات قضايا الساعة، وهو ما لم يكن متاحاً من قبل، على الأقل بمثل هذه الدرجة من الشمول والتنوع والكثرة.

- (1) Jean-François Soulet, *L'histoire immédiate, Historiographies, Sources et méthodes*, op.cit, p.49-50
- (2) *Ibid.* p.50
- (3) أورد ذلك في كتابه المعروف، **مصطلح التاريخ** (المطبعة الأمريكية بيروت ط1) وعنه أخذ أغلب المؤرخين هذا التعبير، والحق أن صاحب لفظ تقيش هو المحدث الشهير أبوحاتم الرازي الذي قال: «إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش».
- (4) Jean-François Soulet, Sylviane Guinle-Lorinet, *Précis d'histoire immédiate..op.cit*, p.19 ; Jean-François Soulet, *L'histoire immédiate* (Que-sais-je ?), op.cit ; pp.46-47
- (5) يقول فيليب بوارييه في هذا الصدد: «لقد أصبحت هذه التراخيص الاستثنائية تسند بسخاء مما يمكن مؤرخين من الوصول إلى الوثائق المكتوبة قبل الأجل القانونية» راجع :
Philippe Poirrier, *Aborder l'histoire*, op.,cit,p.65
- (6) J.F Soulet, op.cit, p.49
- (7) *Ibid.*, p.50.
- (8) من أبرز تلك الكبوات نورد على سبيل الذكر لا الحصر إعادة انتخاب الرئيس ترومان عام 1948، وهزيمة حزب العمال البريطاني عام 1970، وفوز الاشتراكيين الفرنسيين في الانتخابات التشريعية لعام 1978. وقد جاءت هذه النتائج معاكسة تماما لما تكهنت به هيئات سبر الآراء في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
- (9) J.F Soulet, op.,cit,p.5
- (10) Philipe Robrieux, *Maurice Thorez, vie secrète et vie politique*, Paris, Fayard, 1957
- (11) JacquesPortes, « L'histoire immédiate aux Etats-Unis » in *Pratiques de l'histoire immédiate*, op.cit,p. 476 - 477
- (12) من ذلك تمثيلا الجائزة التي أحدثها مصرف القرض الفلاحي بفرنسا
- (13) أنظر على سبيل الذكر لا الحصر العدد الخاص لمجلة:
Revue Economique, vol.58, janvier 2007, n° spécial: *Où va l'histoire des entreprises ?* Sous la direction de Dominique Barjot.
- (14) Solange et Christian Gras, *Histoire de la première république méditerranéenne*, Paris, Robert Laffont, 1991.
- (15) A. Chauveau, Ph. Tétart, *Questions à l'histoire des temps présents..op.cit*, p.26
- (16) حدث هذا لما عمد هيكل إلى تسوية « جردة حساب » مع مصطفى أمين في كتابه بين الصحافة والسياسة، وكذا حينما انتقم من الرئيس السادات في كتابه المعروف **خريف الغضب**.
- (17) محمد شعير « الأرشيف ذاكرة الإنسانية»، أخبار الأدب، العدد 767، 23 مارس 2008.
- (18) من بين الذين تهجموا على هيكل نذكر على سبيل جميل سيار الجميل في كتابه **تفكيك هيكل**.
مكاشفات نقدية في اشكاليات محمد حسنين هيكل (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2000)،

وكذلك المفكر المعروف فؤاد زكرياء الذي شكك، اثر صدور كتاب خريف الغضب، في جمع معلومات الكتاب بمفرده. ومن بين ما قاله في هذا الصدد: «كلما أمعنت الفكر في هذه الظاهرة، بدا لي أنها أعقد وأوسع نطاقاً من إمكانيات أي فرد، بل من إمكانيات أي جهاز في دولة متخلفة. وخيل إلي أننا نجد أنفسنا هنا على مستوى يكاد يصل إلى أجهزة المخابرات في الدول الكبرى..» ذكره، محمد شعير، نفس المرجع، ص 15 .

(19) نفس المرجع والصفحة .

(20) نائل الطوخي، نفس المرجع، ص 12

(21) نفس المرجع والصفحة.

(22) رغم تعرض أرشيف الرجل إلى السرقة عام 2000، فإن هيكل رفض تحويل أرشيفه الخاص إلى دار الكتب ومكتبة الإسكندرية وجامعة القاهرة ومؤسسة فورد، محمد شعير، نفس المرجع، ص 15 .

(23) نفس المرجع والصفحة.

(24) Laurent Jalabert, « Les revues une source de l'histoire immédiate », in *Pratiques de l'histoire immédiate, op.cit*, p 107

(25) نفكر بالأساس في ما سمّي بقضية ووترغيت Watergate التي كشفت عنها صحيفة واشنطن بوست Washington Post الأمريكية (1972)، والتي كان من بين تداعياتها المباشرة استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon، وكذا مقال إميل زولا Emile Zola المعنون: «أنا أتهم» «J'accuse» الصادر بجريدة لورور L'Aurore الفرنسية بتاريخ 13 جانفي 1898 .

(26) Jean-François Soulet, *L'histoire immédiate*, (Que sais-je), *op.Cit*, p.52.

(27) شريف يونس «كلام جرايد» أخبار الأدب، عدد خاص: الأرشيف ذاكرة الإنسانية، العدد 767، 23 مارس 2005، ص 25.

(28) نفس المرجع والصفحة.

(29) من بين الأعمال الرائدة في هذا المجال يمكن ذكر كتاب جاك كايرز Jacques Kayser

المعنون: *Le quotidien français*, Paris, A. Colin, 1963

(30) شريف يونس، نفس المرجع، ص 25 .

(31) Pierre Albert, « Les journalistes et l'histoire », in *La médiatisation de l'histoire . Ses risques et ses espoirs*, Michel Mathien (dir.), Bruylant, Bruxelles, 2005, p.51.

(32) *Ibid*.

(33) Domminique Aron-Schnapper, Danièle Harnet, « D'Hérodote au magnétophone: sources orales et archive orales » *Annales, Histoire. Sciences Sociales*, 1980, vol.35, n°1, p.184.

(34) Jean-François Soulet, Sylviane Guinle -Lorinet, *op.cit*, p.39.

(35) *Ibid*.

(36) www.ohs.org.uk Linda Shopes: *Making sense of Oral History*. www.historymatters.gm v.edu

(37) واجه آلان نيفينز صعوبات جمة خلال جمع مادته المصدرية وهو يولف عمله البيوغرافي حول الرئيس كليفلاند. Cleveland. وقد كشف في كتابه المعنون: *Gateway History The* الصادر عام 1938 عن فكرة مشروع بحث هيكل يعنى بجمع شهادات حياة من أفواه أمريكيين أحياء تميّزت حيواتهم بالطرافة و« المغزى العميق » (كذا). وقد وجد هذا المشروع طريقه إلى التجسيد عام 1948 بتأسيس أرشيف التاريخ الشفوي في جامعة كولومبيا على ما سنتبينه أدناه.

(38) D.Aron-Schnapper, D.Hanet, « D'Hérodote au magnétophone.. », *op.cit*, p.125.

(39) Benoit Caritey, « L'histoire venant d'en bas: ses atouts et ses pièges » in *Où en est l'histoire du temps présent*, *op.cit*, p.25 – 28.

(40) Pierre Sansot, *Les gens de peu*, Paris, P.U.F, 1991.

(41) Florences Decamps, *Les Sources orales et l'histoire, Récits de vie , entretiens , témoignages oraux*, Paris, Bréal, 2006, p.36.

(42) D.Aron- Schnapper, D.Hanet, *op.cit*, p.190.

(43) Robert Frank, « Questions aux sources de l'histoire du temps présent » , in *Questions à l'histoire du temps présent*, *op.cit*, p.113.

(44) أمينة عامر، التاريخ الشفهي: تاريخ يغفله الناس في: *Cybrarians Journal* عدد 5

(يونيو 2005) متاح في: <http://www.cybrarians.info:journal:n°5:history.htm>

(45) Robert Frank, « La mémoire et l'histoire », in *La Bouche de la vérité*, [http://www.http:cnrs.fr/publications/bouche-verite/memoire -RF.html](http://www.http:cnrs.fr/publications/bouche-verite/memoire-RF.html), date de visite 30/06/2004 .

(46) المختار الهراس، « منهج السيرة في السوسولوجيا » في إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987، ص 92 .

(47) Florences Decamps, « Les Sources orales: une difficile et tardive reconnaissance » in *Les sources orales et l'histoire*, *op.cit*, p.34.

(48) *Ibid*.

(49) المختار الهراس، نفس المرجع، ص 92 .

(50) عبدالله العروي، مفهوم التاريخ، ج1، ص 108 .

(51) Dominique Veillon, « Technique de l'entretien historique » in [http://www.ihp.cnrs.fr/publication/bouche verite](http://www.ihp.cnrs.fr/publication/bouche_verite), *op.cit*, date de la visite: 03/06/2004.

(52) Florences Decamps, *Les Sources orales*. *op.cit*, p.35

(53) D.Aron- Schnapper, D.Hanet, *op.cit*, p.185.

(54) Dominique Veillon, *op.cit*, p.1.

(55) المختار الهراس، نفس المرجع، ص 93.

(56) نفس المرجع والصفحة.

(57) نحيل هنا على الدراسة المتأنيّة للباحثة فلورنس ديكامب :

L'historien, l'archiviste et le magnétophone. De la constitution de la source orale à son exploitation.

وخاصة الفصول 4، 5، 3 في القسم الثالث من الكتاب ص 485 – 547 .

- (58) راجع العنصر الفرعي الخاص بالشاهد ضمن مبحث خصوصيات تاريخ الزّمن الرّاهن.
- (59) Danièle Voldman, « La place des mots, le poids des témoins » in *Ecrire l'histoire du temps présent*, op.cit. pp. 124 - 125
- (60) راجع العنصر الفرعي المخصّص للذاكرة ضمن المبحث الثاني من الباب الثاني.
- (61) D.Aron- Schnapper, D.Hanet, op.cit, p.195
- (62) المختار الهراس، نفس المرجع، ص 98
- (63) Florences Decamps, *Les Sources orales et l'histoire*, p.33
- (64) Ibid. p.53
- (65) Ibid.
- (66) Ibid.
- (67) Ibid.
- (68) يمكن العودة في هذا الخصوص إلى الدراسة القيّمة لـ:
- Dominique.Aron- Schnapper, Danièle .Hanet مرجع سابق ص 187 – 188.
- (69) Robert Frank, « La mémoire et l'histoire » op.cit.p.2
- (70) المختار الهراس، نفس المرجع، ص 99.
- (71) نفس المرجع والصفحة
- (72) نفس المرجع والصفحة
- (73) Boleslas Matuzewski, *Ecrits cinématographiques .Une nouvelle source de l'histoire. La photographie animée*. AFRHC/ Cinémathèque française, 2006, p.216.
- (74) Cité par Jean-Francois Soulet, *L'histoire immédiate* (2009), op.cit.p.163
- (75) Ibid .
- (76) Annie Dupart, «Histoire et image» in *Historiographies* .vol.1, p.309.
- (77) L.Gervereau , voir , comprendre ,analyser les images,Paris, La Découverte ,1994 ,D. Serre Floersheim ,*Quand les images vous prennent au mot ou comment décrypter les images* , Paris, les Editions d'organisation,1993.
- (78) Laurence Van Ypersele,« La caricature et l'historien » in Luc Courtois et Jean Pirote(dir.)*Images de la Wallonie dans le dessin de presse* (1910 – 1961),cité par J.F Soulet , op.cit, p.165
- (79) Ibid.
- (80) Annie Duprat,«Caricature» in *Historiographies* ,vol 1,op.cit, p.316
- (81) Ibid.
- (82) Laurence Van Ypersele, « La caricature et l'historien » in Luc Courtois Pirotte (dir.) *Images ...* op.cit, p.165.
- (83) Jean-Marie Baldner, « Histoire et images. Photographie » in *Historiographies*, vol 1, p.319.
- (84) J.F Soulet, op.cit, p.176.

- (85) *Ibid.*
- (86) *Ibid.* P.180.
- (87) *Correspondance. De Strasbourg à Paris 1934 – 1937*, Paris, Fayard, 2004, p.359, cité par Christian Delage« Histoire et image /histoire du visuel, L’histoire au cinéma» in *Historiographies*, vol 1, p.323.
- (88) J.F Soulet, *op.cit*, p.181.
- (89) Robert Mandron « Histoire et cinéma », in *Annales E.S.C.*, janvier – mars 1958,p. 140 – 149 .
- (90) Charles Samaran (dir), *L’histoire et ses méthodes*. Bibliothèque de la Pléiade .NRF, Gallimard, 1961, p.778.
- (91) مجموع المقالات والمؤلفات الصادرة بين 1968 و1978.
- (92) أنظر أهم هذه الأعمال في: J.F Soulet,*op.cit*, p.181. J.F Soulet,الهامش 179.
- (93) Pierre Sorlin, *Sociologie du cinéma*, Paris, Aubier, 1977, p.23-25.
- (94) Aurilie Mercé, *L’image des communistes et du communisme dans le cinéma français des années cinquante au années quatre-vingts*.
Un mémoire de master d’histoire- Université Toulouse Le Mirail, 2008, p.11, cité par J.F Soulet, *op.cit*, p.183.
- (95) Marlyne Grivello,« Histoire et télévision » in *Historiographies*, vol1,*op.cit*,p.330.
- (96) جواد بشارة « مراجعات في السينما التاريخية. التحول من نصوص التاريخ إلى الخطاب المرئي، الحوار المتمدّن، العدد 1041، بتاريخ 18 ديسمبر 2004.
<http://alhawar.org/debat/show.art.asp?aid:27739>
- (97) J.F Soulet, *op.cit*, p.203.
- (98) *Ibid.*
- (99) إبراهيم القادري بوتشيش، مستقبل الكتابة التاريخية في عصر العولمة والإنترنت، الدار البيضاء، منشورات الزّمن، 2001، ص 51 .
- (100) Philippe Poirier, « Internet et les historiens » in *Historiographies*, vol 1, *op.cit*, p.474.
- (101) *Ibid.*
- (102) R.Minati, *Internet et le métier d'historien*, Paris, PUF, 2002
- (103) القادري بوتشيش، نفس المرجع، ص 60.
- (104) نفس المرجع، ص 62.
- (105) <http://www.kidon.com/media-link/index.shtml>.
- (106) <http://archive.timeonline.co.uk/>.
- (107) J.F Soulet, *op.cit*, p.218.
- (108) <http://www.hrw.org>.
- (109) F Soulet, *Ibid.*
- (110) <http://www.plaforme-palestine.org>

خاتمة

سعيًا في هذا الكتاب إلى محاولة استصفاء خصائص التاريخ المدعوب بالزمن الرأهن وإبراز أهم خصوصياته ورهاناته في ضوء آخر ما انجلت عنه النقاشات الإسطوغرافية والابستمولوجية بخصوص هذا العنوان الاسطوغرافي الإشكالي.

لم تكن مهمتنا سهلة، في هذا الصدد، بالنظر إلى تضارب الكتابات في هذا الموضوع وتشعبها وتشعبها، علاوة على غياب كتابات حول الزمن الرأهن في اللغة العربية، وهذا معناه أننا كنّا بإزاء طريق غير معبدة، الأمر الذي تطلّب منا الكثير من الجهد والتّعويل على الذات.

واعتبارًا إلى أن كتابنا هذا موجه إلى الطلبة بالأساس فإن خاتمتنا ستتضمّن - وهذا ما يدخل في باب التبسيط المنهجيّ كما هو معروف - لحظتين: لحظة الخلاصة - التركيب، ولحظة الحدود - الانفتاح.

انقسم عملنا هذا إلى ثلاثة أبواب. فقد عكفنا في الباب الأول على دراسة المسيرة الصّعبة لتاريخ الزمن الرأهن، قبل أن يستوي قطاعا إسطوغرافيا يحظى بمشروعية في المشهد الأكاديمي وبمكانة في المشهد الجامعي والبحثي اليوم. ولقد وضعنا النّبرة على مواقف أهم المدارس التّاريخية المعروفة من التّاريخ الرأهن وتحديدًا المدرسة المنهجية ومدرسة الحوليات، دون أن نغفل عن التعرّيج على موقف جماعة التّاريخ الجديد، وكذا نفر من المؤرّخين الإبستمولوجيين البارزين، في مثل هذا الضرب من الكتابة التّاريخية.

ولقد جاءت مواقف المؤرّخين، حتّى مطلع الثمانينات القرن العشرين رافضة في مجملها لتناولات الرأهن الساخن بالدراسة والمعالجة متعلّلة بأنّه ممتنع عن الكتابة بما أن مقارنة فيض الحوادث الفائرة والوقائع الغضة أمر غير مأمون العثار، ومجلبة للتّظنّ دع عنك الأحكام المتهافنة والنتائج المبسّرة.

وكان مدار الكلام في العنصر الثاني من المبحث الأول من نفس الباب حول تبدّل النّظرة للتّاريخ الرأهن في منتهى ثمانينيات القرن العشرين ومطلع التسعينيات منه. ولقد تأنينا عند الأسباب الكامنة وراء ردّ الإعتبار لهذا النوع من الكتابة التّاريخية وما نجم عن ذلك التّحول من إزدهار للتّأليف في التّاريخ الحاضر وعنه.

وانصبَّ الاهتمام في المبحث الثاني من ذات الباب على مسألة التسميات والتعريفات. وقد أوصلنا النّظر في هذه المسألة إلى أنّ هذا العنوان الاسطوغرافي وإن ظلّ دائماً الطرق- رغم الحصار الشديد الذي ضرب عليه لأرداح طويلة من الزّمن- فإن استخدامه لم يكن شائعاً وتعريفه غير دقيق. كما أفضى بنا التحليل إلى أن اقترانات اصطلاحية رافدت تاريخ الزّمن الرّاهن أوسدت مسدّه في سياقات مخصوصة، نذكر من ذلك تمثيلاً التاريخ الآني أو اللّحظي أو القريب أو الفوري أو المباشر أو الحاضر أو «السّاخن»...

وانتهى بنا القول، بعد محاولة حدّ تاريخ الزّمن الرّاهن والتأكيد على أن التعريف الذي ضبطناه يظلّ «مؤقتاً» أي غير نهائي، إلى أن عدم الاستقرار في تحديد مفهوم الزّمن الرّاهن وتدقيق طبيعته إنما هو في نهاية التحليل «سمة هذا التّاريخ وطابعه المميّز» على حدّ قول المؤرّخ باتريك غارسيا.

وانصرفنا في المبحث الثالث إلى عقد موازنة بين الصحفي الاستقصائي والمؤرّخ الإحترافي وذلك في إطار محاولة الإجابة عن سؤال - نواة: من يكتب التاريخ السّاخن الجارية وقائعه؟ وأفضى بنا التحليل إلى أن المؤرّخ هوالمؤهل أكثر من غيره لكتابة تاريخ الزّمن الرّاهن لأنّه الأكثر عدّة مفهومية والأوفر حسّاً تاريخياً والأقدر معرفياً ومنهجياً على موضوعة الحوادث والظواهر ضمن المدّة الطويلة ومن ثمّ إضفاء سمك تاريخي على إنتاجه. وباختصار فإنّه الأجدر باستجلاء «الاتجاهات الثقيلة» وباستخلاص «النواتات الصلبة» من شوائب الأحداث الطارئة التي تنتال علينا يومياً «على حدّ عبارة لفرنان بروديل.

أما في الباب الثاني فقد جعلنا وكدنا ومدار تفكيرنا رصد خصوصيات تاريخ الزّمن الرّاهن وإبراز رهاناته. لقد انتهى بنا التحليل في نهاية مبحثه الأول إلى أن ما سمّيناه «البدونات» الأربعة التي رفعها خصوم هذا النّوع من الكتابة التاريخية، وعيننا غياب المسافة الزّمنية، والتعاطي مع حوادث غير منتهية، وانعدام المصادر الأرشيفية، وقضية الموضوعية، لا تحول دون كتابة هذا التاريخ كتابة علمية مستوفية للشروط المتعارف عليها بما أن مجمل التّحديات التي تواجه الباحث في الرّاهن ليست كلّها أصلية ومخصوصة بهذا العنوان الاسطوغرافي.

وانصرفنا في المبحث الثاني، من نفس هذا الباب، إلى استعراض أهم خصوصيات هذا التاريخ فأبرزنا أنّه تاريخ يدوّن «تحت المراقبة» أي مراقبة الفاعلين والشهود. وهذا ما يزيد في تعقيد مهمّة المؤرّخ ويثقل من مثبطاتها. ليس هذا

فحسب، بل إن هذا الأخير بات مطالبا بالاستجابة إلى طلب إجتماعي، وإلى طلب بتحويله إلى خبير قضائي، على غرار بقية الخبراء الذين تلجأ إليهم المؤسسة القضائية في مجالات المحاسبة والطب والهندسة إلخ... إنها وظيفة جديدة تناط بالمؤرخ، وهو ما يرهص بتحوّل في الوظيفة الاجتماعية والسياسية لهذا الأخير بخاصة وللتاريخ بعامة.

أما الباب الثالث والأخير فمقدّمه لمصادر التاريخ الرّاهن. ولقد أسلمنا استعراض مختلف المصادر التي يمكن للباحث في هذا المضمار أن يركن إليها، إلى أن هذا الأخير يشكو الوفرة لا الندرة، ذلك أن مصادر التاريخ القريب، من التّنوع والغزارة، ما يجعل الإلمام بها والاطلاع على ما هو متاح منها، ومن ثمّ توظيفها أمرا بالغ الصّعوبة. فإلى جوار المصادر التقليديّة المكتوبة والمطبوعة، فإن بإمكان الباحث في الرّاهن أن يمتح من المصادر الشفوية والسّمعية البصرية والمصورة والانترنت ومختلف المصادر الرّقمية. وبقدر ما ساعدت هذه المصادر المتنوعة المؤرخ على سدّ فجوة المصادر الأرشيفية، التي هومنها محروم، فإنها طرحت عليه طائفة من العراقيل يقتضي تجاوزها النّسبي، أخذ جملة من الاحتياطات المنهجية والتقنية، في هذا الخصوص، وهو ما أفضنا فيه في تضاعيف هذا الكتاب.

وحاصل ما اجتهدنا في تبيانّه في متون هذا الكتاب، أن تاريخ الزّمن الرّاهن ليس ممكنا فحسب، بل إنه إغتنى ضروريا. وليس يجدي اليوم التّمترس وراء تحفظات منهجيّة، لم تعد محلّ اتفاق، للتّصلّ من مهمة الاشتباك المعرفي مع قضايا الواقع الرّاهن. وسنظلّ نردّد مع نيكولا روسوليه: «إن وجهة تاريخ الزّمن الرّاهن ومشروعيته لا يقاسان بكميّة الوثائق المتوفرة للباحث، أووفق انطباع المسافة الزّمنية المكتسبة خلال مدّة الزّمن الذي يمضي، وإنما هما، أي الواجهة والمشروعية، ثمرة عمل دؤوب موصول من التوافق والتّقريب يصنعه المؤرخ ضد المجتمع الذي ينسب...»*

وبهذا تكون حلقات هذا البحث قد اكتملت، ولكنّها لا تكاد تنغلق حتى تتفتح على جملة من المسائل مدارها ما يشكومنه القطاع الاسطوغرافي من ضعف في مستوى البحث الأساسي أي أن جانب الحفر في المستويين الابستيمولوجي والمنهجي مازال

* Nicolas Rousselier, « L'histoire du temps présent succès et interrogation (Avis de recherche), vingtième siècle, 1993, vol.37, p.141

محدودا وهذه مسألة متعلّقة بالتأصيل المنهجي والنظري لتاريخ الزّمن الرّاهن. زد على ذلك ما ذهب البعض إلى إعتباره أخطارا تتهدّد اختصاص المؤرّخ وشخصيته البحثية المميّزة. إذ ما انفك معارضوهذا الضرب من التّأليف التاريخي يشدّدون على أن مجمل الإقتباسات التقنية والمنهجية التي أخذها الباحث في هذا العنوان من بقية العلوم الاجتماعية وأستوحاها منها قد أصبحت تشكّل، حسب رأيهم، أخطارا تحدّق بخصوصية المؤرّخ التي يُخشى أن تتفسّخ، إذا ما ظلّ سادرا في هذا النّهج، ومن ثمّ قد يتحوّل، إذا ما هواستمر في الاشتغال على المعاصر جدا *l'ultra- contemporain* إلى عالم إجتماع أوإثنولوجي أوصحفي. ومن شأن مثل هذه التعليقات أن تذكّر بأراء إيمانويل دوركايم، في مطلع القرن العشرين حول ما هو منوط بالمؤرّخ، والتي اعتبر فيها التاريخ مجرد فرع من فروع علم الاجتماع.

ويظلّ ضعف مكانة تاريخ الزّمن الرّاهن في التّأليف التاريخي العربي اليوم، لاسيما محدودية الوعي بجملة القضايا المنهجية والابستولوجية الملازمة لهذا العنوان الاسطوغرافي مثارا للاستغراب والحيرة. وإننا نعتقد أن معالجة هذا التاريخ مهمة معرفيّة ضرورية ترقى إلى مرتبة الواجب. فهل ينجاب « الربيع العربي » عن جيل من المؤرّخين يكون مسلحا معرفيا ومنهجيا بحيث يجيب باقتدار عن السّؤال: « لماذا حدث ما حدث؟ »، وتنطوي كتاباته على جرعات من « الإنذار المبكر » لما قد تجلجل به اللحظات الفارقة التي يعيشها العرب، في المستقبل المنظور. تقديرات العلماء وليس تنبؤات العرافين وقرّاء الكفّ والفتجان.

ملاحق

تاريخ الزمن الرَّاهن حسب فرنسوا بداريد

ينبغي، بادئ ذي بدء، تدقيق نقطة تتعلّق بالمصطلح، لماذا نحتنا، في السبعينيات عبارة « تاريخ الزّمن الرَّاهن» في وقت نشأ فيه بالتدرّج، منافس هو «التّاريخ الفوري»؟ الواقع أنه يجب البحث عن سبب ذلك، برأيي، في العجز العلميّ لهذا اللفظ الأخير، وما يحفّ به، و ذلك بالرّغم من الخطوة التي عرفها، لدى الجامعيين. و هو ما يفسّر عدم نجاحه، في نهاية الأمر، في احتلال الواجهة .

و الحقيقة أن اللفظ القديم — شديد الرّسوخ — كان « التّاريخ المعاصر» الذي كان فوق ذلك، مرتبطا ببرامج التعليم في المرحلتين الثانوية و الجامعية. و لكن تحديد منطلق التّاريخ المعاصر، ببداية الثورة الفرنسية باسم الإيديولوجية الجمهورية و الهوية الوطنية ، قد جعل هذا اللفظ يفقد شيئا فشيئا معناه الأصلي ، طردا مع استطالة هذا التّاريخ و امتداده، بحيث أصبح هناك قرنان تقريبا يفصلاننا عن سنة 1789. كيف لنا إذن أن ننمادى في القول أننا « معاصرون » لروبسبير أو نابليون ؟ من هنا جاءت الاستعاضة عن اللفظ شديد الغموض: «تاريخ معاصر» بعبارة : «تاريخ الرَّاهن» التي فرضت نفسها بعد تأسيسها.

لقد اصطلح معهد تاريخ الزّمن الرَّاهن على اعتبار الزّمن الرَّاهن زمن التجربة المعيشة، و من ثمّ فإننا نكون قد عدنا إلى المعنى الحقيقي لكلمة « التّاريخ المعاصر» أي إلى تجربة التّعاصرة.

و الحق أن الأمر يتعلّق بحقل متحرّك ذي تحقيقات مطاطة، ومقاربات متغيرة، و انفكاكات متعاقبة. حقل يتميّز بوجود « شهود»، و ذاكرة حيّة. و من هنا كان الدور المخصوص للتاريخ الشفوي.

و في تمثيلات المؤرّخ، فإن للحاضر الذي يحاصرنا من كلّ جانب، حضورا مكثفا، الأمر الذي دفع مارك بلوك إلى القول « إن الموسوعي الذي يترفع عن النّظر حواليه، و تحديدا إلى النّاس و الأشياء و الوقائع [...] من الأولى به أن يتخلّى ، بحكمة و تعقل ، عن صمّة المؤرّخ».

هكذا فإن لدينامية تاريخ الزّمن الرَّاهن فضيلتان: من ناحية، إعادة تمكّن للحقل التّاريخي، لتقليد قديم تم التخلّي عنه، و من ناحية ثانية القدرة على توليد جدلية، أو بالأحرى حواريّ مع الماضي، وفقا للعبارة المعروفة لبنيدتو كروتشه: « كلّ تاريخ هو تاريخ معاصر».

وعلى الصّعيد العلميّ فإن من شأن التّمشي المذكور أن يعيد منح الحدث معناه الكامل. فالتّاريخ المدعو « بالحدثي» قد أعيد إليه الاعتبار اليوم بعد أن عرف الازدراء على عهد الحوليّيات، و خاصة من لدن فرنان بروديل ..

إن علما تاريخيا للزمن الرَّاهن ليس ممكنا فحسب، بل إنه من الأهمية بمكان هنا الاستجابة « لطلب اجتماعي» قوي. و من واجب المؤرّخ اليوم ألا يترك تأويل العالم المعاصر للآخرين، سواء أكان هؤلاء الآخرون وسائل الإعلام والصحفيين(دون الحديث عن مروجي الدعايات) أو مختلف العلوم الاجتماعية الأخرى...

فرنسوا بيداريدا « تاريخ الزّمن الرَّاهن»

Sciences Humaines, hors-série n° 18, 1997, p.31

تعريب فتحي ليسير

المؤرخ والزمن الراهن تجربة «روني ريمون»

على الشباب اليوم بذل جهد في التخيل، وعلى الأكبر منهم سنا القيام بجهد ذاكرة كي يتمثلوا مدى الحذر أو التحفظ الجامعي تجاه تاريخ، أعتبر خلال الخمسينيات، قريبا جدا. إن الأذهان الأكثر دربة على نقد المصادر والأشد مرانا على تأويل الماضي قد ظلت محظورة أمام الحوادث، وعلقت أحكامها، وفضلت ترك تلك المهمة إلى المعلقين الذين لم يكونوا يتوافرون لا على ثقافتهم ولا على صرامتهم المنهجية...

لقد كانت تلك الجامعة (السربون) محترسة من أي موضوع تكون له أية علاقة بتييمات قريبة جدا أو شديدة الالتزام: لقد كانت هذه الجامعة تعلم عقيدة للبحث اللاشخصي . لم أزمع على الانخراط في القطيعة التي ظن من هم أكبر مني سنا أن عليهم إرساءها بين ماض جدير بكل الاهتمام وحاضر تركوا أمره للملاحظة الذاتية للمعاصرين.

لقد كنت دوما أعتبر أن مجال الجهل واللامبالاة الذي يقيم امتدادا صحراويا بين نهاية الفترة المقررة في البرامج والتي أصبحت مادة تدرس واللحظة التي نعيش، شيئا مضرًا بالتخصص التاريخي ومجحفا بتربية المواطن.

لقد آليت على نفسي ردم تلك الفجوة وإقامة تواصل بين المعرفة المأخوذة من الكتب والتجربة المباشرة إلى درجة أن هذا الرده الوسيط الذي ترك في شبه عتمة ، والذي يمتد برأيي من اندلاع الحرب العظمى على مقدمات الحرب الثانية قد أصبح من أهم الفترات الأليفة لدي.

وفي العام 1957 ، قبل جان توشار ، الذي كان يقاسمني نفس الشعور في هذا الخصوص في «المجلة الفرنسية للعلوم السياسية» مقالا مهمورا : « دفاعا عن تاريخ مهمل». ماذا كان هذا التاريخ المهمل؟ ... انه تحديدا تاريخ ما بين الحربين الذي لم يكلف أحد نفسه عناء تناوله تناولا تاريخيا: لقد طالبت أن يحظى هذا التاريخ بمكانة حقيقة بأي موضوع علمي ، واجتهدت في ضبط اتجاهات بحث في هذا الخصوص. ولقد أثار هذا المقال لغطا، ولم تكن ردود الأفعال كلها إيجابية بشأنه، ذلك أن الدفاع، عام 1957، من أجل أن يهتم المؤرخون بدراسة «حجرة الكتلة الوطنية» أو « انتخابات ائتلاف أحزاب اليسار»، قد بدا آنذاك، لبعض المؤرخين مثل ضرب من المغامرة ، وحتى نوعا من الاستفزاز[....].

لقد أمكنني، من فرط تقليب هذين السؤالين على مختلف الوجوه، أن أظفر بعنصري إجابة. أما العنصر الأول فليس له سوى مدى محدود، لأنه بالغ الارتباط بحالتي الخاصة: تأمين التعليق على عدد مهم من الحوادث السياسية، لاسيما كل الاستشارات الانتخابية، ما أتاح لي بجملة من المرجعيات استندت إليها في تخميناتي للتجديدات أو العودات، وتشميني لأبعاد تطوّر ما ، ومدى أهميته .

أما العنصر الثاني فهو الأكثر أهمية، ذلك أن معرفة التاريخ على امتداد قرن أو قرنين يتيح إدراج المدى القصير ضمن أفق المدّة الطويلة، وهو من الأشياء البالغة الأهمية بالنسبة للقوى السياسية، والسلوكيات، وتقاليد التفكير.

وحده التاريخ — ووحده فقط — يقدر على إعطاء الحدث مكانته بالكامل، دون زيادة أو نقصان...

روني ريمون

Essais d'ego-histoire, témoignages réunis et présentés par Pierre Nora.
Gallimard, 1987, pp.323, 328- 329, 340-341.

تعريب فتحي ليسير

« التاريخ الفوري ليس جنسا علميا »

هل هجر التاريخ الجديد الحقبة المعاصرة بالكامل؟ إننا نميل إلى هذا الاعتقاد خاصة حين نعاين ندرة الإنتاجات في هذا الخصوص.

ولكن هذا التاريخ حريص على الإبقاء على تاريخ منتبه للحاضر، وهو بمعنى ما إحدى تركات مارك بلوك ولوسيان فيفر، ولثل نفس هذه الغاية يسعى جاك لوغوف إلى إبراز « التاريخ الفوري » لجان لاكوتير، أي تاريخ يكون كاتبه جاهلا بنهاية ما يدرس، وهو في نفس الآن « جامع وقائع ومنتج تأثيرات ». إن وسائل الإعلام هي التي تنقل مثل هذا التاريخ وتروج له، ولكن كون هذه الأخيرة حاملة لرسالة لا يمنعها من أن تبقى على الحياد، إذ يكفيها، في هذا الخصوص، أن تعلن عن توجهاتها بكل وضوح. « إن المؤرخين لقادرون على إمعان النظر في الحاضر وإخضاع تشنجاته لمحك صرامتهم المهنية ». إن هذه البرهنة المتألفة المليئة بالمغالطات. إن مفهوم التاريخ الفوري مبهم، وهو قليل التداول أو غير متداول بالمرّة. فإذا نحن سلمنا أن الحدث في حال وقوعه بات ينتمي إلى التاريخ، فإنه من النادر أن تتجلى تأثيراته على نحو مباشر. إن استطلاعات التاريخ الفوري غير قادرة على دمج ما تقوم بتوصيفه، ضمن إطار نظري (لا تاريخ بدون نظرية كما أسلفنا القول).

ولا نستطيع سوى تقديم شهادة مروية، ستكون بالتأكيد ضرورية لمؤرخ الغد، ولكن قيمتها لا تتجاوز قيمة المذكرات والذكريات، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر التحيز التي ترد في ثناياها. وليس يكفي أن يعلن المرء أنه ينتسب إلى هذا الاتجاه أو ذاك كي يستطيع أن يمحو، بقدرة قادر، جميع المسلمات الإيديولوجية [...].

التاريخ الفوري عنوان جميل لمجموعة Collection، وليس جنسا علميا، ولا يمكن التعميل عليه البتة لتنافي نقائص الإسطوغرافيا المعاصرة. في الزمان كما في المكان، فإن التاريخ الشامل يظل ضربا من الخيال...

هرفي كوتو- بيهاري

Le phénomène « nouvelle histoire ». stratégie et idéologie des nouveaux historiens. *Economia*, 1983, p.169 – 170.

تصريب فتحي ليسير

التَّارِيخُ وَ الزَّمَنُ الرَّاهِنُ

حسب فرنان بروديل

إن محاولة تفسير الوقائع الرَّاهنة يظلّ ادعاء، إذ لا يمكننا، في أحسن الأحوال سوى تعليل الطموح المتمثل في فهم أفضل لها، من خلال سلوك هذه الطريق أو تلك. و إن برنامجكم ليقترح عليكم ثلاثة من هذه الطرق.

نقول في البداية إن الأيام التي نحيا، تجد تفسيرها على الأقل في جانب منها، في الأيام التي سبقتها مباشرة. و بخصوص هذه العودة السريعة إلى الوراء فإن التَّارِيخُ يتناول الكلمة بسهولة. إن القسم الأول من برنامجكم يقم هذه الأيام، و هذه السنوات الدراماتيكية، غير الإنسانية في الغالب التي عاشها العالم منذ بداية الحرب العالمية الأولى في أوت 1914، حتّى الساعة الرَّاهنة. لقد خلخلت هذه الحوادث النصف الأول من القرن العشرين، و مازلنا نلمس تأثيراتها في حياتنا الحاضرة من خلال تداعياتها العديدة.

إن حوادث الأمس تشرح، و لا تشرح لوحدها العالم الحالي. و الحق أنّ الوقائع الرَّاهنة، تطيل، بدرجات مختلفة، تجارب أخرى بعيدة جدّا في الزَّمَن. إنها تتغذّى من عقود منصرمة، و حتّى من كل «التَّطور التَّاريخي الذي عاشته حتّى يوم النَّاس هذا...» و كون الحاضر ينطوي على مثل هذا البعد للزَّمَن المعيش، لا يجب أن يبدو عبثيا في نظركم، رغم أننا جميعا، عادة ما نميل، و بشكل عفوي، إلى تأمل العالم الذي يحيط بنا إلا من ناحية المدة السريعة جدّا لوجودنا الخاص. و أن نرى تاريخه مثل شريط سريع يتتابع فيه الكلّ أو يتزاحم من حروب، و معارك، و لقاءات في القمة، و أزمات سياسية، و أيام ثورية، و ثورات، و فوضى اقتصادية، و أفكار، و أنماط فكرية و فنيّة.. و رغم ذلك فإنه ليس من الصعب عليكم التَّنَبُّه إلى أن حياة البشر تقتضي استحضار حقائق أخرى لا يمكن لها أن تجد مكانا في شريط الأحداث هذا مثل المجال الذي يتحرّكون فيه، و الأشكال الاجتماعية التي تكبّلهم و تتحكّم في وجودهم، و القواعد الإيتيقية، الواعية، أو غير الواعية التي يخضعون لها، و المعتقدات الدينية والفلسفية و الحضارة التي ينتمون إليها. إن لهذه الحقائق حياة أطول بكثير من حياتنا، و لن يتسنى لنا، خلال مدّة وجودنا أن نراها تتغيّر رأسا على عقب [...].

هكذا فإن الماضي القريب و الماضي البعيد، إن قليلا أو كثيرا، يتداخلان ضمن تعدّدية الزَّمَن الرَّاهِن. فإذا كان التَّارِيخُ القريب يعدو في اتجاهنا بخطى متسارعة فإن التَّارِيخُ البعيد يرافقنا بخطى وثيدة [...].

و على إثر الانتهاء من هذين الشرحين (التَّارِيخُ القريب، و التَّارِيخُ البعيد)، فإن برنامجكم يستدعي شرحا ثالثا. و يتعلّق الأمر هذه المرّة بتعريف المشاكل الكبرى لسنة 1962، و عنيّا كل أصناف المشاكل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و التقنية و العلمية... و بالجملة، فإنه مطلوب منكم النَّظَرُ إلى أبعد من أنوار الطريق التَّاريخي المزدوج الذي اتبعناه، أي ضرورة التمييز، في العالم الذي يحيط بنا بين ما هو جوهريّ، و ما هو عرضيّ. و في العادة فإن المؤرخ يتأمل حوادث الماضي و يشتغل عليها. و حتّى في حال عدم توافره على مادة وثائقية تتيح له فهم ذلك الماضي بدقة، فإن هذا

المؤرخ يعلم مسبقاً، إذا ما درس القرن الثامن عشر على سبيل التمثيل، إلى أيّ إتجاه يسير «قرن الأنوار» و هذا في حدّ ذاته عنصراً معرفياً و تمييزاً جدياً ثميناً، إنه يعرف «كلمة الفصل». أما إذا تعلق الأمر بالعالم الحالي الذي يعرض نفسه كسلسلة من الممكنات فإن تميّز المشاكل الكبرى يعني تخيّل الكلمة الفصل، بين جملة تلك الممكنات لن ستؤول الغلبة غداً. ذلك أمر صعب و احتمالي، و ضروري بدون شك..

فرنان بروديل

مقتبسات من مقدمة كتاب الأقسام النهائية (1963)

F.Brandel, *Grammaire des civilisations*, Arthaud, 1987,

Réédit.Champ-Flammarion, 1993.

تعريب فتحي ليسير

الذاكرة التاريخية

إذا ما سألني سائل عما هو أهم فرق بين الثقافة العربية و الثقافة الغربية التي عشت في كل منهما نصف عمري. فأن جوابي سيكون دائما الذاكرة التاريخية فبينما تعاني الثقافة العربية بين فقدان الذاكرة التاريخية و هذا ما يحول دون تحقيق التراكم الحضاري الذي لا سبيل لأي تقدّم بدونه، فإن ذاكرة الغرب التاريخية تتميز بالحدّة واليقظة و يعمل المجتمع باستمرار على شحذها و تفعيلها . و قد يبدو ثمة تناقض بين ما أنعاه على واقعنا العربي من فقدان الذاكرة و ذبوع تقديس الماضي و الرغبة الإيديولوجية الملحة في العودة إلى فراديسه. لكن هذا التناقض لا وجود له، لأن الذاكرة التاريخية الفاعلة التي أعنيها شيء مغاير كلية لتقديس الماضي، أو السعي لاستعادته و الرجوع إليه، لأنها تجعل الماضي فاعلا في الحاضر و ليس عبئا عليه ، بصورة تروّد خطي المجتمع و ترهف وعيه بأولوياته. فالذاكرة التاريخية الفاعلة هي التي تحمي المجتمع من تكرار أخطائه كي يتجنبّ عثرات الماضي و يستمد منها الدروس. وفقدان هذه الذاكرة التاريخية هو ما يجعل المجتمع عرضة للعبث برواياته و مستقبله، و ربما هو ما يدفعه إلى أن يساق كالخراف إلى حضيرة ماض متوهّم ضبابي غائم، يتمّ تحويله بسهولة إلى نوع من الأسطورة التي تمارس دورا تنويميا يفاقم من فقدان الذاكرة. و يبقى الواقع في برائن هذه الدائرة الجهنمية المفرغة. و يكمن السرّ، في الفرق الجوهرى بين الذاكرة التاريخية الفاعلة و الفاعلة في الواقع و بين الحنين المرضى إلى فراديس الماضي الوهمية، في الأرشيف. لأن الأرشيف هو المؤسسة التي تنظم هذه الذاكرة و تبوئها و تحيلها إلى أداة معرفية ترفد الواقع بما يعزّز وعيه بأولوياتها، و يساعد على تحقيقها. سواء أكان هذا الأرشيف هو الأرشيف الوطني أو دار الوثائق القومية الذي يحتوى على كل وثائق إدارة الدولة على مرّ التاريخ ، أم الأرشيف الخاص بأي مؤسسة أو فرد. فالأرشيف هو التجسيد الحي لأبجدية التعامل العلمي مع الذاكرة، و لآليات تحويلها إلى بنية ذات كيان يمكن تفعيلها في الواقع. و هو أيضا المؤسسة التي تحمي أولويات هذا الواقع و تضمن حريته. هو الذي يمكن صاحبه سواء أكان مجتمعا أو فردا من تحويل هذه الذاكرة إلى قوّة فاعلة في الحاضر . لأن الذاكرة كأى شيء آخر تحتاج إلى تنظيم و منهجة، و الأرشيف هو منظّمها و موجهها. و هو مؤسسة أساسية في المجتمع الغربي الذي يدرّب أفرادها منذ الصغر على أرشفة توارىخهم الشخصية في ألبومات صور أو يوميات، رحلة أو عطلة أو مذكرات. حيث تشجّع الأسرة و المدرسة مع الأطفال منذ نعومة أظافرهم على كتابة يوميات رحلاتهم، و مذكراتهم عن أبسط الأشياء اليومية. و قد استغرقت هذا الأمر في بداية حياتي في الغرب، فليس في حياة الأطفال أمور جسام تستحق التسجيل، و لكنني سرعان ما أدركت أن هذا كله جزء من بنية حضارية شاملة تؤرشف الذاكرة كي تفعّلها في الحاضر و في المستقبل معا، و كي لا يكون اعتمادها على الذاكرة وحدها، وهي بطبيعتها خوّون، و إنما على أرشيفها الدقيق و وثائقها.

و يحتل الأرشيف مكانة عالية في أولويات المجتمع و الفرد معا. فليس أحرص من الفرد على أرشيفه و مذكراته و يومياته، أما المجتمع فأذكر هنا مثلا أعرفه و هو أن جدلا دار حول حاجة بريطانيا لبناء مبنى عصري حديث جديد لكل من المكتبة الوطنية، و الأرشيف العام أو دار المحفوظات و الوثائق. و لما كانت كل مؤسسة منهما تحتاج إلى مئات الملايين و سنوات عديدة لبنائها فقد جرت المفاضلة بينهما لتقرير الأولويات القومية في هذا المجال، و كان أن بنيت دار المحفوظات، أو الأرشيف العام، أولا و

أنفقوا عليها بسخاء حتى أصبحت قبلة للباحثين، ثم بعد ذلك جاء دور المكتبة. و كأن المجتمع يقول: بدون أرشيف الذاكرة الوطنية لا جدوى من مكتبة على أحدث طراز، لأن الأرشيف هو ما سيجعل أي معرفة بعده فاعلة و ضرورية.

فالأرشيف ضروري للمجتمع كما هو ضروري للفرد، و هو الذي يحمي حرية المجتمع كما ذكرت، و يضمن تصحيح ممارساته السياسية. و ليس غريباً أن تفتح كل الدول الديمقراطية و المتقدمة في العالم أرشيفها القومي لشعبها و باحثيها، بعد مرور فترة زمنية محددة، كي لا يتحول هذا الأرشيف إلى أقيية سرية تتستر على ما لا يجوز التستر عليه. لذلك يتقاطر عليه الباحثون صبيحة الإعلان عن الإفراج على وثائق مرحلة بعينها كي يتم تمحيصها و استخلاص الدروس منها. و هكذا يبقى الأرشيف حياً و فاعلاً في حياة المجتمع. و يحتل مكانة بارزة في الحياة الغربية، بينما يتحول لدينا — إن وجد — إلى مكان للمغضوب عليهم من الموظفين، كما تتحول وثائق حياة الفرد الماثلة إن وجدت إلى سلة مهملات يخزن عادة في أسوء مكان في البيت كالصندرة، أو يتم التخلص منه. و ليس هذا هو الفرق بين الأرشيف الحي و الأرشيف الميت، و إنما بين المجتمع الغربي الحيّ و المجتمع العربي الهامد الذي يواصل التردّي في هذا الزمن الرديء.

صبري حافظ، أخبار الأدب، العدد 767، 23 مارس 2008، ص23

توجيهات ببليوغرافية

في اللغة العربية

- البعزاتي (بناصر)، « التاريخ علما»، في كتابه التواريخ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات، رقم 81، الرباط، 1999، ص 91 - 107.
- بوتشيش (ابراهيم القادري)، مستقبل الكتابة التاريخية في عصر العولمة والإنترنت، منشورات الزّمن، الدار البيضاء، 2001.
- التيمومي (الهادي)، مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة، دار محمد علي، صفاقس، (تونس)، 2002.
- حبيدة (محمد)، راهنية التاريخ (تقرير)، رباط الكتب، مجلة إلكترونية العدد2، 2008.
- <http://www.ribat al lkoutoub .M/spip>
- زريق (قسطنطين)، نحن والتاريخ، ط6، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.
- السبتي (عبد الأحد)، وظيفة المؤرخ ترسيخ الوعي بالزّمن» جريدة الإتحاد الاشتراكي، الملحق الثقافي، العدد 9347، 11 دجنبر 2009.
- السبتي (عبد الأحد)، «الحاضر وتجربة الزّمن في المجتمعات المعاصرة»، رباط الكتب
- <http://www.ribat al lkoutoub .M/spip>
- المروني (عبدالله)، مفهوم التاريخ (جزءان)، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992.
- عثمان (حسن)، منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة، 1980.
- العيادي (محمد)، «المدارس التاريخية الحديثة ومسألة الحدود بين العلوم الاجتماعية» مجلة أمل، العدد 15، 1998.
- قاسم (عبد قاسم)، إعادة قراءة التاريخ، كتاب العربي، الكويت، 2009.
- كوثراني (وجيه)، الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل، دار الطليعة، بيروت، 2000.
- مؤنس (حسن)، التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، القاهرة، 1984.
- الهراس (المختار)، «منهج السيرة في السوسيولوجيا»، في إشكالية المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، دار توبقال، الدار البيضاء، 1987.
- هرنشو(ج)، علم التاريخ، ط1، ترجمة عبد الحميد العبّادي، دار الحداثة، بيروت، 1988.

- ACVNA ORTEGA, Victor Hugo, «A propos de l'histoire immédiate en Amérique Centrale», in *Pratiques de l'histoire immédiate, Cahier d'histoire immédiate*, n°29, 2006.
- ALBERT, Pierre «Les journalistes et l'histoire», in *La médiatisation de l'histoire* (dir.), Bruxelles, Bruylant, 2005.
- Annales ESC, «Archives orales: une autre histoire ?», n°1, janvier février, 1980.
- ARIES, Philippe, « L'avenir de l'histoire» *Vingtième Siècle, revue historique*, n°15, juillet – septembre 1987.
- AYMARD, Maurice, «L'internationalisation de la recherche et de l'écriture de l'histoire», in *L'histoire et le métier d'historien en France 1945-1995*, Paris, Editions de la Maison des Sciences de l'Homme, 1995.
- AZEMA, Jean-Pierre, « Présent» dans André Burguière (dir.). *Dictionnaire des sciences historiques*, Paris, PUF, 1986, p.635 -656.
- BEDARIDA, François, «Praxis historique et responsabilité», *Diogène* 168, octobre – décembre, 1994.
- BEDARIDA, François (dir.) *L'histoire et le métier d'historien en France 1945-1995*, Paris, Editions de la MSH, 1995.
- BEDARIDA, François, « Les responsabilités de l'historien expert» in Jean Boutier et Dominique Julia (dir.), *Passés recomposés Autrement*, 1995.
- BEDARIDA, François, «La dialectique passé/présent et la pratique historique», in *L'histoire et le métier d'historien en France 1945-1995*, Paris, Editions de la MSH, 1995.
- BEDARIDA, François, «L'histoire du temps présent», *Sciences Humaines*, septembre – octobre 1997, Hors Série, n°18, p.30-32.
- BEDARIDA, François, «L'historien régisseur du temps ? savoir et responsabilité», *Revue historique*, janvier - mars, 1998.
- BEDARIDA, François, «Le temps présent et l'historiographie contemporaine », *Vingtième siècle, revue d'histoire*, n°69, 2001.
- BEDARIDA, François, *Histoire Critique et responsabilité*, Bruxelles, Complexe, 2003.
- BECKER, Jean-Jacques, «Le handicap de l'aposteriori» in D.Voldman (dir.), *La bouche de la vérité. Les cahiers de l'IHTP*, n°4, 1992.
- BLANC, Mathias, « Usages et usagers des archives audiovisuelles à l'aune des nouvelles technologies», in *La médiatisation de l'histoire. Ses risques et ses espoirs*, Michel Mathien (dir.), Bruxelles, Bruylant, 2005.
- BLOCH, Marc, *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*, Paris, Armand Colin, 1993.
- BOURDE, Guy, MARTIN, Henri, *Les Ecoles historiques*, Paris, Seuil, 1983.
- Bulletin de l' IHTP, n°2, 1^{er} trimestre, 1981 «Problèmes de méthode en histoire orale», *Table Ronde* du 20 juin 1998.
- CARBONELL, Charles-Olivier, *L'historiographie*, Paris, PUF, 1981 (Collec. Q.S, n°1966).
- CHAUVEAU, Agnès, TETART, Philippe (dir.), *Questions à l'histoire des temps présents*, Bruxelles, Ed. Complexe, 1992.
- CHARTIER, Roger, « Le statut de l'histoire», *Esprit*, octobre, 1996, n°10.

- COINTET, Jean-Paul, « Histoire ,justice et médias à propos des procès médiatisés», in *La médiatisation de l'histoire. Ses risques et ses espoirs*. Michel Mathien (dir.), Bruxelles, Bruylant, 2005.
- DELACROIX, Christian, «L'histoire du temps présent au risque de la demande sociale», in P.Garcia, M.Crivello, N.Offenstadt (dir.). *La concurrence des passés. Usages politiques du passé dans la France contemporaine*, Aix-en- Provence, Publications de l'université de Provence, 2006.
- DELACROIX, Christian, «Acteur», in *Historiographies* , vol.I ,*Concepts et débats*, C.Delacroix, F.Dosse, P. Garcia, N. .Offenstadt (dir.), Paris, Gallimard, 2010.
- DELAGE, Christian, « L'histoire au cinéma» in *historiographies*, vol.I, *Concepts et débats*, C.Delacroix, F.Dosse, P.Garcia, N. Offenstadt (dir.) ,Paris, Gallimard, 2010.
- DELMAS, Jean-Loup, «L'élargissement de la notion de source», in *L'histoire et le métier d'historien en France 1945-1995*, Paris, Editions de la Maison des Sciences de l'homme, 1995.
- DESCAMPS, Florence, *L'historien, l'archiviste et le magnétophone*, Paris, Comité pour l'histoire économique et financière, 2005.
- DESCAMPS, Florence, *Les sources orales et l'histoire, Récits de vie, entretiens, témoignages oraux*, Paris, Bréal, 2006.
- DOSSE, François, *L'histoire en miettes. Des « Annales» à la «nouvelle histoire»*, Paris, La découverte, 1987.
- DOSSE, François, «Événement» in *Historiographies* vol.I. *Concepts et débats*, C. Delacroix, F.Dosse .P.Garcia, N.Offenstadt (dir.), Paris, Gallimard, 2010.
- DUMOULIN, Olivier-Levy, «Histoire du temps présent: spécificité des sources et de la démarche», dans, *Premières recherches.Débuter dans la recherche historique*, Paris, Histoire au présent.La boutique de l'histoire. Publications de la Sorbonne, 1989, p.126-129.
- DUMOULIN, Olivier- Levy, «Rôle social de l'historien», in *Historiographies*, vol.I, *Concepts et débats*, C.Delacroix, F.Dosse, P.Garcia, N.Offenstadt (dir.), Paris, Gallimard, 2010.
- DUPRAT, Annie, «Histoire et images» in *Historiographies*, vol.I, *Concepts et débats*, C.Delacroix, F.Dosse, P.Garcia, N.Offenstadt (dir.), Paris, Gallimard, 2010.
- FERRO, Marc, *L'histoire sous surveillance*, Paris, Gallimard, 1988
- FERRO, Marc, *Les individus face aux crises du XXe siècle*, Paris, Odile Jacob, 2005.
- FRANK, Robert, «Une histoire problématique, l'histoire du temps présent», *Vingtième siècle, revue d'histoire*, n°71, 2001.
- FRANK, Robert, «Questions aux sources du temps présent », in *Questions à l'histoire des temps présents*, Editions Complexes, 2005.
- FREYMOND, Jacques, « Une histoire du temps présent est-elle possible ?» *Historiens et géographes*, no 287, décembre 1981, pp-417-420.
- GARCIA, Patrick, « Essor et enjeu de l'histoire du temps présent » *La Revue pour l'histoire du CNRS*, no 9, novembre 2003.
- GARCIA, Patrick, « Histoire du temps présent », *Historiographies*, vol.I, *Concepts et débats*, C. Delacroix, F. Dosse, P. Garcia, N. Offenstadt (dir), Paris, Gallimard, 2010.

- GARCIA, Patrick, « Usages publics de l'histoire », *Historiographies*, vol. I, *Concepts et débats*, C. Delacroix, F. Dosse, P. Garcia, N. Offenstadt (dir.), Paris, 2010.
- HARTOG, François, « Le témoin et l'historien », *Gradhira*, no.27, 2000
- HARTOG, François, *Régimes d'historicité, présentisme et expériences du temps*, Paris, Seuil, 2003.
- IHTP, « Problèmes et méthodes en histoire orale », *Bulletin* no 2, 1981
- IHTP, *Histoire et temps présent*, Paris, publ. IHTP – CNRS, 1981
- IHTP « Questions à l'histoire orale », *Les cahiers de l'IHTP*, no 4, 1987
- IHTP, *Ecrire l'histoire du temps présent*, Paris CNRS, Ed. 1993
- JALABERT, Laurent, « Les revues : une source de l'histoire immédiate » in *Pratiques de l'histoire immédiate, Cahier d'histoire immédiate*, no 29, 2006
- LABORIE, Pierre, L'historien sous haute surveillance» *Esprit*, janvier, 1994.
- LACOUTURE, Jean, « L'histoire immédiate » in Le Goff Jacques (dir), *La nouvelle histoire*, Paris, Retz –CEPL, 1978.
- LAGROU Pieter, « De l'actualité de l'histoire du temps présent », *Bulletin de l'IHTP*, no 75, juin, 2000.
- LAGROU Pieter,, « L'histoire du temps présent en Europe depuis 1945, ou comment se constitue et se développe un nouveau champ disciplinaire ? » *La Revue pour l'histoire du CNRS*, no 9, novembre 2003.
- LANGUE, Frédérique, « L'histoire immédiate au Vénézuéla », in *Pratiques de l'histoire immédiate, Cahier d'histoire immédiate*, no 29, 2006.
- LANGLOIS, Charles-Victor, SEIGNOBOS, Charles, *Introduction aux études historiques*, rééd. Paris, Kimé, 1992.
- LEDUC, Jean, *Les historiens et le temps*, Seuil 1999
- LEDUC, Claudine, « Thucydide et la construction de l'histoire immédiate », *Cahier d'histoire immédiate*, no 29, 2006
- « L'histoire du temps présent: hier et aujourd'hui», *Bulletin de l'Institut d'histoire du temps présent*, no 75, juin 2000.
- « L'histoire du temps présent », *Revue pour l'histoire du CNRS*, no 9, 2003.
- « Le temps réfléchi. L'histoire au risque des historiens», *Espaces temps*, no 59-61, 1995
- LE GOFF, Jacques, NORA, Pierre, *Faire l'histoire*, Paris Gallimard, 1974.
- LE GOFF, Jacques (dir.), *La nouvelle histoire*, Paris, Retz 1978.
- LE GOFF, Jacques, *Histoire et mémoire*, Paris, Calman –Lévy 1987
- LE GOFF, Jacques, « La vision des autres: un médiéviste face au temps présent », in *Questions à l'histoire des temps présents*, A Chauveau, Ph. Tétart (dir), Editions Complexe, 1992.
- MARROU, Henri – Irénée, *De la connaissance historique*, Paris, Seuil 1975
- MATHIEN, Michel, *La médiatisation de l'histoire. Ses risques et ses espoirs*, Bruxelles, Bruylant, 2005
- N. CERNADAS DE BULNES, Mabel, LULL, Laura, « L'histoire immédiate en Argentine », in *Pratiques de l'histoire immédiate. Cahier d'histoire immédiate*, no 29, 2006
- NOIRIEL Gérard, *Qu'est-ce que l'histoire contemporaine?* Paris, Carré-Histoire, Hachette, 1995

- NOIRIEL Gérard, «Objectivité » in *Historiographies*, vol.I. *Concepts et débats*, C. Delacroix, F. Dosse, P. Garcia, N. Offenstadt (dir.), Paris, Gallimard, 2010
- NORA, Pierre, « Présent », in Jacques Le Goff, Roger Chartier et Jacques Revel (dir.), *La nouvelle histoire*, Paris, Retz, 1978.
- NORA Pierre, « Le retour de l'événement », *Faire l'histoire, Nouveaux problèmes*, Paris, Gallimard, 1994.
- NORA, Pierre (dir.), *Les lieux de mémoire*, Paris, Gallimard, réed. 1997
- OFFENSTADT, Nicolas, «Le témoin et l'historien»,in *Historiographies*, vol.I,*Concepts et débats*,C.Delacroix, F.Dosse, O.Garcia, N.Offenstadt (dir.), Paris,Gallimard,2010
- PESCHANSKI, Denis, POLLAK, Michael, ROUSSO, Henry, «Le temps présent, une démarche historique à l'épreuve des sciences sociales» .dans *Histoire politique et sciences sociales, Les Cahiers de l' IHTP*, juin, 1991, n°18.
- PERVILLE, Guy,« Qu'est ce que l'histoire immédiate ?»in *Cahier d'histoire immédiate*,n°37-38, 2010, *Vingt ans d'histoire immédiate* (Hommage à Jean-François Soulet).
- POIRRIER, Philippe, *Aborder l'histoire*, Paris, Seuil, 2000.
- POIRRIER, Philippe, «Internet et les historiens», in *Historiographies*, vol.I, *Concepts et débats*, C.Delacroix, F.Dosse, O.Garcia, N.Offenstadt (dir.), Paris, Gallimard, 2010.
- PORTE, Jacques«L'histoire immédiate aux Etats-Unis. Problèmes et débats», in *Pratiques de l'histoire immédiate, Cahier d'histoire immédiate*,n°29,2006.
- Pratiques de l'histoire immédiate, *Cahier d'histoire immédiate*, n°29(numéro spécial), printemps 2006, p.501.
- PROST, Antoine, «L'histoire du temps présent. Une histoire comme les autres». *Cahier d'histoire immédiate*,n°37-38,2010.*Vingt années d'histoire immédiate* (Hommage à Jean-François Soulet).
- REMOND, René (dir.), *Pour une histoire politique*, Paris, Seuil, 1988.
- REMOND, René (dir.), *Être historien*
- *aujourd'hui*, Paris: Unesco-ères, 1988.
- REMOND, René, «L'histoire contemporaine»in *L'histoire et le métier d'historien en France 1945-1995*, Paris, Editions de la Maison des Sciences de l'homme, 1995.
- RICOEUR, Paul, *La mémoire, l'histoire, l'oubli*, Paris, Seuil, 2000.
- RIOUX, Jean-pierre, « Peut-on faire une histoire du temps présent ?»in *Questions à l'histoire des temps présents*. A.chauveau, Ph.Tétart (dir.), Paris, Edition Complexe, 1992.
- RIOUX, Jean-pierre,«L'histoire orale :essor, problèmes et enjeux»,*Clio*,n°75-76, 1983.
- ROUSSO, Henry, *La hantise du passé*, Paris, Textuel, 1998.
- ROUSSO, Henry, «L'histoire du temps présent, hier et aujourd'hui», *Bulletin de l'IHTP*, n°75, juin, 2000.
- SAMARAN, Charles (dir.), *L'histoire et ses méthodes*, Paris, Encyclopédie de la Pléiade ,1961.
- SIRINELLI, Jean-François, «Histoire des mentalités et histoire contemporaine : une greffe réussie»,*Vingtième siècle, Revue d'histoire*, n°29, janvier – mars 1991.

- SIRINELLI, Jean-François, «Pour une histoire culturelle du politique» *Vingtième siècle, Revue d'histoire*, n°57, janvier – mars 1998.
- SOULET, François, GUINLE-LORINET, Sylviane, *Précis d'histoire immédiate. Le monde depuis la fin des années 60*, Paris, A.Colin, 1989.
- SOULET, Jean-François, *L'histoire immédiate*, Paris, PUF, (Que sais-je ?) ,1994.
- SOULET, Jean-François, «L'histoire immédiate en Europe occidentale»in *Pratiques de l'histoire immédiate .Cahier de l'histoire immédiate*, n°29,2006
- SOULET, Jean-François, *L'histoire immédiate, Historiographie, sources et méthodes*, Paris, A.Colin, 2009.
- STORA, Benjamin, « Les enjeux et les difficultés d'écriture de l'histoire immédiate au Maghreb», *Bulletin de l'IHTP*, n°75, juin, 2000.
- THENAULT, Sylvie, « 17 octobre 1961: une leçon pour l'écriture de l'histoire immédiate » in *Pratiques de l'histoire immédiate .Cahier d'histoire immédiate*, n°29,2006.
- TREBITSCH, Michel, «L'histoire contemporaine: quelques notes sur une histoire énigmatique», in Dumoulin, Olivier et Raphaël, Valéry, *Périodes. La construction du temps historique*, Paris, EHESS et Histoire au présent, 1991.
- VAYSSIERE, Pierre, «Nature et fonctions du document d'histoire immédiate», in *Pratiques de l'histoire immédiate, Cahier d'histoire immédiate*, n°29,2006.
- VOLDMAN, Danièle (dir.), «La bouche de la vérité», *Les Cahiers de l'IHTP*, n°21, novembre 1992.
- VOLDMAN, Danièle, « Le témoignage dans l'histoire française du temps présent», *Bulletin de l'IHTP*, n°75, juin, 2000.
- VOLDMAN, Danièle, « Le témoignage dans l'histoire du temps présent», article consultable sur <http://www.ihtp.cnrs.ens.fr>.
- WOLIKOW, Serge, POIRRIER, Philippe (dir.), *Où en est l'histoire du temps présent ? Notions, problèmes et territoires-*, Editions universitaires de Dijon, Dijon, 1998.

الفهرس

7	مقدمة
13	الباب الأول: كلام جديد في قطاع اسطوغرافي قديم.
16	المبحث الأول: مسيرة صعبة: من الرّفص والتغيب إلى إعادة اعتبار متأخرة.
16	I - من زمن الإقصاء والرّفص...
16	1. زمن الإقصاء الطويل.
19	2. المدرسة المنهجية وتاريخ الزمن الرّاهن.
21	3. مدرسة الحوليات وتاريخ الزمن الرّاهن.
27	II - ... إلى إعادة اعتبار متأخرة نسبياً.
27	1. المقدمات..
31	2. عودة التاريخ السياسي وتجده.
32	3. « لقد كسبنا المعركة » (روني ريمون)
36	المبحث الثاني: مماحكات حول التّسمية والتعريف.
36	1. من التاريخ الفوري إلى تاريخ الزمن الرّاهن.
42	2. في حدّ الزمن الرّاهن.
47	المبحث الثالث: تاريخ الزمن الرّاهن بين الصحفي الاستقصائي والمؤرخ المحترف أومن يكتب هذا التاريخ الإشكالي؟
47	1. « الصحفي مؤرخ اللحظة »؟
50	2. مجال التكامل بين الصحفي والمؤرخ: حينما تكون الصحافة مسودة التاريخ الأولى.
50	أ - الصّحافة والتاريخ: تقاطع لا اختلاط.
53	ب - « الصّحافة مسودة التاريخ الأولى »
55	3. التماهي المستحيل: ويظلّ المؤرخ مؤرخاً والصحفي صحفياً.
65	الباب الثاني: إشكاليات تاريخ الزمن الرّاهن وخصائصه.
66	المبحث الأول: الإشكاليات أوالموانع والدوافع.
66	I - " البدونات " الأربعة :
67	1. قضية غياب المسافة الزمنية.
67	2. مسألة التعاطي مع تاريخ غير منته أوعبر مكتمل الحلقات.
69	3. مسألة تعذرّ الإطلاع على المصادر الأرشيفية.
70	4. قضية الموضوعية.
71	II - اعتراضات وتحفظات لا تحول دون الإشتغال على تاريخ الزمن الرّاهن.
71	1. بصدد المسافة الزمنية.
73	2. بصدد الإشتغال على تاريخ غير منته.
75	3. بصدد غياب المصادر الأرشيفية.
78	4. بصدد الموضوعية.
80	المبحث الثاني: خصوصيات تاريخ الزمن الرّاهن بين الجديد منها والمتجدّد.

80	I-الذاكرة وما أدراك ما الذاكرة.
83	II- الشاهد : « تاريخ تحت المراقبة » أو العودة إلى العين والأذن.
87	III- من السياسة إلى السياسي والعودة إلى الحدث.
87	1. من السياسة إلى السياسي.
92	2. العودة إلى الحدث
95	IV - المؤرخ- الخبير: دور جديد لمؤرخ اليوم ؟
95	1- وظيفة اجتماعية جديدة للمؤرخ؟
97	2- المؤرخ « من كرسي الأستاذية إلى قاعة المحكمة ».
100	3- محاذير
109	الباب الثالث: مصادر تاريخ الزمن الراهن: صعوبة تدبر الوفرة.
112	المبحث الأول: المصادر المكتوبة والمطبوعة.
112	I- الوثائق الرسمية.
115	II- الأرشيفات الخاصة.
118	III- الصحافة.
122	المبحث الثاني: المصادر الشفوية
122	I - إيضاحات لا بد منها.
123	1. التاريخ الشفوي.
126	2. الأرشيف الشفوي.
127	3. المصادر الشفوية
129	II - أهمية المصدر الشفوي وإضافاته.
132	III - حدود المصدر الشفوي.
134	IV - التعاطي المشروط أو كيف يقع التصديق العلمي على المصدر الشفوي.
137	المبحث الثالث: المصادر المصورة، السمعية البصرية، الأنترنت والمصادر الرقمية.
138	I- الكاريكاتير والصّور الفتوغرافية
138	1. الكاريكاتير.
140	2. الصّور الفتوغرافية.
141	II - المصادر السمعية - البصرية.
144	III - الإنترنت والمصادر الرقمية.
155	مختاتمة
159	ملاحقة
169	توجيهات بيبليوغرافية.
175	الفهرس

تاريخ الزمن الزهن

تدافعت الأحداث في الوطن العربي منذ 17 ديسمبر 2010 تدافعا مجنوناً. بحيث كنا شهوداً على تطورات هائلة خرجت بحدّة عن كل توقع. وقفزت بعنف خارج كل إطار. وكان من بين النتائج المباشرة المترتبة على الثورات العربية تغيير في عملية التحقيق التاريخي. وتحول في عملية إدراك الأحداث الزمنية. و ساهمت الفضائيات و الوسائط المعلوماتية الجديدة في إلغاء الزمن أي المسافة الفاصلة بين الحاضر و الماضي و انتاب الناس إحساس بأنهم يشاهدون الحاضر وهو يتحول أمام عيونهم إلى تاريخ.

كيف نقارب الثورات العربية و تقلباتها الصاخبة مقارنة هادئة؟ وما هي جملة الرهانات والتحديات المنهجية والابستمولوجية الملزمة لتناول الأحداث الكبرى إبان وقوعها؟

يوفر هذا الكتاب الأول في موضوعه باللغة العربية أداة منهجية للباحثين في التاريخ الساخن الجارية وقائعه كي يباشروا مجموع القضايا التي تقع تحت هذا العنوان الاسطوغرافي الإشكالي بأكبر قدر من الدقة و الحيطّة و«الموضوعية».



السعر: 10.000 د.ت



9 789973 333629

جامعة صفاقس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية